المسار الصعب

المقاومة الفلسطينيّة

مُنظّماتها . أشخاصُها . علاقاتها

رياض نجيب الريس
دنيا حبيب نحاس

النهار - الخدمات الصحافيّة ش.م.م

صدر لرياض نجيب الريس

موت الآخرين (شعر) بيروت ، ١٩٦٢
الفترة الحرجة (دراسات نقدية) بيروت ، ١٩٦٥
ارض التنين الصغير (رحلة الى فيتنام) بيروت، ١٩٦٦
صراع الواحات والنفط (الخليج العربي بين ١٩٦٨ – ١٩٧١) بيروت ، ١٩٧٣
البحث عن توفيق صايغ (شعر مع رسوم لوضاح فارس) بيروت ، ١٩٧٥

صدر له بالاشتراك مع دنيا حبيب نحاس

POLITICS IN UNIFORM
A STUDY OF THE MILITARY IN THE ARAB WORLD AND ISRAEL
THE DRAGON AND THE BEAR
A STUDY OF COMMUNIST INVOLVEMENT IN THE ARAB WORLD
THE OCTOBER WAR
DOCUMENTS, PERSONALITIES, ANALYSES AND MAPS.
GUERRILLAS FOR PALESTINE
A STUDY OF THE PALESTINIAN COMMANDO ORGANIZATIONS

صدر لدنيا حبيب نحاس

THE ISRAELI COMMUNIST PARTY
(CROOM HELM, LONDON – 1976).

الطبعة الأولى
جميع الحقوق محفوظة للمؤلفين
كانون الثاني ١٩٧٦

منشورات النهار – الخدمات الصحافية ش.م.ل.
ص.ب. : ٢٢٦ – ١١٠
تلفون : ٣٤٠٥٥٨ – ٣٤٠٥٥٩
بيروت – لبنان

طبع في جونيه على مطابع فؤاد بيبان وشركاه

المحتويات

مقدمة ١١

القسم الأوّل : المقاومة

الفصل الأول : الولادة الصعبة . ١٧

القسم الثاني : المنظمات

الفصل الثـاني : فتح . . ٣٧
الفصل الثالث : الجبهة الشعبية . ٤٩
الفصل الرابع : الجبهة الشعبية الديموقراطية . ٦١
الفصل الخامس : الجبهة الشعبية (القيادة العامة) ٦٩
الفصل السادس : الصاعقة ٧٣
الفصل السابع : جبهة التحرير العربية . ٧٩
الفصل الثامن : منظمة ايلول الاسود . ٩٥

القسم الثالث : الأجهزة

الفصل التاسع : منظمة التحرير الفلسطينية . ٩٥
الفصل العاشر : المجلس الوطني الفلسطيني . ١٠٩

القسم الرابع : الأنظمة

الفصل الحادي عشر : مصر ــ تاريخ متقلب . ١٢٩
الفصل الثـــاني عشر : العراق ــ دعم الراديكالية ١٣٧
الفصل الثالث عشر : الأردن ــ مصالح متضاربة ١٤٥
الفصل الرابع عشر لبنان ــ ريبة وتسوية ١٦٥
الفصل الخامس عشر : ليبيا ــ الطريقة الخاصة . ١٧٩
الفصل السادس عشر : سوريا ــ مساندة وسيطرة . ١٨٧
الفصل السابع عشر : الجزيرة العربية ــ الوساطة الدائمة ١٩٣
الفصل الثامن عشر المغرب العربي ــ القدوة الصالحة ٢٠١

القسم الخامس : الدولتان

الفصل التاسع عشر : الصين ــ العلاقة الثابتة . . ٢١١
الفصل العشرون الاتحاد السوفياتي ــ التفهم والتفاهم. ٢١٥

القسم السادس : القادة

الفصل الحادي والعشرون : رجال على المسرح ٢٢٥

هذا الكتاب

هذا كتاب آخر – من بين عشرات الكتب الصادرة في العالم – يبحث في القضية الفلسطينية . الا انه – كما نود ان نعتقد – كتاب مختلف . فهو ثمرة جهد لمجموعة من الاخصائيين في الشؤون الفلسطينية من أعضاء هيئة تحرير « تقرير النهار العربي » الأسبوعي[1] ، قامت بالبحث والاتصال مع عدد كبير من القادة والمنظّرين في منظمات المقاومة الفلسطينية ، بغيـــة التوصل الى اكبر حصيلة من المعلومات والآراء .

واذا كان هذا الكتاب يختلف ، في رأينا ، عن بقية الكتب التي صدرت حتى الآن في القضية الفلسطينية ، فلأنــه كتاب صحافي يسرد ويحلل مسار الثورة الفلسطينية ، مع كل خلفياتها وبأبسط طريقة ممكنة ، من دون أي ادعاء بأنه نهاية المطاف . لكنّ الأهم من ذلك ان هذا الكتاب ليس مع أحد ولا هو ضد أحد . انه مع الحقائق الموضوعية التي توصلنا اليها ، مع العلم ان هذه « الموضوعية » لن ترضي كل الأطراف .

(١) An-Nahar Arab Report

وهذا الكتاب الذي وضع أصلاً بالانكليزية[1] ، ولاقى نجاحاً مشجعاً، دفعنا الى الاعتقاد أن المكتبة العربية تفتقر الى دراسة تتناول حركة المقاومة الفلسطينية ، من دون أي تحيّز لوجهات النظر الكثيرة والمتضاربة الى هذه الحركة التاريخية ، فتحاول أن تخاطب عقلاً غير عاطفي وغير ملتزم بأفكار ثابتة ومسبقة لا تقبل الجدل ، تخاطبه ببرود الحقائق والتواريخ التي وحدها لا تقبل التعديل وإن قبلت التصحيح .

ولا يريد هذا الكتاب أيضاً أن يدعي الاكاديمية . فهو ، إذن ، لا يقدم سلسلة من الهوامش والمصادر التي تبدأ ولا تنتهي، لأن اكثر مصادره اعتمدت على التنقيب الشخصي والاتصالات الخاصة التي أراد أصحابها الاحتفاظ بحقهم في الكتمان . إلا ان كل ذلك لا يمنعنا من الاعتقاد أنه ليس في العربية كتاب بهذا الشمول البسيط لحركة المقاومة وافكارها وسياستها والتزاماتها واهدافها وشخصياتها .

إن كتابنا هذا يبحث في العوامل الكامنة وراء نشوء حركة المقاومة كقوة سياسية وعسكرية ، ويستعرض تاريخ تسع من منظمات المقاومة وايديولوجيتها وبرامجها وقياداتها وعملياتها . ثم يستعرض ايضاً الجهاز السياسي الممثل في مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية ، مع لمحة عن جلسات المجلس الوطني الفلسطيني ، بقدر ما يبحث في العلاقة بين منظمات المقاومة الفلسطينية والدول العربية مع نصوص البروتوكولات والاتفاقات التي تنظم نشاط المقاومة . ويفرد هذا الكتاب قسماً خاصاً عن علاقة المقاومة مع الصين والاتحاد السوفياتي فيستعرض فيه مختلف انواع المساعدة التي تقدمها هاتان الدولتان الشيوعيتان الى منظمات المقاومة .

---

(١) Guerrillas For Palestine

اما القسم الأخير فيقدم لمحة عن عدد من الوجوه الفلسطينية البارزة . ويصل هذا الكتاب في رواية احداثه الى نهاية ١٩٧٤ فقط ، ولا يتطرق الى متغيرات القضية الفلسطينية خلال ١٩٧٥ ، لعدم اكتمالها ونضوجها حين دفع الكتاب الى الطابع .

واليوم ، بعد اندلاع حرب تشرين الأول ١٩٧٣ ، يبدي العالم بأسره انتباهاً متزايداً نحو النزاع العربي – الاسرائيلي ، ونحو الحاجة الملحة الى استتباب السلام في الشرق الأوسط بعد ٢٥ عاماً ونيّف من المآسي . وفي قلب هذا النزاع يكمن ما يعرف بالقضية الفلسطينية . ويبدو بكل وضوح ان على اية تسوية سلمية عادلة ودائمة في المنطقة ان تضمن حقوق الشعب الفلسطيني ومستقبله .

لقد تحوّلت « القضية الفلسطينية » الى مأساة منذ ان نزح اللاجئون لأول مرة من الدولة اليهودية الجديدة ، ولكن الشقاء البشري الذي انطوت عليه هذه المأساة لم يُعرف تماماً إلا منذ ظهور حركة المقاومة كعامل فعال في النزاع العربي – الاسرائيلي بعد حرب حزيران ١٩٦٧ وبعدما تمكّن رجال المقاومة الفلسطينيون في آخر الأمر من اثبات شخصية شعبهم .

ونحن نأمل ان نلقي في هذا الكتاب ضوءًا على هذه الحركة ورجالها، مشاركة متواضعة منا في الجهود المبذولة لإزالة تلك المأساة .

رياض نجيب الريس

دنيا حبيب نحاس

القسم الأوّل

المقاومـــة

الفصل الأوّل

الولادة الصعبة

كانت بداية حركة المقاومة الفلسطينية كقوة سياسية بعد ١٩٦٧ حدثاً ذا اهمية ثورية في العالم العربي . وسرعان ما بلغت هذه الحركة درجة قيادية وتنظيمية متقدمة ، اكتسبت على اثرها تأييداً جماهيرياً يفوق الى حد بعيد التأييد الذي حصلت عليه حركات مماثلة في اثناء الانتداب البريطاني في فلسطين أو الذي توصلت اليه الحركات السياسية الأخرى في البلدان العربية . كما اكتسبت هذه الحركة قدرة محدودة على القيام بأعمال عنف ضد اسرائيل ، وجد الاسرائيليون ان نتائجها غير محتملة . إلا أن التحدي الذي شكلته هذه الحركة لسلطة جميع الأنظمة العربية المواجهة لاسرائيل ، كان من شأنه التعجيل في تعرض الحركة لنكسة مؤلمة خلال ١٩٧٠ و١٩٧١ .

واذا استعدنا ذكرى الأحداث الماضية، لوجدنا ان الاتجاه الفلسطيني نحو العنف يرجع الى عوامل عدة ، منها توافر ظروف مؤاتية للثورة في الدول العربية وفي داخل صفوف الشعب العربي الفلسطيني على الأخص، اكثر من اي وقت مضى . وقد أمكن، نتيجة لذلك، تجنيد الفلسطينيين بشكل خاص بعد التمزق الذي أصاب مجتمع الفلسطينيين التقليدي والشقاء الذي ألمَّ بأبنائه . بالاضافة الى ذلك ، طرأ تحسن

على اوضاع الشعب الذي تشتت بعد نزوحه عن فلسطين ١٩٤٨ ، وخاصة في حقل التربية والتعليم ، الأمر الذي ضاعف وعيه لمدى الظلم الذي أصابه . وجاءت هزيمة ١٩٦٧ لتحرمه فجأة من هذه المكاسب المادية وتجدد ظروف القهر الذي يرزح تحته ، مما أدى الى ايجاد مناخ قابل لظهور قيادة جديدة .

إلا أنّ هناك عاملاً هاماً آخر يتمثل في مسلك اسرائيل الذي غدا صدمة دائمة للسياسة العربية . فلقد احتلت اسرائيل ، في حرب ١٩٦٧ ، كامل الأراضي الفلسطينية ، بالاضافة الى اجزاء كبيرة من سوريا ومصر ، واصبح من المستحيل على الزعماء العرب وضع قضية اسرائيل « موقّتاً في الظل » ، كما فعل الرئيس جمال عبد الناصر في الفترة الواقعة بين حربي ١٩٥٦ و١٩٦٧ . ووجدت البلدان العربية التي يسودها ثقافة متباينة ناجمة عن الانقسامات المحلية التقليدية ، ونشاط القوى الخارجية المثيرة للشقاق ، وتفاوت اكتساب منجزات العصر ، انها لا تستطيع أن تتحمل هذا الوضع . واذا بهذا التباين الثقافي يتعرض لتطفل اسرائيلي جديد تمثل بنجاح الموقف الاسرائيلي الهجومي وترسخ – كعادته دائماً – بانتصارات جديدة . وبدا لكثيرين من العرب ان اختيار العمل البعيد عن العنف أمر أسوأ من السذاجة نفسها .

ويمكن سبر غور إمكانات المقاومة الفلسطينية وحدودها ، عن طريق مقارنتها بالمنظمات النضالية الفلسطينية التي ظهرت قبل ١٩٤٨ . فحتى حوالى ١٩٣٣ ، لم تكن في فلسطين تجمعات تتميز عن التحالفات التي كانت قائمة في السياسة الفلسطينية العربية بين الوجهاء من الزعماء الروحيين ، او الملاكين ، او التجار . وكان الوجهاء ، وبنوع خاص سكان المدن ، متأثرين فكرياً وسياسياً بالغرب من دون ان يمتلكوا بعد النظر أو التنظيم الذي يجعلهم زعماء سياسيين

عصريين . وبازدياد ضغوط الهجرة اليهودية ، تصاعد التوتر في فلسطين وتزايد قيام احزاب على الانماط الغربية المتطورة ، مثل حزب الاستقلال وعدد من المنظمات الاقليمية ، بين صفوف الطبقات المتوسطة . واخذت العائلات ذات النفوذ السياسي الكبير ، وخاصة آل الحسيني وآل النشاشيبي ، تنظم نفسها بشكل اوضح . وتبنى الحسينيون « الحزب العربي الفلسطيني » ، كما تبنى النشاشيبيون « حزب الدفاع الوطني » . إلا أن الحزبين احتفظا بقواعد دعمهما التقليدية ، إذ استغل المفتي الأكبر الحاج أمين الحسيني نفوذ المجلس الاسلامي الأعلى للسيطرة على الحركة الوطنية والأحزاب البورجوازية الصغيرة التي تأسست آنذاك . وكان الحاج امين وحزبه العربي الفلسطيني يسيطران على « الهيئة العربية العليا » ، وهي ائتلاف ستة أحزاب حاولت تنسيق نشاطها في ثورة ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩ . وليس هناك ما يؤكد أن هذه المنظمات الفلسطينية ، منفردة أو مجتمعة ، أوجدت نخبة من المناضلين السياسيين على المستويين المتوسط او القاعدي ، رغم أن صغر رقعة فلسطين واتساع العائلات الكبيرة أوجدا ، على الأرجح ، شيئاً من التمثيل الشعبي . ومع هذا ، فقد كانت درجة التغلغل التنظيمي في المجتمع على ما يبدو ضئيلة جداً .

وعلى رغم ان الثورة التي اتسع انتشارها ، وقدمت آلاف الضحايا ، وجمّدت قوة كبيرة من قوى الاحتلال البريطاني ، لم تكن إلا وليدة هيجان ريفي آني غير متناسق ، الا أنها استطاعت تحريك القضية الفلسطينية باتجاه العنف . وكان على رأس هذه الثورة عز الدين القسام ، وهو رجل غير محنك ، سبق ان اتصل بالحاج امين الحسيني يطلب موعداً بصفته « داعية » متجولاً للإعداد للثورة ، فرفض الحسيني مقابلته ، على أساس أن على الفلسطينيين ان يعملوا في سبيل حل سياسي للمشكلة . لكن القسام تابع مسيرته قدماً ، فأنشأ خلايا سرية

بين العمال الفقراء والفلاحين . وفي الرابع عشر من تشرين الثاني ١٩٣٥ خاض القسام معركته الأولى ضد القوات البريطانية في منطقة جنين ، حيث سقط قتيلاً . ومع أن حركة القسام لم تستطع بلوغ أي هدف من أهدافها الرئيسية ، إلا أنها تحدت ، ولا شك ، زعامة العائلات التقليدية في فلسطين . وكانت نقطة الضعف في ثورة ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩ عدم وجود قيادة موحدة واعية سياسياً ، تأخذ على عاتقها تنسيق العمليات الحربية . ولم تكن الزعامة التقليدية الاقطاعية البورجوازية في وضع يمكنها من القيام بهذا الدور ، نظراً الى أن بعض أعضائها كان في المنفى ، في حين كان البعض الآخر يتعاون مع السلطات البريطانية . والى ذلك ، كانت الثورة تشكو من بعض السلبيات العميقة : كالنزاع الشخصي الدائم على الزعامة بين الأحزاب البورجوازية والأحزاب الاقطاعية الفلسطينية ، وكمهاجمة هذه الأحزاب للثورة نفسها ، سواء عن طريق شجبها أمام الشعب الفلسطيني أو عن طريق إجراء مفاوضات مع بريطانيا ، وكانعدام التنسيق العسكري الصحيح على مختلف الجبهات . لذلك أخذت الثورة تضعف تدريجاً وتفقد فاعليتها . وعند اندلاع الحرب العالمية الثانية ، كانت شعلة هذه الثورة قد انطفأت . من هنا نرى ان المقاومة الفلسطينية بعد ١٩٦٧ قد حققت ، رغم ضعف بنيانها ، تقدماً كبيراً بالنسبة الى جميع التجمعات التي سبقتها .

وشهدت ١٩٤٨ قيام دولة اسرائيل وفقدان الشعب الفلسطيني وطنه ، بل نزوحه عنه . وكانت فتح اول حركة فلسطينية حقيقيّة تقوم بعد هجرة ١٩٤٨ . فلقد كان التجمع الفلسطيني الذي التجأ الى الأردن بعد الهجرة محروماً من أية منظمة تقليدية . وبقي هذا الفراغ قائماً حتى ١٩٥٢ ، وذلك بسبب الاعتقاد السائد أن الأمم المتحدة ستقوم بفرض تسوية . وفي ١٩٤٩ ، دعت الأمم المتحدة اللاجئين

الى العودة الى اراضيهم في فلسطين . لكن اسرائيل قاومت هذه الدعوة ، على اساس انها تشكل خطراً على مبدأ قيام دولة قومية باكثرية يهودية . واعتبر الفلسطينيون العاملون في الحقل السياسي ان مسؤولية هزيمة ١٩٤٨ تقع بالدرجة الأولى على عاتق الحكومات العربية ، ولذلك انتمى هؤلاء السياسيون الى الأحزاب القومية العربية ، مثل حزب البعث العربي ، وحركة القوميين العرب . وكانت هذه الأحزاب تدعو الى الوحدة العربية التي اعتقد الفلسطينيون انها السبيل الى قيام امة عربية موحدة قوية قادرة على مواجهة اسرائيل وتحرير فلسطين . ولم تكن للفلسطينيين قبل حرب السويس في ١٩٥٦ أية نواة لمؤسسة وطنية فلسطينية . ثم احتلت القوات الاسرائيلية قطاع غزة خلال الحرب ، وبقيت فيه عدة أشهر . وعندها فقط تشكلت النواة الأولى لـِ « فتح » المستقبل ، فتألفت من طلاب وعناصر من مختلف الطبقات ، ممن اقتنعوا تدريجاً بأن على الفلسطينيين أن يأخذوا زمام قضيتهم بأيديهم . وكان التقدم في البداية بطيئاً ومعاكساً للاتجاه السائد . وفي هذه الفترة كان الاتجاه الوحدوي يتصاعد ، والنظام الناصري يمنح فكرة الوحـدة زخماً قوياً جعلها تفرض نفسها بقوّة ، خـلال ١٩٥٧ و ١٩٥٨ . ثم تجسدت الفكرة بالوحدة بين سوريا ومصر ، وظهور الجمهورية العربية المتحدة .

ولم تلح الوحدة العربية في الأفق يوماً ، كما لاحت خلال فترة ١٩٥٧–١٩٦٧ . وفي الوقت ذاته اشتد التنافس بين الحكومات العربية بشكل متزايد ، حين تغلغل الطموح نحو الوحدة العربية بين افراد الشعب العربي في مختلف أقطاره ، حتى أصبح يشكل حقيقة لا يمكن تجاهلها . وكانت الحركات السياسية ذاتها (الاتجاهات الناصرية ، والبعثية ، وحركة القوميين العرب الخ .) متعارضة بسبب تعارض البلدان التي ظهرت فيها. وكان هذا التعارض أمراً ذا مغزى . ولا يمكن القول أن القضية الوطنية

الفلسطينية كانت قضية سهلة ، وخصوصاً مع وجود فكرة الوحدة ، كما أن وجود اسرائيل جعل عدة حكومات عربية قادرة على إعادة توجيه الاهتمامات الشعبية نحو أهداف خارجية وعدو خارجي . لذلك اتهمت بعض الدول العربية قادة « فتح » بأنهم عملاء للحلف المركزي (السنتو) . ولم تكن السرية التامة التي أحاطت بنشاط حركات المقاومة حتى ١٩٦٧ ناجمة عن تدابير العدو الاسرائيلي ، بقدر ما كانت ناجمة عن موقف عدد من الدول العربيّة ، حيث كان المناضلون الفلسطينيون يتعرضون للاقامة الجبرية أو السجن أو لإجراءات أسوأ بكثير في بعض الحالات . ولا تزال « فتح » تتذكر ان اول شهيد من شهدائها سقط ١٩٦٥ على يد جندي أردني .

وفي ١٩٦١ – ١٩٦٢ ، حصل حدثان هامان كان من شأنهما اعطاء حافز حقيقي للحركة الوطنية الفلسطينية :

أولاً : انفصال الوحدة بين سوريا ومصر ، ومعه انهار مفهوم الوحدة كطريق لتحرير فلسطين . وتحقق الفلسطينيون ان بلوغ الوحدة مهمة شبه مستحيلة ، وانهم لا يستطيعون الانتظار حتى تتحد جميع الأقطار العربيّة . ولذلك كان من الضروري البحث عن شخصيّة وعمل فلسطينيين مستقلين . ونتيجة لهذه الأفكار ، نشأت اكثر من ثلاثين منظمة فلسطينية يضم معظمها عدداً قليلاً من الأعضاء . وكان هذا العدد الكبير من المنظمات دليلاً على رغبة الفلسطينيين في العمل بجد واستقلالية من أجل تحرير وطنهم ، لكنه أكد في الوقت نفسه عدم وجود منظمة قوية ذات فاعلية .

ثانياً : اعطى انتصار الثورة الجزائرية في ١٩٦٢ وزناً اكبر لمبدأ النشاط الفلسطيني المستقل . فقد استطاع الجزائريون الحصول على الدعم المادي والمعنوي من مختلف الأنظمة العربية ، وحققوا استقلالهم

عن طريق الكفاح المسلح . وهكذا آمن بعض الفلسطينيين بأن في وسعهم اللجوء الى السياسة ذاتها ، اذا ما أخذوا المبادرة واحتفظوا بحرية العمل .

وكما عملت « فتح » في فترة ١٩٥٨ – ١٩٦١ على خلق نواة منظمة سياسية ، فإنها ركزت جهودها ، منذ ١٩٦٢، من اجل تشكيل منظمة عسكرية . وانبثقت عن نواة « فتح » ، أي حركة التحرير الوطني الفلسطيني ، نواة المنظمة العسكرية « العاصفة » . وفي ١٩٦٣–١٩٦٤، بينما كانت الأمم المتحدة تبحث مشكلة اللاجئين والقمة العربية تقرر انشاء منظمة التحرير الفلسطينية (بعد انعقاد المؤتمر الفلسطيني الأول في القدس في ايار ١٩٦٤، حيث اشتركت فيه « فتح ») تحققت الحركة من أنها لن تستطيع التأثير عن طريق الاستعدادات الشكلية ، فقررت الانتقال الى العمل المسلح . وعند النظر بتمعن الى الظروف التي احاطت بانشاء منظمة التحرير الفلسطينية ، نرى ان قلق الفلسطينيين في اوائل الستينات هو الذي دفع الحكومات العربيّة الى العمل ، نظراً الى أنّ خيبة أمل اللاجئين الفلسطينيين في الاعتماد على الأنظمة العربية « التقدمية » لتحقيق طموحاتهم الوطنية دفعتهم الى المباشرة بتنظيم أنفسهم سياسياً وعسكرياً . وكان توجه الحكومات العربية نحو انشاء منظمة التحرير قد جاء نتيجة خوف هذه الحكومات من فقدان الرقابة على الجماهير الفلسطينية التي حبذت قيام المنظمات الصغيرة التي وعدت مثل « فتح » ، باتخاذ اجراءات حسيّة عنيفة ضد الاسرائيليين ، من دون ان تدخل في حسابها وجهة نظر الحكومات العربية حول الضربة الانتقامية التي كان من المنتظر ان تقوم بها اسرائيل .

وبينما كانت القمة العربية منعقدة في ١٩٦٤ ، نجحت « فتح » ، التي بدأت تشتهر ، في انشاء منظمة سياسية تساندها نواة من المثقفين

الفلسطينية وقاعدة كبيرة من التأييد الشعبي داخل مخيمات اللاجئين . وكذلك أصبحت جاهزة لشن اولى غاراتها ضد المنشآت الاسرائيلية . الا ان الحكومات العربية لم تكن راغبة في تقبّل مثل هذه المبادرة الفلسطينية السياسية ـ العسكرية المستقلة ، كما لم تكن مستعدة لتحمل ضربات انتقامية اسرائيلية . وفي هذه الظروف اعترف رؤساء الدول العربية المجتمعون في القاهرة بضرورة انشاء منظمة تضبط هذه المبادرة الفلسطينية المستقلة ، ويكون لهم عليها بعض الاشراف . وهكذا ولدت « منظمة التحرير الفلسطينية » بقصد وضع المسرح الفلسطيني ظاهرياً تحت رقابة رسمية . وكان المطلوب نجاح المنظمة في استقطاب الجماهير الفلسطينية ، كما حدث عند بدء قيامها ، وعزل المنظمات المماثلة لـ « فتح » وجعلها تلاقي مزيداً من الصعوبة في البقاء . وطرح منظمة ذات شخصية معترف بها رسمياً ويدعمها الشعب الفلسطيني والمد الناصري الجماعي ، الأمر الذي يفقد المنظمات المنافسة مبرر وجودها . ونجح انشاء منظمة التحرير الفلسطينية ، لفترة ما ، في تأمين اعتماد الفلسطينيين على الحكومات العربية ، وعلى مصر الناصرية بشكل خاص . كما أنه أدى الى عزل المنظمات المستقلة خلال فترة من الزمن . ومع هذا ، فإن منظمة التحرير الفلسطينية لم تحرر رؤساء الدول العربية من مشاكلهم الفلسطينية ، لأن نجاح المنظمة كان يفرض عليها في الدرجة الأولى أن تنحني أمام بعض الضغوط الراديكالية التي تمارسها الجماهير الفلسطينية عليها ، خاصة ان المنظمة تطرح نفسها كممثل لهذه الجماهير .

وفي حزيران ١٩٦٧ ، فوجئت الجماهير العربية بالهزيمة الساحقة التي أصابت الأنظمة العربيّة وأثبتت أن الاتكال على الحكومات والجيوش العربية لتحرير فلسطين لن يؤدي الى شيء ، وان فكرة الوحدة العربية التي كانت تعتبر الطريق الى فلسطين غدت بعيدة

المنال في تلك الظروف . وانعزلت الجماهير العربية ، فلم تعد تقوى على القيام بدورها الصحيح في الحرب ، لأن الأنظمة القائمة كانت تخشى شعوبها – ولا سيما اذا تسلحت وتدربت – اكثر مما كانت تخشى العدو نفسه . وهكذا انحصر دور الشعوب في مراقبة اندحار جيوشها واحتلال كامل فلسطين، وسيناء، ومرتفعات الجولان . وأخذ الفلسطينيون على عاتقهم مهمة متابعة الحرب ضد العدو واجتذاب الشعب العربي الى جانبهم . وبعد حرب حزيران ، نزعت الثقة من قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، إلا أن اجهزتها بقيت تعمل «كمظلة» تنفيذية لحركة المقاومة ككل . وما ان حلت ١٩٧٠ ، حتى برزت «فتح» كأغنى وانجح واقوى منظمة من منظمات المقاومة ، وأخذت تكتسب تدريجاً الاشراف على المجلس الوطني الفلسطيني ، وعلى اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية . وخلقت «فتح» في الأردن بالفعل دولة ضمن الدولة ، لها جيشها ومستشفياتها ونظام ضمانها الاجتماعي وجباتها . إلا أنها لم تكن قادرة على فرض سيطرتها التامة على نشاطات منظمات المقاومة الفلسطينية الأخرى التي انبثقت بعد ١٩٦٧ ، والتي كان من أهمها الوحدة العسكرية المسماة «قوات التحرير الشعبية» التي ظهرت بعدما أعاد جيش التحرير الفلسطيني بناء ذاته على اثر استقلاله عن منظمة التحرير الفلسطينية . واوجدت البلاد العربية فئات عديدة ، اذ تبنت سوريا قواتها الفلسطينية الخاصة الممثلة بـ «الصاعقة» . كما تبنّت العراق من بعدها قواتها الفلسطينية الخاصة الممثلة بـ «جبهة التحرير العربية» . وقد حاول الأردن ، دونما نجاح كبير ، اقامة منظمات مقاومة تضاهي المنظمات الفلسطينية قوّة .

وأخذت الأوساط الفلسطينية ذات الميول الماركسية – اللينينية – الماوية تنشئ منظماتها الخاصة التي كانت ضعيفة عددياً ومالياً بالنسبة

الى المنظمات الأخرى ، لكنها كانت ذات تأثير كبير لا يتناسب مع امكاناتها ، وانما يرجع الى جاذبية ايديولوجيتها المنتشرة على نطاق واسع . وقد ركزت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الشعبية الديموقراطية لتحرير فلسطين على التوعية السياسيَّة ، فأعطتا بذلك مثلاً كانت « فتح » تباريهما فيه باضطراد ، كما انهما حاولتا عرض القضية الفلسطينية ضمن اطار تحليلي للمعسكر الأمبريالي .

وفي مطلع ١٩٦٩ اتخذت خطوة هامة في مجـال تنسيق عمل منظمات المقاومة ، عندما تمكنت « فتح » من الاشراف على منظمة التحرير الفلسسطينية ، كما وضعت تحت سيطرتها قيادة الكفاح المسلح الفلسطيني التي أنشئت في عمان . وكانت « فتح » تضم الفصائل الرئيسية باستثناء الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، التي امتنعت عن الانضمام اليها مخافة ان تؤدي تصرفات قيادة فتح « غير الثورية » الى تعرض القضية للخطر .

وبعد مرور سنة ، أي في شباط ١٩٧٠ ، وعلى اثر محاولة جديدة فاشلة قامت بها الحكومة الأردنية لتقييد النشاط الفدائي ، أعلنت ولادة جهـاز « مظلة » جديد حمل اسم « القيادة الموحدة لحركة المقاومة الفلسطينية » . وسرعان ما انضمت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين الى هذا الجهاز . وبعد العامين الأولين اللذين شهدا نشاطاً كبيراً ، احرز التضامن والتنسيق بين منظمات المقاومة تقدماً ملموساً ، إلا ان التوتر المتزايد بين المقاومة وحكومتي الأردن ولبنان ، وتصعيد المجابهة مع اسرائيل ، اثبتا ان هـذا التقدُّم لم يكن كافياً . ولذلك برزت الى حيز الوجود ، في حزيران ١٩٧٠ ، هيئة تنسيق تنفيذية ، هي « اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية » . وضمت هذه الهيئة « اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية » وممثلين اضافيين عن جميع فصائل

المقاومة . ثم تلا ذلك بعد فترة وجيزة تشكيل امانة عامة للجنة المركزية . ويحتمل ان يكون هذا الجهاز الجديد قد ساعد المقاومة على الصمود الى حد ما في اثناء الحرب التي شنها الجيش الأردني في أيلول ١٩٧٠ على المقاومة ، إلا أنه لم يتمكن من تأمين التماسك الكافي ليحول بعد ذلك دون حدوث التفتت الرهيب ، شبه القاتل ، لامكانات المقاومة . وفي الوقت الذي تم فيه انجاز قسط كبير من التنسيق والقضاء على تعدُّد الفئات الصغرى ، عجزت القيادة عن الاتفاق على سياسة مشتركة إزاء الدول العربية . فقد حاولت « فتح » ومعها المعتدلون التعامل مع الأنظمة التقليديّة ، كالمملكة العربيّة السعودية والأردن ، في حين شجبت المنظمات الراديكالية هذا التعاون .

وقد اتخذت حركة المقاومة الفلسطينية ، بعد ١٩٦٧ ، شكل ثورة تحرير وطني ، لا تحرر وطني ـ اجتماعي ، اذ كان الهاجس الأكبر يتمثل في استعادة الأرض ، واعادة بناء مجتمع فلسطيني متميز عليها . الا ان العناصر الراديكالية في الحركة حاولت غرس ايديولوجية تستطيع تجاوز الايديولوجية الوطنية المحلية الضيقة أو البورجوازية الليبيرالية . وجرت العناصر الراديكالية هذه باقي عناصر المقاومة الى ادخال « العصرنة » و « الاشتراكية ـ الديموقراطية » في محاولتهم لتفادي اخطاء الماضي . ويقصد « بالعصرنة » هنا تبني استراتيجية تحرير منطقية ومنهجية . اما « الاشتراكية ـ الديموقراطية » فيُقصد بها اعادة توزيع السلطة والثروة والفرص للفئات المحرومة العربية واليهودية على حد سواء . وأخذت مفاهيم الاستراتيجية والدعاية والقيم التي تبنتها بلدان العالم الثالث اليسارية تزداد وضوحاً وانتشاراً ، لا داخل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديموقراطية الشعبية لتحرير فلسطين فحسب ، بل داخل « فتح » ذاتها وفي اوساط رجال الفكر الفلسطينيين الشباب بصورة عامة .

كان جوهر ايديولوجية المقاومة الفلسطينية عودة جميع العرب الفلسطينيين الموجودين خارج فلسطين ليعيشوا ضمن دولة علمانية ـ ديموقراطية في فلسطين الى جانب سكانها الحاليين ، بغض النظر عن دينهم أو خلفيتهم الثقافية ، شريطة ان يرضى هؤلاء الناس بأن يعيشوا بسلام ضمن الدولة الجديدة . ولقد اعتمدت حركة المقاومة هذه الصيغة لتكسب الدعم الواسع من الفلسطينيين والمجتمعات العربية الأخرى . وكانت هذه الصيغة سهلة ولكنها مبهمة ، بحيث جعلها قادرة على اجتذاب عناصر متنوعة متضاربة . وكان تفسير قيادة « فتح » ومنظمة التحرير الفلسطينية لصيغة الدولة العلمانية ـ الديموقراطية مختلفاً عن تفسيرات القوميين العرب والفلسطينيين « البورجوازيين الليبيراليين » التقليديين الذين قادوا النضال في عهد الانتداب . اما بالنسبة الى الآخرين ، وخصوصاً الجبهة الشعبية الديموقراطية لتحرير فلسطين ، فقد عبرت الصيغة عن تطلعات ايديولوجية شعبية ، من أبرز مزاياها العلمانية والمشاركة والعدالة الاجتماعية في صيغة ثورة للتحرير الوطني . وقد عنت العلمانية مجتمعاً سياسياً متحرراً من التأثير التقليدي للسلطات الدينية ، غير طائفي وغير متعدد الطوائف . وفي الستينات تبنى الصيغة العلمانية المفكرون العرب الشباب عموماً ، ولم تعد مقتصرة على الفلسطينيين وحدهم .

وهكذا حصل اتفاق واسع بين صفوف نخبة المقاومة ، تمثل في شكل ايديولوجية ملموسة تحدد الهدف الأساسي للعمل ، وهو اقامة دولة فلسطينية ديموقراطية علمانية . ومع هذا ، فقد كان هناك ثمة اختلاف حول كيفية حكم مثل هذه الدولة ، وكيفية توزيع مواردها . وتجابهت في هذا المجال النظرة الماركسية ـ اللينينية الراديكالية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، والجبهة الشعبية الديموقراطية لتحرير فلسطين ،

مع التوجه الواقعي والليبيرالي نسبياً ، لكل من « فتح » ومنظمة التحرير الفلسطينية . والى جانب هذا الطرح السياسي لهدف العمل الفدائي ، ظهرت المقاومة اكثر ما تكون راديكالية ووحدة ، عندما تبنت مبدأ العنف كاستراتيجية عمل . ورضيت قيادة « فتح » الواقعية ، وتبنى الراديكاليون في الجبهة الشعبيّة لتحرير فلسطين ، والجبهة الشعبيّة الديموقراطية لتحرير فلسطين، المبدأ الماوي القائل بان « السلطة تنبع من فوهة البندقية » . وأصبح مفهوم العالم الثالث حول حرب التحرير الشعبيّة ، والذي كان يحتلّ في الماضي موقعاً هامشياً داخل الفكر السياسي في المشرق العربي ، حجر الزاوية في برنامج الكفاح المسلح . لقد قرأ الفلسطينيون أفكار ماو وجياب وغيفارا ، ولم يكن عملهم هذا نابعاً بالضرورة عن قناعة بالاهداف الاجتماعية لهؤلاء القادة ، لكنه كان وسيلة من أجل الدراسة العملية للثورة . وكان للتحليلين العسكري والاجتماعي الراديكالي ، بالنسبة الى « فتح » ، أثر فعال في بلوغ أهداف ليست بالاجمال راديكالية بحد ذاتها . ووجد المفكرون الفلسطينيون تحليل فرانتز فانون للتأثيرات النفسيّة التحررية للعنف مطابقة لحالتهم ، فاعتمدوا توعية الفدائيين على نظريات فانون .

ولقد أعطت الفصائل الراديكالية للتوعية السياسية واجراءات العنف أهمية اكبر من الأهمية التي اعطتها « فتح » والمنظمات الأخرى . واعتقد الراديكاليون ان من الضروري اجراء التوعية والتثقيف السياسي بشكل منتظم بين صفوف الفلسطينيين ، والعرب الآخرين ، والاسرائيليين ايضاً . ويرى الراديكاليون ان من الواجب تسييس الفلسطينيين ، وإشباعهم بعقلية جديدة تستطيع التغلب على مشاعر النقمة واليأس ، حتى يتمكنوا من المساهمة في النضال المشترك . ومن الخطأ القول انه أمكن غرس ايديولوجية واحدة داخل المجتمع السياسي الفلسطيني .

والواقع ان « الثورة الايديولوجية » لاقت معارضة رهيبة من التيار الرئيسي للحركة . وحدثت انقسامات عميقة بين المنظمات التي حبذت القيام بثورة اشتراكية تامة في فلسطين محررة ورأت في الامبريالية الغربية عموماً ، بدلاً من الصهيونية بشكل خاص ، العدو الذي ينبغي عليها مجابهته (الجبهتان الشعبية والديموقراطية لتحرير فلسطين) وبين المنظمات التي تفكر في فلسطين المستقبل بثورية أقل ظهوراً، وترغب في توجيه عنفها ضد المؤسسات الصهيونية فقط ، مع استعدادها للدخول في تحالفات للتسوية مع عناصر عربية غير راديكالية، بل رجعية احياناً ، بغية اكتساب الدعم . وكان داخل المجتمع الفلسطيني ككل اتجاهان : اولهما يضم النشء الجديد والعناصر الأكثر ثقافة ويحبذ التيار الأول ، وثانيهما يضم الفئات الأكبر سناً ويحبذ الاتجاه الثاني . وقد هدأت الحدة النضالية لدى بعض عناصر الاتجاه الثاني مع مرور السنين ، لعدم رغبة هذه العناصر في تبنّي النظر الى القضية الفلسطينية ضمن اطار تحليل المعسكر الامبريالي . ولا يزال لدى بعض هذه العناصر أمل في حل ديبلوماسي وتسوية ما ، حتى لو لم تحقق هذه التسوية الأهداف المعلنة .

وفي ايلول ١٩٧٠ ، قام الجيش الأردني بهجوم كبير ضد تزايد قوة الفدائيين في الأردن . وفي الأشهر التي تلت هذه الهجمة ، نزلت قيادة الفدائيين عند المطالب الملكية الخاصة باخراج اسلحة الميليشيا من المدن . وفي ربيع ١٩٧١ ، كان الفدائيون محصورين فعلاً في منطقتي جرش وعجلون في شمالي الأردن . وكانت الدقة التي نفذ بها الجيش الأردني عمليات تصفية المعاقل الفدائية الأخيرة في تموز ١٩٧١ أمراً مفاجئاً افقد القيادة الفلسطينية توازنها ، وقضى على الفدائيين كقوة فاعلة في الأردن على المدى القريب . وهكذا انتهت ١٩٧١

بموت المقاومة الفلسطينيـة العسكرية في الأردن وبنشوء وضع أحرج موقفها في أنحاء أخرى من العالم العربي . وكان عليها ان تنحو منحى جديداً كل الجدة اذا ارادت ان تعود من جديد كقوة فاعلة في ازمة الشرق الأوسط .

وعلى رغم تقدم الفلسطينيين الكبير في البنية والايديولوجية ، فانهم لم يستطيعوا خلق السلطة التنفيذية المعقولة اللازمة لمجابهة خصومهم الخطرين . وكان الاخفاق المشترك في فرض النظام والمسؤولية في صفوف رجال المقاومة والمليشيا والجهات المساندة لها ، اهم من الانقسامات الفكرية بين فصائل المقاومة . ولم تستطع القيادة اعطاء هذه المعضلة الأفضلية الأولى خلال « فترة شهر العسل » القصيرة والثمينة بين المقاومة والأنظمة العربية . فقبـل الحرب الأهليـة في الأردن (ايلول ١٩٧٠) تعاونت المقاومة مع الملك حسين بدلاً من اسقاطه ، كما انها كثيراً ما أثارت عداء العرب غير الفلسطينيين بدلاً من توثيق الروابط معهم . وكانت استراتيجية « فتح » في التعاون مع الحكومات العربية فعالة في البداية، لأنها كانت في حاجة ماسة الى الوقت لترسيخ أقدامها . ويمكن تفسير نجاح هذه الطريقة ، خلال الفترة الأولى ، بحاجة جيران اسرائيل المهزومين الى تشجيع كل ما من شأنه ان يلهي شعوبهم ويرفع معنوياتها ويخلصها من المرارة وخيبـة الأمل . وعندما اكتسبت مبادرة السلام الأميركية (مبادرة روجرز) زخماً في صيف ١٩٧٠ ، وجدت الأنظمة العربية المجاورة لاسرائيل قشة جديدة تتعلق بها، وأخذت تنظر الى المقاومة كعبء ثقيل لا كمصدر قوة . وكان على اختبارات العشرين عاماً المرة الماضية ان تعلم الفلسطينيين ان مصالح الدولة تأتي في العالم العربي قبل مصالح القومية العربية، إلا أنهم لم يستطيعوا التصرف بمنطقية في ضوء هذه الحقيقة . بالاضافة الى ذلك ، كان هناك ثغرة جلية بين

مفهوم الزعماء للوضع وبين مقدرتهم على العمل . وعندما كانت قيادة المقاومة ومنظمة التحرير الفلسطينية تندد بعبارات عامة بزعماء فلسطين التقليديين، كانت هذه القيادة نفسها غير قادرة على الالتزام باستراتيجية راديكالية متماسكة ، كما انها لم تقطع الروابط التي تشدها بالأنظمة التي كانت تتحملها كحركة ضعيفة غير راديكالية يمكن الافادة منها في الدرجة الأولى للدعاية في الغرب . وكانت القيادة الفلسطينية في تلك الحقبة تشكو من ضعف جوهري لا يتمثل في التنكّر الواعي للمثل العليا ، بل يتمثل في الرغبة الملحة في الانضمام الى حلبة النفوذ السياسي . وهكذا أضعفت إغراءات السلطة والهيبة قدرتها على ادراك الخطر المترتب على ذلك .

وبعد الهزيمة في الأردن ، عانت حركة المقاومة الفلسطينية من اتجاهين متناقضين : الضغط الخارجي الذي كان يستهدف «ترويضها»، والضغط الداخلي الذي كان يدفعها الى « التطرف » . وكانت الحكومات العربية متفقة على ان يكون الفلسطينيون خاضعين للمخطط والاشراف الحكوميين عسكرياً وسياسياً . وقد احتج جيران الأردن العرب على الشدة التي مارسها الملك حسين في قمع المقاومة ، مع أنهم هم أنفسهم قيدوا حرية عمل منظمات المقاومة الى حد ما . وكان من نتائج الهزيمة في الأردن قبول قيادة المقاومة بمزيد من القيود التي تفرضها الدول العربية ، نظراً الى حاجة المقاومة الى تدعيم شرعيتها عن طريق الكفاح المسلح . ومن جهة أخرى ، فقد اقنعت كوارث ١٩٧٠ و١٩٧١ العديد من الفلسطينيين المتنفذين بضرورة اللجوء الى حرب العصابات ، والقيام بحملة ارهاب واغتيالات وتخريب ضد اسرائيل والأردن والمصالح الأميركية في المنطقة . وكانت حجج الذين حبذوا هذا الأسلوب :

١) انه لا بد للمقاومة من اللجوء الى حرب العصابات للمحافظة

على استقلاليتها ازاء الحكومات العربية ، بما في ذلك الحكومات « التقدمية » .

٢) ان اية طريقة اخرى ، مثل خلق كيان فلسطيني في الضفة الغربية ، ستتطلب في النهاية القبول بتسوية ديبلوماسية غير مرضية ، من شأنها ان تخرس الى الأبد تطلع الفلسطينيين الى الاستقلال والسيادة على كل ارض فلسطين ، أو على جزء منها .

٣) ان الدول العظمى لا تحترم سوى العنف . والأردن (على المدى القصير) واسرائيل (على المدى الطويل) معرضتان للتمزق الداخلي عن طريق الارهاب والعنف ، لكنهما غير معرضتين للانهيار بتأثير القوة التقليدية ، نظراً الى تمتعهما بالحماية الخارجية . وقد تبلور هذا الاستقطاب الآن بظهور فئتين متناقضتين يسهل التعرف إليهما داخل منظمة التحرير الفلسطينية ، احداهما تؤيد الموقف الرسمي الذي تبنته « فتح » وتدعمه « الصاعقة » والجبهة الشعبية الديموقراطية لتحرير فلسطين والمستقلون ، والثانية المسماة « جبهة الرفض » وهي كل من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بزعامة الدكتور جورج حبش ، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ــ (القيادة العامة) ، وجبهة التحرير العربية ، وجبهة النضال الشعبي . وتناهض هذه الفئة ما تعتبره اتجاهات « انحرافية واستسلامية » داخل منظمة التحرير الفلسطينية ، وتنادي بمتابعة الكفاح المسلح لتحرير كامل تراب الوطن المحتل . ومن الجدير بالذكر أن هذه الفئة تلاقي مساندة بعض العناصر المنشقة عن « فتح » ، والتي اتخذت لها قاعدة ودعامة في بغداد .

وهكذا نرى أن المقاومة الفلسطينية لم تستطع حتى الآن تأمين التماسك الداخلي اللازم لتوجهها نحو وضع « مروّض » أو « متطرف » . وليست الأنظمة في العالم العربي هي وحدها غير متطورة، بل حركات

التحرير نفسها هي ايضاً كذلك . ولا يمكن للعراقيــل الناجمة عن القدرية والعاطفية وفقدان الثقة ان تختفي بسرعة . ثم إنّ حركة المقاومة في أمسّ الحاجة الى نوع من النقــد الذاتي الموضوعي ، لتتفادى التفاؤل الساذج أو اليأس القاتل .

القسم الثاني

المنظمات

الفصل الثاني

فتح

في ليلة ٣١ كانون الأول ١٩٦٤ — ١ كانون الثاني ١٩٦٥ ، بدأت حركة التحرير الوطني الفلسطيني « فتح » عملياتها العسكرية ، اذ قامت مجموعة من الرجال تنتمي الى العاصفة ، جناح « فتح » العسكري ، بالضرب داخل اسرائيل ، وأعلنت العملية ببلاغ عسكري صدر في اول كانون الثاني ١٩٦٥ ونشرته بعض الصحف اللبنانية ، جاء فيه :

« اتكالاً منا على الله ، وايماناً منا بحق شعبنا في الكفاح لاسترداد وطنه المغتصب ، وايماناً منا بواجب الجهاد المقدس ، وايماناً منا بموقف العربي الثائر من المحيط الى الخليج ، وايماناً بمؤازرة شرفاء العالم ، لذلك فقد تحركت أجنحة من قواتنا الضاربة في ليلة الجمعة ٣١ ديسمبر ١٩٦٥ وقامت بتنفيذ العمليات المطلوبة منها كاملة في الأرض المحتلة ، وعادت جميعها الى معسكراتها سالمة . واننا نحذر العدو من القيام بأية إجراءات ضد المدنيين الآمنين العرب أينما كانوا ، لأن قواتنا سترد على الاعتداءات باعتداءات مماثلة ، وسنعتبر هذه الاجراءات من جرائم الحرب كما اننا نحذر جميع الدول من التدخل لصالح العدو بأي شكل كان ، لأن قواتنا سترد على هذا العمل بتعريض مصالح هذه الدول للدمار اينما كانت . »

وتزايد الاهتمام بالمنظمة الجديدة، خاصة بعد رد الفعل الاسرائيلي السريع على نشاط « العاصفة » . وفي ١٤ كانون الثاني ١٩٦٥ ، اعلن ناطق عسكري اسرائيلي ان مجموعة من المتسللين العرب قد اعتقلت بينما كانت متجهة لتدمير منشآت المياه في اسرائيل لمصلحة منظمة ارهابية سرية . في ذلك الوقت ، كان المشروع الاسرائيلي لتحويل مجرى مياه نهر الأردن يثير جدلاً كبيراً ، وكان الهدف الأول للعاصفة هو تخريب ذلك المشروع . وقد تناولت الصحف الاسرائيلية البيان العسكري الاسرائيلي بالتحليل ، فقالت « معاريف » ان المنظمة الجديدة تدعى « قيادة قوات الهلال الفلسطينية » ، كما ان رئيس الوزراء ليفي اشكول تحدث عن نشاط المقاومة في كلمة ألقاها في طبريا ، بتاريخ ١٩ كانون الثاني ١٩٦٥ ، حثّ فيها الاسرائيليين على الاستعداد . وبدت الحالة أشد خطورة عندما قال أشكول لرجال الهاغانا السابقين في خطاب ألقاه يوم ٢٦ كانون الثاني ١٩٦٥ ، بأنهم قد يدعون الى الخدمة مجدداً لحماية اسرائيل من « المخربين » . ورغم التحذيرات الاسرائيلية الشديدة تابعت « فتح » عملياتها . ففي الأول من آذار ١٩٦٥ حذر اشكول ، الذي كان ايضاً وزيراً للدفاع ، البلدان العربية عموماً والأردن خصوصاً ، أن حكومته ستعتبرها مسؤولة عن نشاط « المخربين » . وفي الوقت ذاته تقدمت اسرائيل بشكوى الى مجلس الأمن في الأمم المتحدة ، ثم توالت شكاوى اسرائيل خلال الأشهر الأربعة التالية ، كما توالت عمليات العاصفة .

ان التقارير عن اصل نشوء « فتح » قليلة جداً . وقد ألقت المنظمة ذاتها ضوءاً قليلاً على المراحل الأولى من وجودها . لكن نشأة « فتح » ترجع بكل تأكيد الى سنة ١٩٥٩ ، عندما تجمع عدد من الشباب الفلسطيني ، كان بعضهم قد شارك في العمليات الفدائية في

غزة في ١٩٥٦ ، وتنادوا لتنظيم نوع من الدعاية والنشاط السياسي . لكنهم لم يكونوا آنذاك يعملون تحت اسم « فتح » . ثم اصدروا نشرة دورية تدعى « فلسطيننا » للتعبير عن ايديولوجيتهم وآرائهم السياسية في ما يتعلق بفلسطين . ويمكن تلخيص هذه الآراء بالنقاط التالية :

١ً — لا يمكن استرداد فلسطين إلا عن طريق العنف العسكري « واللقاء الحقيقي بين القوى الفلسطينية في ميدان المعركة » . ٢ً — ان المعركة التي تقرر المصير تجعل من المحتم استبعاد الايديولوجيات والمبادئ الجامدة ، لتتمكن من استقطاب جميع القوى الفلسطينية الثائرة . وهذا يعني ان على الفلسطينيين أن لا ينشغلوا في حوار لا طائل تحته عن الشكل الذي ستكون عليه البلاد بعد التحرير . ٣ً — ان الحكومات العربية أعطت الأفضلية للمصالح الاقليمية على المجابهة مع العدو الاسرائيلي ، وكل ما هو مطلوب من البلدان العربيّة أن تكون قادرة على حماية حدودها وأن تسمح بشنّ العمليات الفلسطينية داخل الأراضي المحتلة وتدعمها . ٤ً — ينبغي ان يحل شعار « تحرير فلسطين هو الطريق الى الوحدة » محل شعار « الوحدة هي الطريق الى تحرير فلسطين » .

ووضعت هذه المبادئ « فتح » في معسكر قائم بذاته ، اذ كانت المنظمات النضالية الأخرى الموجودة آنذاك مرتبطة بطريقة أو بأخرى بالدول التقدمية (مصر وسوريا والعراق) ، وكانت تعتبر الوحدة بين الأنظمة العربية التقدمية شرطاً مسبقاً لتحرير فلسطين ، وتوافق على ان تخضع قيادة العمل الفلسطيني للاستراتيجية العربية العامة . على ان « فتح » اتخذت الموقف المضاد ، فلم تتبع أي نظام عربي ، إذ كانت تؤمن بأن من الضروري عدم السماح للأنظمة العربية بالسيطرة على العمل الفلسطيني . وقد رفضت « فتح » كذلك المبادئ الاشتراكية التي

انتشرت كالنار في الهشيم داخل العالم العربي في مطلع الستينات على يد الرئيس عبد الناصر وحزب البعث . وحفزت استقلالية « فتح » بعض البلدان العربية على تأييدها . ففي مؤتمر صحافي عقد في آذار ١٩٧٣ ، قال ابو هشام ممثل « فتح » في المملكة العربية السعودية :

« لسنا نذيع سراً عندما نعلن أن المملكة العربية السعودية بقيادة جلالة الملك فيصل كانت ، ومن اللحظات الأولى لانطلاقة الثورة الفلسطينية في فاتح كانون الثاني ١٩٦٥ ، في طليعة المؤيدين والداعين الى جهاد شعبنا من اجل تحرير كامل تراب وطنه وتطهير مقدساته . وان اللقاء التاريخي الذي تم في تلك الفترة بين جلالته وبعض أعضاء قيادة حركتنا قد رسم السياسة الثابتة للمملكة تجاه حركتنا » . وأكد كل هذا ، التقارير الواردة عن ان « فتح » اختارت المعسكر المناهض للرئيس عبد الناصر . وفي ذلك الوقت ، كان العالم العربي منقسماً الى معسكرين ، وكان الملك فيصل يحاول مجابهة التيار الاشتراكي الناصري عن طريق إقامة حلف اسلامي . ورغم جهود « فتح » لاتخاذ موقف محايد إزاء المعسكرين ، فقد وجدت نفسها هدفاً لهجمات الأنظمة التقدمية . وبعد التهديدات التي أطلقها اشكول أمرت القيادة العربية الموحدة في آذار ١٩٦٥ بإيقاف نشاط اعضاء « فتح » ، ونظمت وسائل الاعلام العربية حملة ضد « فتح » متهمة إياها بالعمل لحساب الحلف المركزي بغية إعطاء اسرائيل ذريعة لمهاجمة البلدان العربية . وتركزت الحملة على قيادة « فتح » التي وصفت بأنها مجموعة من رجال الإخوان المسلمين ، وجرت اعتقالات في الأردن ولبنان وسوريا . وقضى ياسر عرفات ٥١ يوماً في سجن المزة في سوريا ، وكذلك عذب بعض المعتقلين وماتوا في السجون العربية .

ومثلت هزيمة العرب على يد اسرائيل في حزيران ١٩٦٧ الولادة

الثانية لـ « فتح » ، كما أكدت إصرار الحركة على شن حرب شعبية طويلة الأمد . وتلا ذلك عقد مؤتمر عام لـ « فتح » في ضواحي احدى العواصم العربية لمناقشة وسائل الإعلام . وظهر في المؤتمر اتجاهان : نادى اولهما باستئناف الحرب ضد العدو الاسرائيلي فوراً ، في حين حذر الآخر من البدء بعمليات فورية ، خوفاً من اعطاء الاسرائيليين ذريعة لذبح الفلسطينيين . وفاز الاتجاه الأول ، وتوزع المؤتمرون لتنفيذ مخططهم . وعاد ياسر عرفات وابو صبري (الذي توفي بعد ذلك في دمشق) ومازن ابو غزالة ، الى الأراضي المحتلة وأخذوا ينظمون الخلايا السرية هناك . وعيّن يوم ٢٩ آب ١٩٦٧ موعداً لاستئناف العمليات ضد اسرائيل . وفي الأشهر التالية ، قامت فتح بسلسلة من العمليات عبر خطوط وقف اطلاق النار في الأردن وسوريا . وقال وزير الدفاع الاسرائيلي موشي دايان امام الكنيست ، خلال تقييم نشاط المقاومة منذ حرب حزيران ، في ٢٥ كانون الثاني ١٩٦٨ ، إن ٢١ اسرائيلياً قد قتلوا ، و٧٦ جرحوا ، نتيجة لعمليات المقاومة منذ الحرب . وفي ٢٧ شباط ١٩٦٨ أعلن حدوث ١٢٨ عملية وقعت في اسرائيل حتى ذلك اليوم.

على أنّ نشاط الفدائيين انتشر فعلياً بعد معركة الكرامة في ٢١ آذار ١٩٦٨ . وكانت المعركة نقطة تحول في حياة حركة المقاومة ، لا على الصعيد العسكري فحسب ، بل على صعيد العمل السياسي ايضاً ، لأن حركة المقاومة برزت فجأة على أنها القوة العربية الوحيدة المتبقية التي لا تزال تحارب اسرائيل وترفض التسليم بالوضع المرير الناشئ عن هزيمة حزيران . بدأت المعركة نتيجة لقرار اتخذته « فتح » بأن تصمد وتحارب ، نظراً الى الشعور العام في العالم العربي بأن رجال المقاومة يضربون ويهربون فقط . وقد اشتبك الجيش الأردني طوال يوم كامل في معركة مريرة مع وحدات من الجيش الاسرائيلي اجتازت نهر

الأردن تساندها قوات من المظليين انتقلوا بطائرات الهيلكوبتر . فاضطر الاسرائيليون الى التراجع بعد ان تكبدوا خسائر فادحة . وخسرت المقاومة ٩١ قتيلاً من « فتح » و٣٣ من قوات التحرير الشعبية ، وعدداً كبيراً من الأسرى . الا ان معركة الكرامة حققت هدفين اساسيين : أبطلت الأثر السياسي للنصر العسكري الاسرائيلي في حزيران ١٩٦٧ ، وأمنت لحركة المقاومة قاعدة آمنة .

وفيما كانت « فتح » تحارب معركتها الكبرى في الأردن ، كانت عناصرها تقوم بمناوشات في لبنان . وقد دخلت بضع وحدات من رجال « فتح » جنوبي لبنان لا لاجتياز الحدود الى اسرائيل فحسب ، بل لانشاء قواعد خلفية ايضاً . ولم توافق السلطات اللبنانية على وجود المقاومة في الجنوب ، فطوقت القوات اللبنانية قواعد المقاومة هناك في تشرين الثاني ١٩٦٨ . لكن العملية لم تتطور الى ابعد من ذلك ، وبقي الوضع متأزماً حتى انفجر في نيسان ١٩٦٩ . ثم انفجر ثانية في تشرين الأول من العام نفسه . وسوّي النزاع باتفاق القاهرة الذي اعترف بوجود قواعد المقاومة في الجنوب وبحرية حركة دوريات المقاومة . وهكذا أصبحت المقاومة تعتمد على قاعدتين كبيرتين في الأردن ولبنان .

وفي الوقت ذاته تحركت « فتح » لتكسب الاشراف على منظمة التحرير الفلسطينية ، فانتخب ياسر عرفات رئيساً لهذه المنظمة . وبهذا حصلت « فتح » على اعتراف عربي ودولي بدا جلياً عندما قام عرفات بزيارة الاتحاد السوفياتي والصين الشعبية وفيتنام الشمالية في مطلع ١٩٧٠ .

وشهدت هذه الحقبة ايضاً بداية توتر بين النظام الأردني وحركة المقاومة ، فكانت تقع اصطدامات شبه يومية بين المقاومة والجيش الأردني . وكانت « فتح » تعتقد ان الميزان العسكري في مصلحتها ،

فسقطت ضحية هذا الافتراض ، كما سقطت ضحية مبدئها القائل بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي بلد عربي ، وكذلك اعتقادها ان وجود مؤيديها داخل الجيش الأردني ، ووجود القوات العراقية في الأردن ، سيقفان حائلاً دون محاولة الملك تصفية الوجود الفلسطيني المسلح في بلده . وكانت افتراضات « فتح » الخاطئة هذه مرتبطة جزئياً بحرب الاستنزاف القائمة على جبهة قناة السويس ، على اعتبار ان الملك حسين لا يستطيع ضرب المقاومة في مثل هذه الظروف . لكن الرئيس جمال عبد الناصر فاجأ المقاومة بقبوله وقف اطلاق النار ، فتابع الملك حسين حملة ايلول ١٩٧٠ ، قبل ان تتمكن المقاومة من وضع استراتيجية جديدة . وأدّت حملة ايلول ١٩٧٠ الى اتفاق جديد بين « فتح » والنظام الأردني ، فأخذ عدد من عناصر « فتح » يعيد النظر في موقفه ، وظهرت اهمية دور المليشيا التي قاتلت جيداً في المدن الأردنية . وحاولت المليشيا المحافظة على وحداتها في نهاية القتال ، إلا ان فصائل المقاومة رفضت وضع المليشيات التابعة لها تحت قيادة واحدة . وفي الفترة الواقعة بين حملة ايلول ١٩٧٠ في عمان ومعارك تموز ١٩٧١ في جرش وعجلون ، تعرضت « فتح » لتصدعات داخلية عنيفة ، انتهت بجمع أسلحة المليشيا بناء على اتفاق مع النظام الأردني . وفي الوقت ذاته ، نقلت الأسلحة الثقيلة من العاصمة والمدن الكبيرة الى الأحراج . وانهت معارك تموز ١٩٧١ وجود « فتح » العسكري في الأردن ، واصبحت عناصر الحركة تتبادل الاتهامات ، وشهد المؤتمر الأول الذي عقد بعد تموز صداماً بين جناحين : طالب احدهما بضرورة إجراء تغيير جذري في الأساليب وبالعودة الى السرية والعنف ، في حين فضل الآخر أن تتغلب « فتح » أولاً على النكسة السياسية . ولم يستطع المؤتمر تسوية النزاع فاستمر مدة طويلة من الزمن . وقامت في الواقع قضية

اخرى مثيرة للجدل ، وهي حضور مؤتمر مصالحة مع الأردن . وكان معارضو المحادثات مع الأردن يمثلون الأكثرية ، ورغم ذلك اوفد خالد الحسن الى جده للتفاوض مع الوفد الأردني .

وتتالت بعد ذلك متاعب « فتح » . ففي حزيران ١٩٧٢ قام نزاع عنيف بين اللجنة المركزية لِـ « فتح » وقيادة الاقليم في لبنان ، التي كان حمدان على رأسها في ذلك الوقت . وكان حمدان مارس ضغطاً قوياً على قيادة « فتح » كي لا تحضر محادثات المصالحة مع الأردن . وسوي النزاع بعد سقوط عدد من الضحايا في مخيم تل زعتر للاجئين في لبنان ، فنقل حمدان الى دمشق كنائب مفوض للتعبئة التنظيمية ، وخلفه هايل عبد الحميد . وفي تشرين الأول ١٩٧٢ ، قام ابو يوسف الكايد ، احد كبار العسكريين في « فتح » ، بعصيان أوامر القيادة ، فوقعت صدامات دموية بين رجاله ومؤيدي القيادة المركزية . وانتهى العصيان بنفي الكايد الى الجزائر ، إلا أنه ترك جرحاً مفتوحاً أدى الى اقدام سعد صايل ، قائد قوات اليرموك (المؤلفة من ضباط وجنود اردنيين التحقوا بالمقاومة) ، على إثارة بعض القضايا العسكرية والسياسية التي أزعجت قادة « فتح » . وقد نجم عن جميع هذه الضغوط على « فتح » قيام جماعات يسارية . اما اليمينيون فقد ظلوا منعزلين نوعاً ما مع قائدهم خالد الحسن ، وبقوا ينادون باقامة روابط اوثق مع جميع الأنظمة العربية ، وعلى الأخص المحافظة منها . والقى الحسن وجناحه مسؤولية ما حدث في ايلول ١٩٧٠ في الأردن على عاتق فصائل المقاومة اليسارية التي أثارت النظام الأردني بشعاراتها وتصرفاتها ، وأعطته ذريعة لضرب حركة المقاومة . ورأى الحسن وأنصاره أن الصلات بين « فتح » وفصائل المقاومة اليسارية قد أضعفت « فتح » وجعلتها تفقد بعض الدعم الذي كانت تنعم به في العالم العربي . ونادت جماعة

خالد الحسن بأن تقوم « فتح » بالسعي مجدداً لتوحيد جميع منظمات المقاومة تحت إشرافها . ووقفت في مقابل الجناح اليميني فئة يسارية بزعامة صلاح خلف (ابو اياد) الذي كان يعتبر أي هجوم على أية فصيلة من فصائل المقاومة هجوماً على حركة المقاومة كلها . ويعتقد يساريو « فتح » ان النظام الأردني استفزّ المنظمات اليسارية ليتمكن من ضرب « فتح » ، فالتزموا بضرورة الاطاحة بالنظام الأردني الحالي . ويؤكد يساريو « فتح » ان حركة المقاومــة هي جزء لا يتجزأ من حركة التحرر العربية التي تمثل بدورها جزءاً من حركة التحرر العالمي ، فيطالبون « فتح » بتوطيد علاقاتها مع فصائل المقاومة الأخرى والمنظمات اليسارية في جميع أنحاء العالم ، بالاضافة الى البلدان الاشتراكية .

وفي تموز ١٩٧١ ، أخذت العلاقات بين «فتح» والمعسكر الاشتراكي كي تتطور تطوراً حسناً . فزار عرفات موسكو في تموز ١٩٧٢ ، قبل يوم واحد من إعلان الرئيس أنور السادات إنهاء مهمة الخبراء العسكريين السوفيات في مصر . ومنذ ذلك الحين أظهر السوفيات تفهماً اكبر للقضية الفلسطينية وامكانية اكبر للتمييز بين ما تريده الأنظمة العربيّة من اسرائيل ، وبين ما يطالب به الفلسطينيون . وحلت عبارة « الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني » في التصريحات السوفياتية محل عبارة « اللاجئون الفلسطينيون » . اما على الصعيد العملي ، فقد تزايدت المعونة السوفياتية العسكرية والاقتصادية ، فأخذ السوفيات يزودون الفلسطينيين بمعدات أفضل ، كما أخذوا يقبلون أعداداً متزايدة منهم في دورات التدريب العسكري . وكان الدعم السوفياتي عوناً لحركة المقاومة عربياً ودولياً . وتبع اعتراف السوفيات بالمقاومة اعتراف جميع الأحزاب الشيوعية في العالم . وأنشئت علاقات صداقة وتعاون بين حركة المقاومة وأصدقائها ، وأقدمت المانيا الشرقية على خطوة اضافية ، فسمحت لمنظمة التحرير

الفلسطينية بفتح مكتب لها في برلين ـ هو المكتب الأول من نوعه في بلد شيوعي داخل منطقة النفوذ السوفياتي (كان لمنظمة التحرير الفلسطينية منذ زمن بعيد مكتب في بكين) . ومنذ ذلك التاريخ اعترف الاتحاد السوفياتي بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني ، مؤكداً بذلك قرار مؤتمر القمة في الرباط . وتمت الترتيبات اللازمة لانشاء مكتب لمنظمة التحرير الفلسطينية في موسكو، لكن حتى الآن لم يفتح هذا المكتب .

وفي مقابل هذا الدعم حاولت « فتح » إقامة جبهة وطنية فلسطينية من الفصائل الفلسطينية غير المتحالفة مع الأنظمة العربية ، وأجرت تقارباً بينها وبين الجبهتين الشعبية والديموقراطية لتحرير فلسطين . وبناء على طلب السوفيات تضاءل عدد العمليات الخاصة (العمليات الخارجية) نظراً الى رد الفعل العالمي . وبلغ التعاون بين « فتح » والاتحاد السوفياتي ذروته ، عندما توسط الرئيس السوفياتي نيقولا بودغورني شخصياً لدى الملك حسين لوقف اعدام ابو داود ، احد قادة الفدائيين الذي اعتقل مع رجاله في الأردن في شباط ١٩٧٣ ، بينما كانوا في طريقهم للقيام بعملية خاصة . وأدت الروابط الوثيقة مع الاتحاد السوفياتي الى قيام تعاون أفضل بين « فتح » والمنظمات اليسارية في العالم العربي ، فأخذت « فتح » تتعاون مع الأحزاب الشيوعية العربية رغم الفوارق الاستراتيجية القائمة بينها . ونتيجة لذلك ، حلت الأحزاب الشيوعية منظمة الأنصار التابعة لها وألحقت اعضاءها بـ « فتح » . وأدت هذه الحالة ايضاً الى خلق الجبهة العربية المشاركة للثورة الفلسطينية ، التي ضمت ممثلين عن جميع المنظمات الثورية والتقدمية في العالم العربي . وأدت الجبهة الى قيام تعاون بين « فتح » ومنظمات لم تكن لها حتى ذلك الحين أية علاقة بالحركة الفلسطينية، مثل الحزب اليمني الديموقراطي،

والجبهة الشعبية لتحرير عمان ، وفئات يسارية اخرى . وكذلك أقامت « فتح » علاقات مع فئات يسارية في تركيا وايران واريتريا ، فدربت عدداً كبيراً من رجالها . وقد اعتقل العديد من الأعضاء الإيرانيين والأتراك منذ ذلك الحين ، فاعترفوا بصلتهم بِـ « فتح » . وقام البعض الآخر بعمليات مسلحة كاغتيال القنصل الاسرائيلي في انقره .

وبعد حرب تشرين الأول ١٩٧٣ ، حدث انشقاق داخل « فتح » فوقفت غالبية حركة « فتح » بقيادة ياسر عرفات في جهة ، بينما وقف في الجهة الأخرى عدد من العناصر بقيادة ممثل « فتح » السابق في بغداد صبري البنا (ابو نضال) (جمدت عضويته في « فتح » ، واصدرت محكمة فتح العسكرية عليه حكماً بالاعدام في تشرين الأول ١٩٧٤) الذي يرئس ما يسمّى اللجنة السياسية للثورة الفلسطينية ومركزها بغداد . وفي مقابلة نشرت في مجلة « الديار » اللبنانية في كانون الثاني ١٩٧٥ ، اكد ابو نضال ان لجنته تتألف من الأعضاء المنشقين عن « فتح » ، بالاضافة الى جبهة الرفض ، وزعم ان لها اتصالات مع العالم العربي مكنتها من أخذ زمام المبادرة باسم منظمة التحرير الفلسطينية . ثم اتهم عرفات بالاستئثار بالسلطة داخل منظمة التحرير الفلسطينية ، وأنذر بقيام حرب أهلية . واقترن اسمه باسم احمد عبد الغفور (ابو محمود) وهو منشق آخر عن « فتح » ، قتل رمياً بالرصاص في بيروت في أيلول ١٩٧٤ ، بعد صدور حكم باعدامه من محكمة « فتح » . وكان يعزى الى عبد الغفور انه يعمل تحت رعاية ليبيا . ويعتقد أنه كان يرئس المنظمة الوهمية المعروفة باسم « الشباب القومي العربي لتحرير فلسطين » التي قامت بعدد من العمليات المثيرة . وألقى البعض على عاتقه مسؤولية تدبير الهجوم على مطار فيوميسينو في روما ، حيث قتل ثلاثون شخصاً ، بينهم عدد من موظفي الحكومة المغربيين . وكان أصدر في تموز ١٩٧٤

بياناً شجب فيه قيادة « فتح » لأنها خانت الثورة ، وحيدت قوات العاصفة ، ودعا الى عقد مؤتمر لـِ « فتح » يستهدف تصحيح هذه الاتجاهات . وعرف عن عبد الغفور انه سافر قبل مقتله الى العراق لتنسيق العمل مع ابو نضال . وادى اصرار العراق على حماية ابو نضال ورفض السلطات العراقية تسليمه الى « فتح » أو الكف عن اعتباره الممثل الشرعي لـِ « فتح » في بغداد ، الى توتر العلاقات بين منظمة التحرير الفلسطينية والعراق ، حتى بلغ حد قيام المنظمة بمجابهة النظام العراقي بقسوة ، وتركيز الهجوم بشكل خاص على الرجل القوي في العراق صدام حسين ، فاتهموه بان له ضلعاً في خطف طائرة « في – سي ١٠ » التابعة للخطوط الجوية البريطانية في كانون الأول في دبي ، على يد جماعة من الشباب يطلقون على انفسهم اسم « مجموعة الشهيد عبد الغفور » . وشاع ان الخاطفين ذكروا في اثناء التحقيق اسم ابو نضال ، وقالوا إنه كان وراء الخطة .

الفصل الثالث

الجبهة الشعبية

ولدت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في ١١ كانون الأول ١٩٦٧ ، على اثر اندماج الفصائل التالية :

أ — منظمة ابطال العودة التي كانت تنتمي بشكل غير مباشر الى حركة القوميين العرب .

ب — جبهة التحرير الفلسطينية بجميع فئاتها : — فئة الشهيد عبد اللطيف شرورو — فئة الشهيد عز الدين القسام — فئة الشهيد عبد القادر الحسيني .

ج — الجبهة القومية لتحرير فلسطين المعروفة باسم منظمة شباب الثأر ، والتي كانت عبارة عن تنظيم اقليم فلسطين لحركة القوميين العرب . وجاء في البيان السياسي الأول للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ان الهدف من الاندماج هو « تحقيق وحدة جميع تلك القوى التي تدرك ان طبيعة المعركة وابعادها والقوة المناهضة لها ، تحتم تضامن جميع الجهود والصفوف الثورية في شعبنا ، لأجل معركته الطويلة المريرة ضد اعدائه » . ووجه البيان دعوة مفتوحة الى جميع القوى والفئات الفلسطينية للاتحاد في عمل ثوري قومي ، لبلوغ وحدة وطنية متينة بين جميع فصائل الكفاح المسلح الفلسطيني .

واعلنت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين إيمانها بالمبادئ التالية :

١ ـ العنف الثوري هو اللغة الوحيدة التي يفهمها العدو .

٢ ـ ان الحرب ضد العدو في كل ارض تحتلها جيوش العدو هي الأسلوب التاريخي للعمل ، حتى تبلغ المقاومة مرحلة تستطيع فيها فتح جبهة واسعة ضد العدو ، وتتحول الأرض الفلسطينية الى أتون يحرق الغزاة بنيرانه .

٣ ـ يجب أن لا تقتصر المقاومة المسلحة على المحاربين وحدهم ، فلكل فلسطيني على جميع المستويات دور يلعبه في مقاومة العدو . ولن يكون هناك تعامل مع العدو بل مقاطعة تامة لجميع منظماته الاقتصادية والمدنية والسياسية .

٤ ـ ان المقاومة المسلحة هي الأسلوب الفعال الوحيد الذي تستطيع الجماهير تبنّيه في تحدي العدو الصهيوني .

٥ ـ الجماهير مادة المقاومة ، ولا يمكن الوصول الى تجنيد قواها الا بواسطة تنظيم ثوري شعبي .

٦ ـ ان حرب الجماهير الفلسطينية في الأراضي المحتلة جزء فعال من الثورة العربية ضد الأمبريالية العالمية واتباعها . ولا بد من وجود صلة عضوية بين نضال شعبنا الفلسطيني ونضال الشعوب العربية التي تواجه الخطر ذاته من العدو نفسه . وسيحدد العمل الفلسطيني المسلح من يقف معه أو ضده على المستوى العربي .

وكان الموقف السياسي الأول المحدد للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين هو ما أعلنته في ١٩ كانون الأول ١٩٦٧ ضد احمد الشقيري . فقد أيدت الجبهة مذكرة من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية تطالب بإقالة الشقيري من رئاسة منظمة التحرير الفلسطينية . وقبل ذلك بيومين صدر اول بلاغ عسكري عن عملية قام بها مقاتلو الجبهة

قرب مستوطنة الزراعة .

ومن الضروري النظر الى تأسيس الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، على انه نتيجة للتبدل الأساسي داخل حركة القوميين العرب قبل حرب حزيران ١٩٦٧ . ففي مؤتمر حركة القوميين العرب المنعقد في سنة ١٩٦٦ اتخذ قراران رئيسيان :

اولاً : فصل العناصر الفلسطينية في حركة القوميين العرب وإلحاقها بمجموعة تسمى اقليم فلسطين . وقاد هذه المجموعة الدكتور جورج حبش ، مؤسس حركة القوميين العرب ، وضمت احمد اليماني (ابو ماهر) وعبد الكريم حمد (ابو عدنان) ، والدكتور وديع حداد . ووافق المؤتمر على فكرة شن النضال المسلح داخل الأراضي المحتلة ، إلا أنه أرجأ تاريخ البدء بمثل هذا النضال «لأجل التدريب والاعداد والاتصال بالداخل» . وقابلت هذا القرار بحماسة ، الجماهير الفلسطينية التي كانت تأثرت بِـ « فتح » وحركتها الفلسطينية . وعندما بدأت العمليات الفلسطينية ضد اسرائيل بعد حرب حزيران ١٩٦٧ ، سببت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين للاسرائيليين متاعب كبيرة ، لأنها استقرت داخل الأراضي المحتلة .

ثانياً ــ تبنى المؤتمر « الاشتراكية العلمية » كطريقة عمل لحركة القوميين العرب ، بناء على طلب واصرار القيادات الشابة والفئات غير الفلسطينية في الحركة .

فالقرار الأول أعلن قيام الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين جناحاً عسكرياً لحركة القوميين العرب ، والقرار الثاني جعل بعض الكوادر التي يتزعمها نايف حواتمة تتبنى الماركسية ــ اللينينية . وكسب اليساريون الجولة في مؤتمر الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين المنعقد في آب ١٩٦٨ ، عندما أقرَّ برنامجهم . إلا أن كلاً من احمد جبريل واحمد زعرور رفضا

نتائج هذا المؤتمر . وكان كلاهما في ما مضى من زعماء جبهة التحرير الفلسطينية قبل اندماجها مع منظمة ابطال العودة والجبهة القومية لتحرير فلسطين (منظمة شباب الثأر) داخل الجبهة الشعبية . ولم يلبث ان انسحب جبريل مع مجموعته وأسس الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (القيادة العامة) ، في حين أسس زعرور منظمة فلسطين العربية . واعتبر الدكتور حبش حركات التمزق هذه برهاناً على إخفاق العناصر الأجنبية في خلق منظمات صغيرة تقوم بمنافسة حركة القوميين العرب .

وبعد بضعة أشهر من انسحاب جبريل وزعرور انفجرت ازمة كبيرة هذه المرة . ففي ٢١ شباط ١٩٦٩ ، انفصل حواتمه ليؤسس الجبهة الشعبية الديموقراطية لتحرير فلسطين . وحاولت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين تصفية المنشقين جسدياً إلا أن « فتح » تدخلت لحمايتهم . وقام الدكتور حبش بتغيير ايديولوجي مفاجئ ، فتبنى الماركسية ــ اللينينية لمجابهة الجبهة الشعبية الديموقراطية لتحرير فلسطين ، وألقى بثقله الشخصي لاقناع رفاقه القدامى باتباع هذا الأسلوب الجديد . فاستجابت قيادات الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين للايديولوجية الجديدة بناء على إلحاح حبش الشخصي ، ثم بدأ بثّ التعاليم الماركسية ــ اللينينيّة بين الكوادر .

إلا أن السؤال الأساسي بقي معلقاً . وكان هذا السؤال يدور حول ما اذا كانت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين امتداداً لحركة القوميين العرب وعبارة عن منظمة بورجوازية صغيرة تتخذ مواقف قومية ، أم انها منظمة ماركسية ــ لينينية حقيقية . فقالت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين انها منظمة بورجوازية صغيرة تعمل على التحول الى الماركسية ــ اللينينية . وهذا خط معروف في اوساط الجبهة تحت اسم « عملية التحول ». وهو انما استعمل لادانة الجبهة الشعبية الديموقراطية لتحرير فلسطين ،

لأنه اذا كان التغيير داخل فئة بورجوازية صغيرة ممكناً ، فإن الانفصال يصبح بلا معنى .

وبعد احداث ايلول ١٩٧٠ في الأردن، اخذت مجموعة من كوادر الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين تتساءل عما اذا كان هذا المفهوم قابلاً للحياة ، فانفجرت أزمة أخرى بين زعامة حبش واليماني وحداد و(الشهيد) غسان كنفاني، وبين فئة يسارية جديدة يتزعمها ابو شهاب . وحاول الدكتور حبش جهده رأب الصدع ، بحجة ان التحول الى اليسار أمر ممكن . إلا أنه أصرَّ على إبقاء جميع زعماء الجبهة الأصليين بكامل سلطاتهم – المال ، التموين ، الاعلام ، العمليات الخارجية – ودافع عن القيادة باعتبارها « الاتجاه المناضل » . وأصر اليساريون على اقالة جميع الرعيل القديم ، كمقدمة لتحرك الجبهة على طريق التغيير الحقيقي . ولم يستطع الدكتور حبش مجاراة اليساريين ، فتخلى عنهم لمصلحة رفاقه القدامى . وعندها شكل اليساريون الجبهة الشعبية الثورية لتحرير فلسطين . ثم حلّت هـذه الفئة نفسها في أواخر ١٩٧٤ ، بعدما صادفت صعوبات جمة ، فانضم العديد من اعضائها الى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (القيادة العامة) ، كما عاد بعضهم الى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، على اثر كتاب الى الدكتور حبش يشجب في الدرجة الأولى الأسباب التي أدت الى قيام الفئة المشار اليها .

وانعكست هـذه الانقسامات التي حدثت داخل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين على علاقات الجبهة مع فصائل المقاومة الأخرى وخاصة « فتح » . وتركزت الخلافات بين الفريقين (الجبهة وفتح) على مسألة من هو الذي يمثل الفلسطينيين ، ثم ان الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين كانت تنظر الى « فتح » كمجموعة من الفلسطينيين البورجوازيين والأعضاء في جمعية الأخوان المسلمين عرفوا بتعاطفهم مع الأنظمة العربية والرجعية .

وكانت الجبهة تعتبر نفسها ممثلة للجناح اليساري الفلسطيني . وجرى بين الفريقين العديد من المناقشات الحامية قبل ايلول ١٩٧٠ وبعده . وانفجر آخر نزاع هام في تشرين الثاني ١٩٧١ حول المسؤولية في الاصطدامات مع الجيش الأردني ، التي أدت الى اخراج المقاومة من الأردن . وعقد (الشهيد) كمال عدوان أحد أعضاء اللجنة المركزية لـ « فتح » والمسؤول عن الأعلام، مؤتمراً صحافياً في بيروت اتهم فيه الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بانها عميلة للسلطة الأردنية التي أعاقت « فتح » عدة مرات عن تصفية حساباتها مع الجبهة . وقال عدوان أيضاً إن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين اعطت النظام الأردني كل الذرائع اللازمة لتصفية حركة المقاومة في الأردن . وردت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين على ذلك برفض بيان عدوان جملة وتفصيلاً . وقال زعماء الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين إن مؤتمر عدوان الصحافي كان يهدف إلى إثارة المعركة ضد الجبهة بعدما كسب موقفها السياسي تعاطفاً كبيراً بين كوادر « فتح » .

وظلت العلاقات بين المنظمتين متوترة بعض الوقت ، لكنها تحسنت تحسناً بطيئاً . وفي سنة ١٩٧٣، جرى الحديث عن اندماج الفريقين . وقال اليماني في مقابلة مع مجلة « الهدف » ، في نيسان ١٩٧٣ ، ان من الضروري اندماج منظمتين او اكثر لدفع عملية بناء جبهة وطنية واسعة القواعد الى الامام . وأماط اللثام عن ان « فتح » والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين قد اتفقتا على تحقيق الجبهة الوطنية ، وأضاف ان التعاون بينهما يرتكز على برنامج المجلس الوطني الفلسطيني المنعقد في كانون الثاني ١٩٧٣ ، وعلى الرغبة في بناء جبهة وطنية وفي تصعيد الحرب ضد العدو . كذلك نسفت العمليات العسكرية في الأراضي المحتلة وخاصة في غزة . وعندما لاحت بوادر تقارب بين سوريا والأردن ،

واتخذت الصاعقة موقفاً معادياً من « فتح » ، ازداد تقارب الجبهة و« فتح » . ومع هذا ، فإن موقفهما حالياً متناقض تماماً . اذ تمثل الجبهة رأس الحربة « لجبهة الرفض » ، في حين تؤيد « فتح » برنامج منظمة التحرير الفلسطينية الذي تبناه المجلس الوطني الفلسطيني في حزيران ١٩٧٤ .

وتمشياً مع معارضتها لسياسة منظمة التحرير الفلسطينية ، علقت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين عضويتها في اللجنة التنفيذية ، وسحبت ممثلها في ايلول ١٩٧٤ . وكانت الجبهة هددت من قبل بترك منظمة التحرير الفلسطينية كلياً اذا قررت القيادة الاشتراك في مؤتمر السلام في جنيف . منذ ذلك الحين ، شجبت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين مقررات مؤتمر القمة العربية المنعقد في الرباط في تشرين الأول ١٩٧٤ الذي أعلن فيه ان منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، وانها المسؤولة عن تحرير الضفة الغربية وقطاع غزة وإقامة دولة فلسطينية عليها .

أما على المستوى العسكري ، فإن شهرة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ترتكز بنوع خاص على استخدام اساليب حربية خاصة تسميها « العمليات الخارجية » . وتمتد هذه العمليات لتشمل جبهات غير معنية مباشرة بالنزاع العربي – الاسرائيلي ، ولكنها تؤثر على انظمة عربية رجعية . وكانت اولى العمليات الخارجية خطف طائرة « العال » الى الجزائر في تموز ١٩٦٨ . وقد افرجت اسرائيل عن ١٦ سجيناً فلسطينياً في مقابل الافراج عن الطائرة والركاب . اما اشهر عملية خطف قامت بها الجبهة ، فقد جرت في ايلول ١٩٧٠ ، عشية الصدام مع الجيش الأردني ، حين خطفت اربع طائرات . وبعدما نسفت طائرة بوينغ اميركية ٧٤٧ في مطار القاهرة ، نقلت الطائرات الثلاث الأخرى الى « مطار الثورة »

قرب الزرقاء في الأردن وأخذت نحو ٥٠٠ رهينــــة تقريباً . وتبرر الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين تلك العمليات بأن القضية الفلسطينية اصبحت في وقت ما منسية في العالم ، وبأن الفلسطينيين يفتقرون الى العناصر اللازمة للقيام بحرب تحرير شعبية على غرار الحرب التي شنتها الجزائر او فيتنام .

والى ذلك ، فإن حرب العصابات في فلسطين كانت محدودة جداً . وعن طريق جعل « العالم مسرحاً للعمليات الفدائية » ارادت الجبهة ان ترغم الرأي العام العالمي على التحقق من أن ثمة ما يسمّى القضية الفلسطينية ، وأن هناك شعباً اجتثت جذوره ، يحارب على اراضي شعوب أخرى ، لأن أرضه الخاصة حرمت عليه . وحجة الجبهة في ذلك ان العمليات الخارجية تبقي على المشكلة حية بطريقة لا تستطيع ان تبلغها العمليات المحدودة داخل الأراضي المحتلة . وقد حققت العمليات الخارجية هذه الغاية في بعض المرات . ومن المعروف ان اطلاق الرصاص في مطار اللد (الذي قام به فدائيون يابانيون يعملون مع الجبهة الشعبية) قد تردد صداه في جميع أنحاء العالم ، فظهرت على اثره اتجاهات عامة تنادي بضرورة تسوية المشكلة الفلسطينية . على ان بعض العمليات الأخرى كانت ضارة بالقضية . ونذكر على سبيل المثال ان خطف الطائرات ، في ايلول ١٩٧٠ ، قد أعطى الملك حسين مبرراً لمهاجمة المقاومة ، مع اكتساب التأييد العالمي لعمله ، بعد الذعر الذي عمّ العواصم العالمية من جراء الهجوم على الطيران المدني .

وقد لاقت العملية الخارجية معارضة داخل حركة المقاومة ، ورأت عدة فصائل في هذه العمليات مظهراً من مظاهر « العنف الثوري » الذي يتناقض مع مبدأ مساهمة الشعب في الحرب . وعارضت البلدان الشيوعية ايضاً العمليات الخارجية رغم تأييدها العام للجبهة . وقالت الصين الشعبية

للدكتور حبش عندما زار بكين في ١٩٧٠ انها تؤيد الثورة الفلسطينية لكنها تعارض العمليات الخارجية ، لأن هذه العمليات ليست من طبيعة الحرب الشعبية . وسمع الدكتور حبش الآراء ذاتها في زياراته الى كوريا الشمالية والاتحاد السوفياتي . وقال له الزعماء السوفيات إن العمليات الخارجية تضعف قدرتهم على الدفاع عن عدالة النضال الفلسطيني .

ثم شاب العلاقة بين الاتحاد السوفياتي والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بعض الفتور ، منذ أن تبنت موسكو فكرة منظمة التحرير الفلسطينية الداعية الى تأليف حكومة في المنفى ، والى تمثيل فلسطيني مستقل في مؤتمر السلام في جنيف . وكان الدكتور حبش يرفض هذين الأمرين ويعتبرهما « استسلاميين » . وقد هاجم حبش الاتحاد السوفياتي لدعمه حلولاً ترى الجبهة انها تؤدي الى تصفية الحركة الفلسطينية ، إذ هو يعمل على ايجاد تسوية من شأنها ان تؤدي الى الموافقة على وجود اسرائيل . وهاجمت الصحف السوفياتية بدورها الدكتور حبش ، وشجبت موقفه، وأكدت ان هذا الموقف يخدم قضية اعداء العرب . ورغم ان حبش لا يزال يؤكد أن من الضروري استمرار الحوار مع البلدان الاشتراكية ، فإن الجبهة لم تسوّ خلافاتها بعد مع موسكو .

ان نجاح العمليات الخارجية في لفت نظر العالم الى المشكلة الفلسطينية وردة الفعل العكسية التي نجمت عنها ، دفعا الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين الى اعلان انتهاء هذا النوع من العمليات . على انه ينسب الى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين مسؤولة عمليتي خطف طائرتين في ١٩٧٣ (طائرة لوفتهانزا الى عدن حيث طلبت فدية قدرها خمسة ملايين دولار وطائرة بوينغ يابانية الى دبي) . وفي شباط تورطت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في هجوم على مصفاة للزيت في سنغافورة ، تلاه احتلال السفارة اليابانية في الكويت لتأمين حرية فدائيي

سنغافورة (فلسطينيان ويابانيان من مقاتلي الجيش الأحمر) . ولم تكن العمليات الخارجية ، النشاط الوحيد الذي تمارسه الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في سبيل النصر الفلسطيني . فهي لعبت دوراً قيادياً في تنظيم خلايا فلسطينية داخل الأراضي المحتلة ، وعلى الأخص في غزة ، حيث قامت بأكبر نشاط منذ ١٩٦٧ . وكان « جيفارا غزة » آخر زعيم من زعماء الجبهة قتله الاسرائيليون هناك في ربيع ١٩٧٣ . ومنذ ذلك التاريخ أخذت الجبهة تنسق عملياتها في غزة مع « فتح » .

ومرت علاقات الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين مع الدول العربية بأزمات متتالية ، ابتداء من مطلع ١٩٦٨ في سوريا ، عندما اعتقلت السلطات السورية الدكتور حبش . وجرى تهريبه من السجن على أيدي رجال الجبهة الشعبية، فنجم عن ذلك توتر جديد في العلاقات . واقامت الجبهة علاقات حسنة مع نظام الحكم في جمهورية اليمن الديموقراطية الشعبيّة (اليمن الجنوبيّة) بعدما تسلمت الجبهة القومية (الماركسية) زمام السلطة في عدن ، وتم قصف ناقلة النفط «كورال سي» بالصواريخ ، وهي في طريقها الى ايلات . ولم يكن هذا العمل موجهاً ضد اسرائيل فحسب ، بل ايضاً ضد المملكة العربية السعودية التي كانت علاقاتها مع عدن متوترة جداً . كذلك كانت علاقات الجبهة متوترة مع ليبيا ، ثم انتهت بقطيعة كاملة على اثر اعلان العقيد معمر القذافي عزمه على محاربة الاتجاهات الشيوعية في الحركة الفدائية . اما اليوم فترتبط الجبهة بعلاقات جيدة مع اليمن الجنوبية والعراق . وتعتبر علاقاتها مع مصر فاترة ، خصوصاً بعد تحوّل الجبهة اليساري ، في حين أن علاقاتها مع الجزائر ضعيفة . ولكن العلاقات مع ليبيا تحسنت كثيراً في الأيام الأخيرة بسبب ما تظهره ليبيا من دعم لموقف الرفض الذي اتخذته الجبهة . وكانت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين اكثر توفيقاً

علـى المستوى العالمي ، إذ نجحت في اقامة نوعين من العلاقات : الأول مع الكتلة الشيوعية ، خصوصاً بعد تبنيها سياسة تسير على الخط الماركسي—اللينيني . فزار الدكتور حبش الصين وكوريا الشمالية والاتحاد السوفياتي في ١٩٧٠ . وساعدت زيارته لموسكو الجناح المعتدل في الجبهة ، فأدت الى وقف جميع العمليات الخارجية . وبعدها اخذت الجبهة تبدل مواقفها المتطرفة .

أما النوع الثاني من العلاقات فمع المنظمات الثورية في العالم . وأكدت عملية اللد صلاتها مع الجيش الأحمر الياباني ، ثم تأكدت هذه الصلات بعد ذلك بعملية سنغافورة . كما ان الجبهة كسبت الى جانبها بعض المتطرفين في المانيا الغربية ، فتعاونت معهم على تنفيذ عملياتها الخارجية .

الفصل الرابع

الجبهة الشعبية الديموقراطية

عقدت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين مؤتمراً في آب ١٩٦٨ ، في أثناء وجود الدكتور حبش في السجن في سوريا . وتخلل المؤتمر نقاش حاد بين عناصر جناح اليمين وجناح اليسار في الجبهة . ولما خرج اليساريون منتصرين ، تبنى المؤتمر برنامجاً سياسياً يسارياً واضحاً . وكان هذا البرنامج مخططاً لتحويل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين الى منظمة يسارية، إذ « ليس من مبرر ايديولوجي او سياسي او تاريخي لوجود فئة بورجوازية صغيرة داخل حركة المقاومة » . وانتخب المؤتمر لجنة تنفيذية جديدة سيطر عليها اليسار بنسبة عشرة الى خمسة . إلا أن اليمينيين رفضوا النتيجة التنظيمية التي خرج بها المؤتمر ، مع أنهم وافقوا على الخطة الايديولوجية والسياسية . ويذكر نايف حواتمه (زعيم الجناح اليساري) ان اليمينيين استخدموا القوة ضد اليساريين لاجبارهم على التخلي عن تلك النتيجة وقبول قيادة جديدة، كانت في غالبيتها الساحقة من الجناح اليميني . فبقي اليساريون في النهاية ممثلين بشخص واحد .

تبنى مؤتمر الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين برنامجاً تميزت معالمه بما يلي :

١ – انحياز تام الى ايديولوجية الطبقة العاملة .

٢ ـ اقامة علاقات في الداخل (بين الأعضاء) وفي الخارج (مع الجماهير) في اطار الديموقراطية المركزية الايديولوجية والسياسية . وبكلمات أخرى ، كان لا بد من استشارة الجماهير في جميع القضايا ، مع احتفاظ الأقلية بحقها في طرح وجهة نظرها علناً .

٣ ـ نقل العمليات العسكرية والسياسية الى الضفة الغربية وقطاع غزة ، والتقليل من الاعتماد على وادي الأردن الذي يجب ان يستخدم كطريق تموين فقط .

٤ ـ النضال لخلق جبهة وطنية عريضة تشمل جميع القوى السياسية والاجتماعية المناهضة للأمبريالية والصهيونية والرجعية ، تحت قيادة الفصائل التقدمية المحاربة .

٥ ـ وضع المعركة مع اسرائيل في صيغتها الصحيحة : معركة مع اسرائيل ومن هم وراء اسرائيل .

وعلى المستوى التنظيمي ، وافق المؤتمر على تطهير صفوف الجبهة الشعبية من جميع العناصر الرجعية والفوضوية ، وسحق مراكز القوة والملكية الخاصة .

قاد الجناح اليساري نايف حواتمه وعبد الكريم حمد (ابو عدنان) وقيس السامرائي (ابو ليلى) ، في حين قاد الجناح اليميني جورج حبش ووديع حداد ومحمد الفرحان . ودام النزاع بين الفريقين عدة اشهر ، وأوقف العديد من اليساريين . ثم تدخلت «فتح» لوقف تصفية اليساريين على ايدي رجال الجناح اليميني . وولدت الجبهة الشعبية الديموقراطية لتحرير فلسطين بعدما تحقق الجناح التقدمي الثوري في الجبهة الشعبية من أنه لا يستطيع معايشة الجناح اليميني لحركة القوميين العرب التي كانت تسير الجناح اليميني في الجبهة، وبعد ما كان اليساريون اقترحوا على اليمينيين عقد مؤتمر تقدم فيه ضمانات ثابتة بأن تلتزم الأقلية بارادة

الأكثرية، وبعدما يتمّ التشاور مع جميع الفئات الفلسطينية المنضمة الى الجبهة الشعبية . وهكذا انهى الجناح اليساري في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين علاقته بحركة القوميين العرب . وأيدت هذا الانسحاب بعض فروع الجبهة في الضفتين الشرقية والغربية وبعض الفروع الفلسطينية في العراق وسوريا والكويت ونصف الفرع الفلسطيني في لبنان ، بالإضافة الى بعض فئات الطلاب في اوروبا واميركا . وتمكنت الجبهة الجديدة بهذا التأييد من ابراز هويتها الخاصة واقناع فصائل حركة المقاومة بالإعتراف بها .

وتميزت الجبهة الشعبية الديموقراطية لتحرير فلسطين بنشاط يساري ظاهر . وكانت حجتها ان الأنظمة العربية التقدمية اخفقت في بلوغ الأهداف القومية والاجتماعية ، ولذلك فمن الضروري بعد الآن ان توضع في صفّ واحد مع الأنظمة العربية الرجعية، وان تحارب بشدة مثلها . وكان هجوم الجبهة الشعبية الديموقراطية الأول يستهدف في الواقع العراق ومصر ، بالاضافة الى الأنظمة الرجعية . وانشأت الجبهة روابط متينة مع الحركات الثورية المحلية الراغبة في إسقاط الأنظمة في هذه الأقطار ، بما في ذلك الحزب الشيوعي العراقي الذي كان في ذلك الوقت بدأ بالمقاومة المسلحة في العراق . وأنشأت كذلك صلات مع الحركات الثورية في منطقة الخليج العربي وعمان ، ومع المنظمة الاشتراكية اللبنانية ، أي فرع حركة القوميين العرب في لبنان الذي اعتنق الماركسية ــ اللينينية .

وبررت الجبهة الشعبية الديموقراطية أعمالها بأن المقاومة الفلسطينية لا تستطيع بلوغ أهدافها إلا اذا اشتركت جميع الأنظمة العربية في الصراع ضد اسرائيل والأمبريالية ، وبأن البلدان العربية ذات الأنظمة الرجعية لا تستطيع الانضمام الى المعركة . لهذا حبّذت الجبهة اندلاع

ثورة عربية عامة كمقدمة لتحرير فلسطين . ولما كانت الثورة العربية جزءاً متمماً للثورة العالمية ، فقد انشأت الجبهة الشعبية الديموقراطية لتحرير فلسطين صلات مع الحركات الثورية العالمية ، مثل التروتسكيين الأوروبيين . لكن هذا لم يؤد الى شيء ، ولم تلبث هذه الصلات ان تبخرت .

واتخذت الجبهة الديموقراطية على الصعيد الأردني خطاً متطرفاً ، عندما أثارت بعض المواضيع ، مثل الشروط الاجتماعية للعمال ، ودعت الى الاضراب والتظاهر . وكان هذا الأسلوب ، في رأي الجبهة الديموقراطية، هو الأفضل لخلق صلة فعالة بين الشعبين الأردني والفلسطيني. وفي صيف ١٩٧٠ ، اتخذت الجبهة الديموقراطية إزاء النظام الأردني موقف « انتظر وانظر » . ولكن عندما تكاثرت الصدامات بين الجيش الأردني وحركة المقاومة ، رفعت الجبهة الديموقراطية شعار «كل السلطة للمقاومة » ، وذلك قبل معارك ايلول باسابيع قليلة . واقترحت الجبهة الديموقراطية انشاء جبهة عريضة من جميع فصائل المقاومة ، إلا أن اقتراحها ذهب هباء، لأن الفصائل الأخرى لم تكن تشاركها نظرتها الى مسألة الوحدة . وشددت الجبهة الديموقراطية ايضاً على « ان انتصار حركة التحرير الفلسطينية على العدو الصهيوني مرتبط بالانتصار على الامبريالية في المنطقة العربية . من هنا ، كان ربط النضال ضد العدو الداخلي بالنضال ضد الامبريالية والأوساط الرجعية المتعاونة معه. ويعني هذا ان مستقبل الثورة الفلسطينية مرتبط بمستقبل الثورة العربية ضد الامبريالية وبتغيير ميزان القوى في المنطقة » .

ولم تميز الجبهة الديموقراطية بين المقاومة المسلحة والتثقيف السياسي والتنظيمي للجماهير الفلسطينية ، اذ كانت تعتقد ان الخبرة التاريخية اثبتت عدم مقدرة اية حركة ثورية على البقاء من دون عقيدة ثورية .

كما انها انتخبت قيادتها بالتصويت . وقررت الجبهة الديموقراطية ، كخطوة اولى ، انشاء حزب ماركسي – لينيني يكون الناطق باسم الجماهير العاملة . إلا أن معارك ايلول ١٩٧٠ في الأردن ارغمت الجبهة على اعادة النظر في العديد من مفاهيمها الأصلية . وقبل اندلاع المعارك بقليل في ٢٢ آب ١٩٧٠ ، عقدت مؤتمراً طالبت فيه بوضع حد لازدواجية السلطة في الأردن ، باعطاء الفدائيين السلطة التامة . واشتركت الجبهة الديموقراطية في عدة اشتباكات مع الجيش الأردني ، على أمل أن ترغم « فتح » على الانضمام الى المعركة . وكانت تعتقد ان حركة المقاومة ستخرج منتصرة من اي عرض عضلات مع حكومة عمان . وعندما وافقت مصر على مشروع روجرز نظمت الجبهة الشعبية الديموقراطية لتحرير فلسطين تظاهرات ضدها . وأدت هذه التظاهرات الى تعميق الهوة بين حركة المقاومة ومصر في ذلك الوقت . وبعد ايلول ألقت الجبهة الديموقراطية مسؤولية النتائج على عاتق الجناح اليميني العربي ، وقالت إن حركة المقاومة دفعت ثمن سيطرة اليمين على غالبية قيادات « فتح » ، وأكدت أن النظام الأردني اختار إنهاء التناقض الثانوي مع المقاومة قبل تسوية التناقض الرئيسي مع اسرائيل ، وخاصة ان الأوساط الأردنية الرجعية لم تكن في وضع يمكنها من محاربة الصهيونية والامبريالية . وهذه حقيقة لم يستطع فهمها زعماء الجناح اليميني في « فتح » .

وتقف الجبهة الشعبية الديموقراطية اليوم الى جانب « فتح » داخل منظمة التحرير الفلسطينية ، وتؤيد بشدة مقررات المجلس الوطني الفلسطيني في حزيران ١٩٧٤ ، الخاصة بإنشاء سلطة وطنيّة على كل أجزاء الأرض الفلسطينية التي تم تحريرها . وتعتقد الجبهة الديموقراطية ان العمل العسكري والسياسي يتمم أحدهما الآخر . « وتمشياً » مع هذا الاعتقاد تتابع القيام بالعمليات العسكرية داخل اسرائيل . وحتى نهاية ١٩٧١ ،

بنت الجبهة الشعبية الديموقراطية لتحرير فلسطين جميع تفسيراتها على أن الاتجاهات اليمينية موجودة في حركة المقاومة ، ثم تغيرت نظرتها في ١٩٧٢ ، وركزت على الأخطاء التي ارتكبتها خلال تجربتها اليسارية . ونتيجة لذلك ، غيرت الجبهة موقفها تجاه سوريا والعراق ، وعرضت بجد مسألة وحدة حركة المقاومة ، ولعبت دوراً قيادياً في هذا الاتجاه، وزادت تقاربها مع « فتح » . وترى الجبهة الشعبية الديموقراطية أن وحدة المقاومة هي الرد العملي على مخطط الملك حسين الرامي الى اقامة مملكة عربية متحدة . فلا يكفي قول « لا » ، لأن ما يلزم هو تقديم البديل .

ولاقت الجبهة الشعبية الديموقراطية معارضة داخل حركة المقاومة ، إلا أنها أصرت على أن تقوم الحركة بالعمل لأجل إعادة توحيد ضفتي نهر الأردن على أساس وطني ديموقراطي . وقد كسبت هذه الفكرة بعض المناصرين بعد حرب تشرين الأول ١٩٧٣ . وغيرت الجبهة ايضاً موقفها من الاتحاد السوفياتي والأحزاب الشيوعية العربية . فقد ادعت في السابق بأن الاتحاد السوفياتي والشيوعيّين العرب اخفقوا في فهم المسألة القومية العربية ، واقترحت خلق حركة شيوعية سليمة في العالم العربي تحل محل الحركة التحريفية الراهنة . إلا أن القتال في الأردن دفع الجبهة الى تبديل رأيها الخاص في الاتحاد السوفياتي ، بعدما اضطرت الى قبوله كحليف هي في حاجة ماسة اليه . وحسّنت الجبهة الشعبية الديموقراطية علاقاتها مع الحزب الشيوعي اللبناني ، بعد تصفية الشيوعيين في السودان في تموز ١٩٧١ . ونتيجة لذلك ، أخذ الاتحاد السوفياتي يرسل الى الجبهة الشعبية الديموقراطية بعض المعونة . وفي تشرين الأول ١٩٧٤ ، ترأس نايف حواتمه وفد الجبهة المسافر الى موسكو بعدما تلقت المنظمة دعوة خاصة بها . وكانت الجبهة في السابق تشترك في وفود منظمة التحرير الفلسطينية .

ورغم توطد العلاقات مع السوفيات ، فقد تمكنت الجبهة من الحفاظ على علاقات طيبة مع الصين ، فأرسلت في تموز ١٩٧٣ وفداً كبيراً الى بكين برئاسة تيسير خالد عضو مكتبها السياسي ، كما ان وفداً آخر قام بزيارة بكين في تشرين الثاني ١٩٧٤ .

الفصل الخامس

الجبهة الشعبية (القيادة العامة)

يتزعم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (القيادة العامة) احمد جبريل وهو ضابط فلسطيني سرح من الجيش السوري مع ضباط فلسطينيين آخرين، خلال فترة الوحدة بين سوريا ومصر. ثم انشأ جماعة فدائية صغيرة تسمى «جبهة التحرير الفلسطينية» في ١٩٥٩، تهدف الى القيام بحرب عصابات ضد اسرائيل.

ان المعلومات الأولية عن احمد جبريل قليلة، ويعتقد انه اشرف على بعض العمليات ضد اسرائيل في أثناء عمله كضابط في الجيش السوري (كان برتبة نقيب عندما سرح من الخدمة). وفي ذلك الوقت جمع حوله عدداً من الشبّان الفلسطينيين، بعضهم مجندون في الجيش السوري، وقام بعمليات ضد الاسرائيليين في الجليل الأعلى. على ان معظم هذه الأعمال كانت ذات طبيعة استطلاعية لجمع المعلومات والافادة منها في المستقبل. وعندما قامت «فتح» باولى عملياتها العسكرية في كانون الثاني ١٩٦٥، جرى اتصال بين الفئتين، الا ان هذا التنسيق لم يعمر طويلاً. وبعد سنة ١٩٦٧، انضمت جبهة التحرير الفلسطينية الى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (منظمة شباب الثأر التي كانت التنظيم الفلسطيني لحركة القوميين العرب) والى منظمة ابطال العودة،

لتشكل جميعها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، وذلك في تشرين الأول ١٩٦٧ . لكن هذا الدمج لم يستمر طويلاً فانفصلت جماعة جبريل في تشرين الأول ١٩٦٨ ، لتؤسس الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (القيادة العامة) .

كان سبب الانفصال عائداً الى الموقف اليساري الذي اتخذته الجبهة في مؤتمرها المنعقد في آب ١٩٦٨ ، عندما خرج جناحها اليساري منتصراً بزعامة نايف حواتمه . فقد آثر جبريل الانسحاب من الجبهة لأنه أصر على أن يقتصر النشاط الفدائي على العمل العسكري ، من دون الانغماس في المتاهات السياسية المضيعة للوقت . ويبيّن اختيار عبارة « القيادة العامة » مدى تركيز جبريل على اولوية العمل العسكري ، ويعكس وضع جبريل داخل الجبهة كقائد عسكري . ومنذ انشقاق جبريل – الذي يلقب في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين باسم الانشقاق الأول – عملت منظمة جبريل منفردة . فرفضت الانضمام الى أية حركة وحدوية مع المنظمات الأخرى ، كما رفضت في ١٩٧٢ ان توقف العمليات في جنوب لبنان ، وأن تدمج اعمالها العسكرية والاعلامية والسياسية مع المنظمات الأخرى .

وانضمت الجبهة الشعبية (القيادة العامة) الى منظمة التحرير الفلسطينية في ١٩٧٤ . وفي حزيران انتخب طلال ناجي (ابو جهاد طلال) اول ممثل للمنظمة في اللجنة التنفيذية . ورغم ان المنظمة تدعم جبهة الرفض في نبذ التسوية السلمية ، فإنها لم تتبع حتى الآن خطى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في تعليق عضويتها في اللجنة التنفيذية . وكان طلال ناجي عضواً في الوفد الذي رافق ياسر عرفات الى موسكو في تشرين الثاني ١٩٧٤ . وفي مقابلة مع التلفزيون الفرنسي أكد جبريل مناهضة منظمته التامة للتسوية السلمية ، وأعلن عزمه على تنظيم عمليات

انتحارية متزايدة أكثر إثارة لتمزيق التسوية السلمية ، ولخلق موقف يؤدي الى حمل اسرائيل على القيام بغارات انتقامية ، وعندها يلتف الفلسطينيون المعتدلون حول جبهة الرفض . وأضاف أن القيادة العامة تفضل أن ترى دولة فلسطينية مساحتها ١٨٠ ميلاً مربعاً فقط ، تستطيع منها متابعة نضالها المسلح ضد اسرائيل على دولة تكبرها حجماً بعشرة اضعاف ذات حدود مفروضة .

وتنتقد القيادة العامة منظمات المقاومة المنتمية الى البلدان العربية . ويقول زعماؤها « ان حركة المقاومة اصبحت ملعب اختبار لمختلف الأنظمة العربية » . على ان القيادة العامة كما يبدو اخذت في تغيير سياستها عندما اقترحت على الصاعقة والجبهة الشعبية الثورية برنامجاً يدمج المنظمات الثلاث . ويعتقد ان السبب في ذلك يرجع الى ان جماعة جبريل كانت تتلقى معونة مالية وعسكرية من ليبيا وسوريا . فهي اذن غير مستقلة عن الأنظمة العربية كما تزعم او ترغب في أن تكون . وقد اعترف العقيد القذافي في مقابلة صحافية ان بلاده تساعد القيادة العامة . وتتألف القيادة العامة من حوالى ٣٠٠ ــ ٤٠٠ مقاتل متمركزين في لبنان وسوريا ، وجميع قواعدهم متنقلة . ولهذا ، لا يمكن العثور عليهم بسهولة . وتميز وجود القيادة العامة في لبنان بعدة حوادث مع السلطات اللبنانية . وفي ٢٢ ايار ١٩٧٢ هاجمت القيادة العامة سيارة اسرائيلية فأعطت اسرائيل ذريعة لشن هجوم واسع النطاق على لبنان .

تصدر القيادة العامة مجلة اسبوعية اسمها « الى الأمام » يحررها فضل شرور ، وهو عضو في المكتب السياسي للجبهة . وبالاضافة الى جبريل وشرور ، تضمّ القيادة ابو جهاد طلال وعمر شهابي وابو عباس وعلي اسحق .

الفصل السادس

الصاعقة

الصاعقة هي الجناح العسكري لمنظمة حرب التحرير الشعبية ، كما ان العاصفة هي الجناح العسكري لـِ « فتح » . وقد أنشئت منظمة طلائع حرب التحرير الشعبية قبل حرب ١٩٦٧ ، من الكوادر الفلسطينية لحزب البعث في سوريا . وهي تفاخر بأنها تضم عدداً ممن اشتركوا في ١٩٦٧ في الحرب على جبهة الجولان .

واعتبر حزب البعث في مؤتمره القومي التاسع ، الذي انعقد في دمشق في ايلول ١٩٦٧ ، ان انشاء الطلائع هو بلورة عملية لاستراتيجية الحزب كما تبناها المؤتمر . وهدف المنظمة الجديدة هو توعية الجماهير وتنظيمها وتجنيدها من اجل « معركة المصير » . وفي ايار ١٩٦٨ ، حضرت فروع البعث الفلسطيني في قطاع غزة والضفة الغربية لنهر الأردن والضفة الشرقية وسوريا والكويت ، ما وصف بأنه المؤتمر التحضيري الفلسطيني الذي انبثقت عنه المنظمة الفلسطينية المتحدة لحزب البعث . واصبحت هذه المنظمة العمود الفقري لمنظمة الطلائع . وتعتنق الطلائع والصاعقة مبادئ حزب البعث العربي الاشتراكي ، وهي ترى :

١ً – ان الثورة الفلسطينية جزء لا يتجزأ من الثورة العربية .

٢ً – ان مصير فلسطين يقرر تاريخياً مع الظروف المستقبلية

المحيطة بفلسطين (فلسطين تتأثر وتؤثر بجيرانها) .

٣ً – ان الطبيعة غير الوطنية للبورجوازية الأردنية جعلتها حليفة مباشرة للقوى الاستعمارية والامبريالية ، وبالتالي للحركة الصهيونية .

٤ً – ان طبيعة وعمق المعركة ستخلق الظروف الثورية اللازمة لولادة حركة تحرير عربية تغطي المنطقة العربية بكاملها ، عن طريق حرب تحرير شعبية تنذر بمولد الانسان العربي الجديد والمجتمع الاشتراكي العربي المتحرر .

٥ً – ضرورة شجب ورفض جميع التسويات « الاستسلاميّة والتصفوية » للقضية الفلسطينية ، لأنها تؤدي كلها الى قبول الشخصية الصهيونية بفلسطين والاعتراف بها .

وحقق نشوء الصاعقة العديد من احتياجات حزب البعث في سوريا . فالحزب كان بحاجة الى منظمة مقاومة نشطة ، تضع حداً للاتهامات الموجهة الى النظام في دمشق بعد حرب ١٩٦٧ ، وتمتص النقمة الشعبية التي تجلت بالاضطرابات الطلابية والعمالية في مصر في ١٩٦٨ . ومكن مولد المنظمة الجديدة قيادة الحزب السياسية من تحويل انتباه الشبيبة عن الشؤون الداخلية الى الشؤون الخارجية . وشهدت صفوف البعث تغيراً جذرياً على المستويات النظرية والسياسية أدى الى تبني الاشتراكية العلمية ، فكان على الحزب ان يقوم بتجنيد قواعده بطريقة لا تتناقض مع مصالحه .

وشنت الصاعقة عملياتها العسكرية الأولى من الأردن ، حيث كانت لها قواعد ثابتة . وقد أظهرت نفسها منذ البداية كبديل لـ « فتح » كما انها حاولت منذ ذلك الوقت أخذ زمام القيادة السياسية والعسكرية من اكبر منظمة من منظمات المقاومة . وكانت الصاعقة في البداية تعتبر نفسها الى يسار « فتح » وتعتبر « فتح » جناح المقاومة اليميني

المتصل بالأنظمة العربية الرجعية . وهكذا أظهرت الصاعقة التفكير البعثي الرسمي ، إذ ارتبطت مباشرة بالحزب بعد العام ١٩٦٨ ، بعدما كانت مرتبطة بالجيش السوري الذي سبق ان نقل بعض ضباطه الفلسطينيين الى المنظمة الجديدة . وبعدما حقق الجناح المدني في حزب البعث الاشراف على الصاعقة ، لعبت المنظمة دوراً رئيسياً في حياة سوريا السياسية . وطلب الحزب الى منظمات الحزب والجماهير المنتمية اليه، خصوصاً المنظمات الطلابية، أن تلتحق بدورات الصاعقة التدريبية بهدف إيجاد قوى موازنة للجيش . وقاومت الصاعقة ، على المستوى الفلسطيني ، محاولات « فتح » الاشراف على منظمة التحرير الفلسطينية ، فكسبت الى جانبها الجبهة الشعبية (القيادة العامة) . ثم عقدت تحالفاً مع جميع المناهضين لِ « فتح » . وكانت الصاعقة تحظى بالتأييد الواسع من ضباط ورجال جيش التحرير الفلسطيني الذي تتمركز معظم قواته في سوريا ، حتى انها استعملت جيش التحرير الفلسطيني اداة للضغط على « فتح » . وكانت الصاعقة تقوم بعمل عسكري نشط ، وتشن عدداً كبيراً من العمليات ضد اسرائيل ، الأمر الذي أكسبها شعبية كبيرة بين الفلسطينيين غير البعثيين، على نقيض جبهة التحرير العربية الموالية للعراق التي شنت عمليات قليلة وأخفقت في كسب التأييد الفلسطيني .

وعندما اتضح، في مطلع ١٩٦٩، ان العلاقات بين حركة المقاومة والنظام الأردني تتجه نحو صدام مسلح ، أخذت الصاعقة تعمل على إسقاط نظام الملك حسين ، فاتصلت ، بزعامة قائدها في ذلك الحين ضاهي جميعاني ، ببعض ضباط الجيش الأردني . وأشار ياسر عرفات الى تلك الاتصالات ، حين قال بعد حرب ايلول ١٩٧٠ ان منظمة من منظمات المقاومة تعمل لحساب نظام عربي، اقترحت تنظيم انقلاب

ضد الملك . وقال عرفات ان المنظمة اخبرته ان القوات المدرعة التي تحرس محطة الاذاعة في عمان قد تكون مستعدة لدعم هذه الفكرة ، وأضاف ان التطورات التي حدثت منذ ذلك الحين ، أثبتت سذاجة فكرة محاولات الانقلاب في الأردن .

وبينما كانت الصاعقة تعمل لاعداد انقلاب في الأردن ، كان الوضع في لبنان يهدد بالانفجار بين الجيش اللبناني والمقاومة الفلسطينية ، إذ حدثت صدامات بينهما في الجنوب . وكانت الصاعقة تتمتع في لبنان بوضع متميّز بالنسبة الى منظمات المقاومة الأخرى ، نظراً الى أنها كانت تعتمد على الولاء الشديد لحزب البعث ، خصوصاً في جنوب لبنان ، حيث أخذ رجال المقاومة يتجمعون للقيام بعمليات ضد اسرائيل ، ونظراً الى أنها أيضاً كانت تتمتع بتأييد سوريا التي كانت على خلاف مع لبنان . ومن المعروف ان سوريا تحتل مركزاً اقتصادياً خانقاً بالنسبة الى لبنان ، وكان نظام دمشق يغلق الحدود مع لبنان كلما حدث صدام بين السلطات اللبنانية والمقاومة .

كان الدور السوري واضحاً في ازمتي نيسان وتشرين الأول ١٩٦٩ . ففي تشرين الأول احتل رجال الصاعقة عدداً من المخافر اللبنانية قرب الحدود ، وارسل النظام في دمشق وحدات من جيش التحرير الفلسطيني للانضمام الى رجال المقاومة في محاربة الجيش اللبناني . وكان تأييد سوريا للصاعقة عاملاً هاماً في إبرام اتفاق القاهرة الذي أعطى المقاومة حقوقاً كبيرة للعمل في لبنان . وعندما اندلعت اشتباكات ايلول ١٩٧٠ في الأردن ، مارس حزب البعث في سوريا ضغطاً على الجيش حتى يرسل قواته لتحارب الى جانب المقاومة . وقد أدى هذا الى خلاف مرير بين الجناح المدني بزعامة صلاح جديد ، وبين الجناح العسكري بزعامة الفريق حافظ الأسد . وتمكن جديد من ارسال قوات مدرعة

الى الأردن . ولكن الأسد ، الذي كان آنذاك قائداً لسلاح الطيران ، رفض ارسال غطاء جوي ، فسحبت المدرعات . وكانت حجة الأسد أن أي تدخل سوري سيؤدي الى تدخل اميركي وسوفياتي ، واستشهد بتحركات القوات الأميركية والاسرائيلية لدعم الأردن . وأحدث موقف الأسد ردات فعل عنيفة داخل حزب البعث ، ووسع شقة الخلاف بين جناحيه ، كما انه ساعد على استيلاء الأسد على السلطة في تشرين الثاني ١٩٧٠ .

وقبل القيام بحركته التصحيحية او انقلابه الأبيض ، ارسل حافظ الأسد وحدات من الجيش السوري ، فطوقت قواعد الصاعقة في سوريا وشلت حركتها . وما ان تم له الاستيلاء على السلطة ، حتى تخلص من العناصر الموالية لصلاح جديد في المنظمة . واستمر هذا الاجراء ردحاً من الوقت ، فأضعف المنظمة ككل . وحاول الأسد تنفيذ هذه التغييرات عن طريق مؤتمر للفرع الفلسطيني في حزب البعث ، لكن هذا لم يؤد الى نتيجة . وقامت السلطات السورية باعتقال العديد من زعماء الصاعقة في حزيران ١٩٧١ وعينت زهير محسن اميناً عاماً للمنظمة . وعندما اشتبكت المقاومة مع الجيش الأردني في جرش وعجلون في تموز ١٩٧١ ، اوفد السوريون رئيس الأركان اللواء مصطفى طلاس للتفاوض مع الأردنيين . ومارست سوريا ضغطاً على المقاومة حتى تذهب الى جدة للتفاوض مع النظام الأردني . فالتقى زهير محسن وخالد الحسن (من فتح) وفداً من الرسميين الأردنيين ، إلا ان الاجتماع فشل . وحاولت الصاعقة الاندماج بالجبهة الشعبية الثورية لتحرير فلسطين ، والجبهة الشعبية (القيادة العامة) الا ان المحادثات فشلت . وتفتقر الصاعقة الى شعبية كشعبية « فتح » بين الجماهير الفلسطينية ومنظمات المقاومة . غير ان « فتح » لا تستطيع التصرف بشدة ضد الصاعقة ،

لأنها لا تريد اكتساب عداء النظام السوري في الوقت الذي تحتفظ فيه بقواعد ومعسكرات تدريب ومستودعات في سوريا .

وتعتبر الصاعقة اليوم من مؤيدي سياسة منظمة التحرير الفلسطينية . وهي تتمتع بمركز مضاهٍ لمركز « فتح »، وتناهض الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وكل المنظمات المنضمة الى « جبهة الرفض » . وقد عين زهير محسن رئيساً للدائرة العسكرية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، وشارك بصفته هذه في الزيارتين اللتين قامت بهما منظمة التحرير الفلسطينية الى موسكو في تموز وتشرين الثاني ١٩٧٤ .

الفصل السابع

جبهة التحرير العربية

تأسست في نيسان ١٩٦٩ ، من كوادر حزب البعث العربي الاشتراكي الموالي للعراق . وكانت جبهة التحرير العربيــة ردّ العراق على تأسيس منظمة الصاعقة ودعمها من قبل سوريا . إلا أن جبهة التحرير لاقت ترحيباً في العالم العربي ، على اعتبارها نعمة لحركة المقاومة ، والمحاولة الجدية الأولى « لتعريب » القضية الفلسطينية . ويؤكد اسم المؤسسة الطبيعة العربية بدلاً من الطبيعة الفلسطينية لحرب التحرير .

وفي اول بيـــان سياسي صدر عن الجبهـــة وردت الأسباب الايديولوجية والسياسية لتأسيس المنظمة الجديدة التي أدى تأسيسها الى زيادة عدد منظمات المقاومة ، فيقول البيان :

« ان السنتين اللتين انقضتا منذ الهزيمة أكدتا حاجة حركة الفدائيين الى قفزة جديدة لمتابعة المسيرة المجيدة التي بدأها أبطال هذه الأمة الذين اختاروا طريق الكفاح المسلح لجعل العمل الفدائي أقوى وأمنع في وجه خطر التطويق والمحاصرة الذي تتعرض له الثورة العربية في فلسطين . إن هذا الخطر يتجسد ، بصورة خاصة ، في محاولة حصر الثورة في نطاقها القطري ، وقطع شريان الحياة الذي يصلها بمنابع القوة والقدرة والكفاءة في جماهير الثورة العربية في فلسطين .

لأنها لا تريد اكتساب عداء النظام السوري في الوقت الذي تحتفظ فيه بقواعد ومعسكرات تدريب ومستودعات في سوريا .

وتعتبر الصاعقة اليوم من مؤيدي سياسة منظمة التحرير الفلسطينية . وهي تتمتع بمركز مضاهٍ لمركز «فتح»، وتناهض الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وكل المنظمات المنضمة الى «جبهة الرفض» . وقد عين زهير محسن رئيساً للدائرة العسكرية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، وشارك بصفته هذه في الزيارتين اللتين قامت بهما منظمة التحرير الفلسطينية الى موسكو في تموز وتشرين الثاني ١٩٧٤ .

الفصل السابع

جبهة التحرير العربية

تأسست في نيسان ١٩٦٩ ، من كوادر حزب البعث العربي الاشتراكي الموالي للعراق . وكانت جبهة التحرير العربيـة ردّ العراق على تأسيس منظمة الصاعقة ودعمها من قبل سوريا . إلا أن جبهة التحرير لاقت ترحيباً في العالم العربي ، على اعتبارها نعمة لحركة المقاومة ، والمحاولة الجدية الأولى « لتعريب » القضية الفلسطينية . ويؤكد اسم المؤسسة الطبيعة العربية بدلاً من الطبيعة الفلسطينية لحرب التحرير .

وفي اول بيـان سياسي صدر عن الجبهـة وردت الأسباب الايديولوجية والسياسية لتأسيس المنظمة الجديدة التي أدى تأسيسها الى زيادة عدد منظمات المقاومة ، فيقول البيان :

« ان السنتين اللتين انقضتا منذ الهزيمة أكدتا حاجة حركة الفدائيين الى قفزة جديدة لمتابعة المسيرة المجيدة التي بدأها أبطال هذه الأمة الذين اختاروا طريق الكفاح المسلح لجعل العمل الفدائي أقوى وأمنع في وجه خطر التطويق والمحاصرة الذي تتعرض له الثورة العربية في فلسطين . إن هذا الخطر يتجسد ، بصورة خاصة ، في محاولة حصر الثورة في نطاقها القطري ، وقطع شريان الحياة الذي يصلها بمنابع القوة والقدرة والكفاءة في جماهير الثورة العربية في فلسطين .

« لقد استفادت القوى المعادية المتآمرة من حاجة المقاومة الملحة ، خصوصاً في منطلقها ، الى تأكيد الشخصية الفلسطينية لأجل انتزاع الارادة الشعبية من وصاية الأنظمة العربية وتقديم صورة عن حق ضائع وشعب مشرد من فلسطين زعموا انهم يعترفون ويؤازرون هذه الشخصية منعزلة عن الصبغة العربية ، بل وان امكن متنافرة معها . لقد هدفوا الى تحويل حركة الفدائيين الى نظام آخر بين الأنظمة العربية . »

ينقسم حزب البعث الى قيادات قطرية (تنتمي كل واحدة منها الى بلد عربي معين) ، وقيادات ذات طابع عربي شامل . وقد عبر بيان جبهة التحرير العربية عن الخشية من ان يكون هناك تأكيد كبير على الناحية الفلسطينية او القطرية من النضال ، مما يؤدي الى استبعاد الطبيعة العربية للقضية برمتها ، او الحاق الضرر بهذه الطبيعة . ويفضل حزب البعث اعطاء القضية العربية عامة الأفضلية على القضايا القطرية .

كذلك حذر البيان من «أنّ القوى المعادية تضخم مرحلياً من قدرة الشخصية الفلسطينية المنفصلة عن الشخصية العربية على القتال والصمود والتحرير الكامل ، لتصل في النهاية الى غايتها في دعوة الفلسطينيين الى التخلّي عن القتال والصمود والتحرير الكامل ، بحجة عدم قدرتهم وحدهم على ذلك (...) ان حرب التحرير الشعبية لا تكون قد انطلقت فعلاً واستحقت هذا الاسم ، الا عندما تأخذ المقاومة العربية حجمها الشعبي الضخم ، واضعة ثقل التفوق العددي عند العرب ، في وجه التفوق التكنولوجي الاستعماري والصهيوني ، آخذة صورتها الحقيقية كمد عربي واسع وجارف يصادم مجموعة عنصرية مصطنعة ومجلوبة من أطراف العالم ، وقواعد استعمارية عسكرية وسياسية واقتصادية وثقافية مزروعة زرعاً في الأرض العربية ، مستخدمة كل الامكانات والطاقات والوسائل الهائلة التي يمتلكها الشعب العربي كله . »

ومن المؤكد أن هذا البيان يخلق تمييزاً واضحاً بين جبهة التحرير العربية والصاعقة ومنظمات المقاومة الأخرى التي لا ترى ان المشاركة العربية ستتم عن طريق الأنظمة القائمة ، والتي تعتبر أن تجنيد الشعب الفلسطيني هو شرط مسبق لمساهمة الشعوب العربية الأخرى . وبالاضافة الى ذلك ، فإن منظمات المقاومة ترى ان الحديث عن المساهمة العربية في الظروف الحاضرة هو محاولة لوضع حركة المقاومة تحت وصاية الأنظمة العربية واخضاع مستقبل فلسطين لمصالح تلك الأنظمة .

كانت جبهة التحرير العربية ، منذ نشأتها ، المنظمة الوحيدة التي تضم اكثرية من البلدان العربية، خصوصاً العراق ولبنان والأردن، وأقلية من الفلسطينيين ، الأمر الذي جعل مركز الجبهة ضعيفاً في مخيمات اللاجئين . وواجهت جبهة التحرير العربية مشكلة كبرى تتمثل في موقف سوريا من أعضائها . فبعد معارك جرش وعجلون في تموز ١٩٧١ ، اصبحت سوريا القاعدة الرئيسية لحركة المقاومة ، لكن هذه القاعدة كانت مغلقة في وجه جبهة التحرير العربية نظراً الى الخلاف القائم بين البعثيين السوريين والعراقيين . وفي تموز ١٩٦٩ ، اعتقلت السلطات السورية ثلاثمائة من رجال جبهة التحرير العربية ثم طردتهم الى الأردن . ولم يكن هذا الحادث الوحيد من نوعه ، فكثيراً ما صادرت السلطات السورية أسلحة مخصصة للجبهة واعتقلت ناقليها . وفي كل مرة ، كانت منظمة التحرير الفلسطينية تتدخل لتأمين الافراج عن مقاتلي جبهة التحرير العربية .

وفي الفترة الواقعة بين نشأة جبهة التحرير العربية ومعارك ايلول ١٩٧٠ في الأردن ، كانت الجبهة تحصل على المساعدة بفضل وجود ١٢ الف جندي عراقي في الأردن . إلا أن حياد العراق في أثناء تلك المعارك العنيفة أضعف جبهة التحرير العربية وأفقدها الكثيرين من

أعضائها . وتزايد ضعف الجبهة بسبب موقف الدكتور منيف الرزاز ، أحد زعمائها ، الذي وافق على مهادنة الملك حسين . ورزحت الجبهة تحت آثار هاتين الضربتين المتتاليتين ردحاً طويلاً من الزمن . ولم يتغير الموقف الفلسطيني تجاهها ، الى أن بدأ العراق يتخذ دوراً اكثر نشاطاً بالنسبة الى حركة المقاومة . وساعد هذا التغيير جبهة التحرير العربية على ان تلعب دوراً قيادياً في المؤتمر الذي نجم عنه تأليف الجبهة العربية المشاركة للثورة الفلسطينية في تشرين الأول ١٩٧٢ . ومنذ ذلك الوقت أخذت جبهة التحرير العربية تلعب دوراً يفوق حجمها الحقيقي في حركة المقاومة ، مستفيدة بنوع خاص من سياسة العراق إزاء حركة المقاومة . وتجلى هذا في الموقف القوي الذي وقفته العراق الى جانب الفلسطينيين في أثناء اشتباكات ايار ١٩٧٣ ، بين الجيش اللبناني والمقاومة الفلسطينية . لكن الأحداث اللاحقة في بغداد ، التي أدت الى طرد عبد الخالق السامرائي في صراع بعثي على السلطة ، كان لها أثر معاكس على الجبهة التي بقي مصيرها مرتبطاً مباشرة بمصير الحكام البعثيين في بغداد . وتمشياً مع سياسات بغداد الراديكالية انضمت جبهة التحرير العربية الى « جبهة الرفض »، فأدّى هذا الأمر، بالاضافة الى التوتر القائم بين بغداد ومنظمة التحرير الفلسطينية (بسبب حماية الحكومة البعثية لصبري البنا « ابو نضال ») الى اضعاف فعالية جبهة التحرير العربية كثيراً .

وتضم جبهة التحرير العربية اليوم ٤٠٠ ــ ٥٠٠ مقاتل ، يتمركز معظمهم في قواعد منتشرة في جنوبي لبنان . وتتبع هذه القواعد توجيهات حزب البعث الموالي للعراق في لبنان ، رغم ان رجال المقاومة انفسهم يتمتعون بقيادة عسكرية مستقلة . وكانت جبهة التحرير العربية ممثلة في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بالدكتور عبد الوهاب

الكيالي، الا ان الكيالي استقال . ولم تكتسب الجبهة اي تميّز عسكري، وهي تعارض العمليات الخارجية ، وتقتصر في نشاطها على الهجمات عبر الحدود . لكنها اخفقت في اقامة قواعد لهـا داخل الأراضي المحتلة . ويبقى حزب البعث في العراق نقطة قوتها وضعفها ، كما أن صعودها وهبوطها داخل حركة المقاومة يعكس درجة التزام – أو عدم التزام – حزب البعث العراقي بالقضية الفلسطينية .

الفصل الثامن

منظمة ايلول الاسود

نمت منظمة ايلول الأسود ، المنبثقة عن « فتح » ، في ظروف تختلف عن الظروف التي أدت الى ظهور « فتح » . وقد أخذت بالظهور بعد معارك أيلول ١٩٧٠ في الأردن ، وتَعرّض قوة المقاومة لضربة قاصمة . وتركت اتفاقيتا القاهرة وعمان للفدائيين بضعة مواقع خارج العاصمة الأردنية ، لكن المقاومة اعتبرت الاتفاقيتين كهدنة لصيانة الأرواح ، ريثما تستمر المعركة ضد النظام الأردني . كذلك كان للحكومة الأردنية خططها الخاصة التي أخذت في تطبيقها بعد وفاة الرئيس جمال عبد الناصر .

كانت الخطط الأردنية ترمي الى عزل رجال المقاومة في مكان واحد في الأردن ، أي في أحراج جرش وعجلون ، كخطوة أولى لطردهم نهائياً من المملكة . وبعد سلسلة من الاشتباكات بين المقاومة والقوات الأردنية ، وجدت المقاومة نفسها في نيسان ١٩٧١ ، مطوقة تماماً في جرش وعجلون ، بانتظار الضربة القاضية . وكان على رأس قوات المقاومة ابو علي اياد احد الزعماء الأوائل ، وهو محارب قوي الشكيمة رفض التعايش مع الأنظمة العربية . وكان يتمتع تقريباً بالولاء الأعمى لدى المقاتلين . وجاءت الضربة القاضية في تموز ١٩٧١ ، حين شنت القوات

الأردنيّة عمليات جوية وبرية واسعة انتهت بـ ١٣٠٠ اصابة في صفوف الفدائيين ، بين قتيل وجريح وأسير . أما الباقون فقد غادروا الأردن، ولكن ابو علي اياد مات مع رجاله على تلك الأرض الوعرة .

شعر الفدائيون الذين نجوا من معارك جرش وعجلون بمرارة مزدوجة : خسارة قائدهم المحبوب ، وتقطيع أوصال حركة المقاومة . وتحققوا انهم كانوا يشهدون بداية النهاية . أمّا كيف ولماذا وصلت الحركة الى ذلك المأزق، فهو الى اليوم موضوع جدال مرير مليء بالاتهامات في مخيمات اللاجئين في لبنان وسوريا . وحين اقترح بعض الزعماء الفلسطينيين العودة الى العمل السري ، على غرار فتح في البداية . اعترض الآخرون بأن السرية ستفقد حركة المقاومة المكاسب السياسية التي حصلت عليها عن طريق اتصالها بالجماهير العربية . وتحولها بكامل فصائلها الى مجموعة عصابات ، الأمر الذي سيؤدي في النهاية الى تصفية الحركة .

وسط هذا الجو المحموم عقدت « فتح » مؤتمراً عاماً في دمشق (آب – ايلول ١٩٧١) . وشهد هذا المؤتمر ظهور فئتين متميزتين : « المتطرفون » ، ويتألفون بنوع رئيسي من مقاتلين شباب من جرش وعجلون ، و « المعتدلون الواقعيون » . وأصر « المتطرفون » على أن تتنازل « فتح » عن سياستها التي كانت تتبعها منذ ١٩٦٥ ، أي التعايش مع الأنظمة العربية . وخيمت فوق المؤتمر أزمة حادة . لكن بعض القادة الأكبر سناً تدخلوا ، فتمّ الوصول الى تسوية ترضي كلاًّ من المتطرفين والمعتدلين وتسمح لـ « فتح » بالاستمرار كمنظمة موحدة .

وبعد المؤتمر بفترة وجيزة ضربت منظمة أيلول الأسود ضربتها الأولى، عندما اغتال رجالها رئيس وزراء الأردن وصفي التل في القاهرة ، في ٢٨ تشرين الثاني ١٩٧١ . وكان الرجال الذين قاموا باطلاق النار على التل يسمّون أنفسهم « جماعة ابو علي اياد » . وعلى أثر العملية

طرح سؤال أساسي : ما هي العلاقة بين « فتح » وايلول الأسود ؟ وأنكرت « فتح » رسمياً كل علاقة مع ايلول الأسود، وهي لا تزال تصر على القول ان جميع عمليات هذه المنظمة السرية تخطط وتنفذ من دون علمها . وفي ٢٦ ايلول ١٩٧٢ ، بعث سعيد حمامي ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في لندن برسالة الى صحيفة التايمس أكد فيها أن أيلول الأسود ليست عضواً في منظمة التحرير ، وهي غير متفرعة أو تابعة لأية منظمة أخرى . كما أنها ليست ممثلة في المجلس الوطني الفلسطيني . وفي ١٠ تشرين الأول ١٩٧٢، صرح خالد الحسن لرويتر ان ايلول الأسود سوف تضرب مرة اخرى في مكان ما ، وأنكر أية علاقة لمنظمة التحرير بايلول الأسود . وفي ١١ تشرين الأول ١٩٧٢ ، صرح الشهيد كمال ناصر الناطق الرسمي باسم المنظمة ان تصريحات خالد الحسن لا تعبر عن رأي منظمة التحرير . اما الصلة الوحيدة التي تعترف بها المنظمة، فهي ان معظم اعضاء ايلول الأسود كانوا في وقت ما أعضاء في « فتح » . وناهض عدد من زعماء « فتح » عنف ايلول الأسود ، وخاصة عندما لا يكون موجهاً ضد اسرائيل . إلا ان « فتح » تشير بصورة عامة الى الظروف التي رافقت تشكيل منظمة ايلول الأسود ، والى الوضع النفسي لرجالها ، وذلك في محاولة لتبرير أعمالهم . وليس هذا الخط الرسمي بعيداً عن الحقيقة ، لأنه من غير المحتمل ان تكون « فتح » قد وافقت على بعض العمليات التي قامت بها ايلول الأسود ، مثل الهجوم على السفارة السعودية في الخرطوم ١٩٧٣ ، ذلك الهجوم الذي نتج عنه مقتل ثلاثة ديبلوماسيين ، مما لم يكن من السهل على « فتح » تبرئة نفسها منها .

لكن كيف يمكن ذلك أن يحدث ؟ كيف تستطيع ايلول الأسود القيام بمثل هذه العمليات اذا كانت تسير على خط معاكس لمصالح

« فتح » الأساسية ؟ الجواب بسيط : ان هذه العمليات تنفذها مجموعات فدائية تدعي انها تنتمي الى ايلول الأسود . وما دامت « فتح » تنكر أي نوع من الصلة مع هذه المنظمة، فإنها لا تستطيع دحض بيانات المقاتلين الذين يزعمون انهم ينتمون الى ايلول الأسود . ورغم انكار « فتح »، فقد وردت تقارير متعددة عن وجود صلة بين زعماء « فتح » وايلول الأسود . فابو داود ، أحد رسميي « فتح » ، الذي اعتقل في الأردن في شباط ١٩٧٣ ، اتهم بعض زعماء « فتح » بالتخطيط لعمليات ايلول الأسود . وكان اسم صلاح خلف (ابو اياد) مرتبطاً دائماً بايلول الأسود .

وقامت منظمة ايلول الأسود بعدة ضربات بارزة . ففي ١٥ كانون الأول ١٩٧١ ، اطلق رجالها النار على زيد الرفاعي وجرحوه ، وكان سفيراً للأردن في لندن ثم أصبح رئيس وزراء الأردن في ما بعد . وفي اليوم التالي تسلم أحد رجال السفارة الأردنية في جنيف رسالة ملغومة ، فجرح من جراء ذلك اربعة اشخاص . وفي ٦ شباط ١٩٧٢ ، نسف رجال ايلول الأسود معملاً للغاز في رافنشتين في هولندا ، تملكه شركة اشتهرت بعلاقاتها الوثيقة مع اسرائيل . وفي اليوم ذاته ، قتل خمسة اردنيين في بروهد قرب كولون بعد اتهامهم بالتجسس على عمال فلسطينيين في غرب المانيا ، لمصلحة السلطات الأردنية . وبعد ذلك بأيام قلائل ، أي في ٢٢ شباط ١٩٧٢ ، نسفت ايلول الأسود مستودعات النفط في هامبورغ ، ثم انبوبا للنفط في تريستا . ويرجح انها نفذت هذه العملية بمساعدة عمال محليين . وفي ٨ ايار ١٩٧٢ ، نظمت ايلول الأسود عملية اكثر صعوبة ، اذ اختطف مقاتلوها طائرة لشركة سابينا وارغموها على الهبوط في مطار اللد ، حيث طالبوا السلطات الاسرائيلية باطلاق سراح حوالى مئة من رجال المقاومة الأسرى ، وهددوا بنسف

الطائرة وركابها اذا لم يستجب طلبهم . لكنهم وقعوا ضحية خدعة من قبل رجال الجيش الاسرائيلي المتخفين في ثياب عمال الصيانة الذين ادعوا انهم جاؤوا لاصلاح عجلات الطائرة بعد تعطيلها . وانتهت العملية بمقتل فدائيين واعتقال فدائيتين . ودار بعد هذه العملية جدل حاد في جميع أنحاء العالم ، وتبودلت في ١٢ ايار ١٩٧٢ رسائل مريرة بين اسرائيل والصليب الأحمر حول الأساليب التي استعملها الاسرائيليون لمهاجمة الطائرة .

وكان بعض دوافع عملية اللد الثانية في ٣٠ ايار ١٩٧٢ ، التي اطلق فيها فدائيون يابانيون تابعون للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين النار في بهو المطار ، فقتلوا ٢٦ شخصاً ، وجرحوا حوالى ثمانين آخرين ، هو الرد على فشل العملية الأولى . وشنت أيلول الأسود أبرز عملياتها في ٥ ايلول ١٩٧٢ ، في أثناء الألعاب الأولمبية في ميونيخ . فقد احتجز رجالها ١١ رياضياً ومدرباً من البعثة الرياضية الاسرائيلية . وأدى الكمين الذي نصبته الشرطة الألمانية الى مصرع جميع الرياضيين ، بالاضافة الى خمسة فدائيين ورجل من الشرطة الألمانيّة . واعتقل ثلاثة فدائيين آخرين ، ثم اطلق سراحهم في ما بعد ، عندما خطف الفدائيون في ٢٩ تشرين الأول ١٩٧٢ طائرة لوفتهانزا كانت تقوم برحلة من بيروت الى فرانكفورت وطالبوا باطلاق سراح زملائهم الثلاثة في مقابل الافراج عن الطائرة وركابها . ثم انتهت رحلة الطائرة بالهبوط في طرابلس الغرب . وكان لهذه العملية صدى عنيف في العالم . لكن ايلول الأسود لم تتأثر بذلك . وفي ١٩ ايلول ١٩٧٢ ، أرسلت منظمة ايلول الأسود رسالة ملغومة الى السفارة الاسرائيلية في لندن قتلت الملحق الزراعي ، كما ارسلت في ما بعد رسائل ملغومة الى السفارات الاسرائيلية في العالم والى شخصيات ومؤسسات هامة داخل اسرائيل نفسها .

وفي ٢٨ كانون الأول ١٩٧٢ ، استولى رجال ايلول الأسود على السفارة الاسرائيلية في بانكوك وأخذوا ست رهائن . لكن العملية انتهت بسلام وسافر الفدائيون الى القاهرة بعدما أطلقوا سراح الرهائن على اثر تدخل شخصي من قبل السفير المصري وولي عهد كمبوديا . وبعد شهر تقريباً ، أي في ٢٦ كانون الثاني ١٩٧٣ ، قتل رجال ايلول الأسود أحد موظفي الاستخبارات الاسرائيلية ، باروك كوهين ، في أحد شوارع مدريد . وفي ١٥ شباط ١٩٧٣ ، اعتقلت السلطات الأردنية مجموعة من المقاتلين بقيادة ابو داود (محمود داود عوده) احد اعضاء المجلس الثوري لحركة « فتح » . وكانت المجموعة قد تسللت الى الأردن لخطف بعض اعضاء الوزارة الأردنية كوسيلة لاثبات وجود «فتح» الفعلي . وكان فشل العملية ضربة شديدة لهيبة « فتح » . وفي ١ آذار ١٩٧٣، قامت مجموعة من ايلول الأسود باحتلال السفارة السعودية في الخرطوم، فاحتجزت ستة ديبلوماسيين (اميركيين ، وبلجيكي ، وسعوديين ، واردني) وطالبت باطلاق سراح ابو داود ورجاله . وبعد محادثات عقيمة قتلت المجموعة الديبلوماسيين الأميركيين والديبلوماسي البلجيكي ، ثم استسلمت للسلطات السودانية . واحدثت العملية رد فعل عنيف لا في الولايات المتحدة فحسب ، بل في السودان والمملكة العربية السعودية ايضاً . وتوترت العلاقات بين « فتح » والمملكة العربية السعودية . ورغم الجهود الخاصة التي بذلها زعيم « فتح » ياسر عرفات ، ظلت العلاقات فاترة بعض الوقت . واغتنم الأردن الفرصة ليثبت حكم الموت على ابي داود ورجاله . على ان هذا الحكم لم ينفذ بسبب التدخل الخارجي . ثم اطلق سراح ابي داود مع غيره من رجال المقاومة الموجودين في السجون الأردنية ، على اثر عفو عام في اواخر صيف ١٩٧٣ . وبعد ذلك تحركت منظمة ايلول الأسود نحو قبرص، فقتل رجالها في ١٢ آذار ١٩٧٣ رجل اعمال

اسرائيلي يعمل لمصلحة الاستخبارات الاسرائيلية في قبرص . وفي ٩ نيسان ١٩٧٣ ، حاول رجال المقاومة احتلال السفارة الاسرائيلية في نيقوسيا ، لكنهم فشلوا في ذلك .

وأدت الاشتباكات بين الجيش اللبناني والمقاومة الفلسطينية ، في ايار ١٩٧٣ ، الى تعليق نشاط المقاومة موقتاً . وكان الحادث الوحيد الهام الذي وقع في تلك الفترة ، هو اطلاق الرصاص على مساعد الملحق العسكري الاسرائيلي في واشنطن ، في ٣٠ حزيران . وفي ٥ ايلول احتلت مجموعة من ايلول الأسود السفارة السعودية في باريس واخذت عدداً من الرهائن ، ثم استقلت طائرة وانهت العملية في الكويت ، حيث افرج عن الرهائن السعوديين . وكان المفروض ان يقدم منفذو هذه العملية الى المحاكمة ، لكن السلطات الكويتية اطلقت سراحهم في أثناء حرب تشرين الأول للالتحاق بالوحدات المحاربة في الجبهة .

كانت عمليات ايلول الأسود تمثل اتجاهاً جديداً في التخطيط والتنفيذ ، بالاضافة الى التركيز الجديد على القضية الفلسطينية . ونجحت هذه المنظمة في الحفاظ على السرية التامة ، بحيث جعلت نشاطاتها لا تترك وراءها أثراً . ولم يكن للمنظمة زعيم او زعماء مكشوفون ، أو مكتب يمكن التحدث عنه ، أو أوراق تدين أصحابها . وربما كانت اللعبة أنّ أيلول الأسود توجد فقط للفترة التي تتطلبها كل عملية ، ثم ينصرف بعد ذلك كل واحد الى عمله الرسمي ، وتذوب المنظمة حتى موعد العملية التالية . وقد ساعد العنف ضد اسرائيل ، في مختلف أنحاء العالم ، على كشف العنف الاسرائيلي المضاد ، وذكّر العالم بان اسرائيل لا تزال منظمة ارهابية لا مجرد حامية عسكرية توسعية في فلسطين الانتداب . وكان العالم نسي او تظاهر بتناسي أصل اسرائيل الارهابي — الارهاب الذي ورد ذكره في النصوص التاريخية . ولكن الارهاب

الاسرائيلي لم يلبث ان عاد الى الاذهان ، منذ ان اعتمدت اسرائيل اجراءات ارهابية مضادة ، يفترض في دولة عضو في الأمم المتحدة ان تمتنع عن القيام بها .

وتقع على عاتق العملاء الاسرائيليين مسؤولية اغتيال غسان كنفاني الناطق الرسمي باسم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، بعبوة ناسفة وضعت تحت سيارته . وقد جرح خلَفُه بسام ابو شريف في ما بعد بانفجار رسالة ملغومة . وبرسالة ملغومة اصيب الدكتور انيس صايغ رئيس مركز الابحاث التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية في بيروت . كذلك قتل العملاء الاسرائيليون وائل زعيتر احد رسميي « فتح » في ايطاليا ، ومحمود الهمشري ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في باريس ، وحسين بشير عبد الخير ممثلها في قبرص ، وباسل قبيسي احد زعماء جبهة التحرير الشعبية الفلسطينية في باريس ، ومحمد بو ضياء ، الجزائري المؤيد لـِ « فتح » في باريس . وبلغ هذا العنف اوجه باغتيال ثلاثة زعماء فلسطينيين في بيروت في ١٠ نيسان ١٩٧٣ ، وهم : ابو يوسف (محمد يوسف النجار) من زعماء « فتح » ، وكمال عدوان ، زعيم آخر من « فتح » ، وكمال ناصر ، الناطق الرسمي باسم منظمة التحرير الفلسطينية . وأحدث الهجوم الذي وقع في قلب بيروت جدلاً عنيفاً . وتلطخت سمعة اسرائيل ، رغم ان المدافعين عنها وقفوا الى جانبها بثبات . غير ان اسرائيل جلبت على نفسها غضب العالم عندما قامت طائراتها الحربية باجبار طائرة لبنانية تقوم برحلة عادية على الهبوط في اسرائيل ، على اساس ان الدكتور جورج حبش زعيم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين كان على متنها . لكنه لم يكن .

القسم الثالث

الأجهزة

الفصل التاسع

منظمة التحرير الفلسطينية

في ١٩٦٤، أنشئت منظمة التحرير الفلسطينية، ومنذ ذلك التاريخ ارتفع خط هذه المنظمة وانخفض وفقاً لتبدل حماسة الحكومات العربية. وكانت الطريقة التي أنشئت بموجبها منظمة التحرير الفلسطينية تفرض هذا التقلب في خطها.

ذلك ان منظمة التحرير الفلسطينية ولدت بموجب قرار رسمي اتخذ في مؤتمر القمة العربية المنعقد في القاهرة في كانون الثاني ١٩٦٤. وكانت هذه الولادة تظاهرة من اكثر تظاهرات التضامن العربي الرسمي صخباً. ولما كان انشاء المنظمة تم بموافقة الحكومات العربية، فقد كان من الطبيعي ان تعتمد على الدعم المالي والسياسي لتلك الحكومات. ورغم هذا الاعتماد، فإنّ منظمة التحرير لم تكن مولوداً عاجزاً تماماً. ومع تراص البنيان التنظيمي لمنظمة التحرير الفلسطينية وازدياد الثقة لدى زعمائها، اكتسبت هذه المنظمة الجديدة شيئاً من حرية الحركة. ثم ازداد استقلالها من دون شك عندما تسلمت منظمات المقاومة الاشراف الفعلي عليها بعد هزيمة الجيوش العربية في ١٩٦٧. وبلغ نفوذ منظمات المقاومة ذروته عندما هاجمت هذه المنظمات موافقة الرئيس جمال عبد الناصر على بادرة روجرز السلمية، وعلى وقف اطلاق النار على

جبهة قناة السويس في ١٩٧٠ . ولم تلبث استقلالية منظمة التحرير الفلسطينية ان تعثرت عندما سدد الجيش الأردني ضربته الى منظمات المقاومة في ايلول ١٩٧٠ . فعادت السياسة العربيــة آنذاك لتفرض وجودها، لا على منظمة التحرير الفلسطينية فحسب ، بل على الشؤون الفلسطينية بشكل عام .

عندما أنشئت منظمة التحرير الفلسطينية ، اعلن رسمياً ـ كما هو الحال بالنسبة الى مثل هذه المنظمات السياسية ـ أنها تأسست لأسباب معينة . لكنّ الدواعي الحقيقية الكامنة وراء انشائها بقيت غير معلنة . فالظواهر كانت تدل على ان رؤساء الدول العربية قد انشأوا منظمة التحرير الفلسطينية لاعطاء الشعب الفلسطيني المشتت منظمة موحدة ، قادرة على تمثيل مصالحه القومية ومتابعة النضال من اجل تحرير وطنه . ويبقى هذا الهدف المبرر الوحيد لاستمرار المنظمة . ولكن هناك دوافع اخرى تكمن وراء هذا الاهتمام الرسمي العربي . فاذا نظرنا بامعان الى الظروف المحيطة بنشأة منظمة التحرير الفلسطينية وجدنا ان القلق الــذي ساد صفوف الفلسطينيين في مطلع الستينات هو الذي دفع الحكومات العربية الى العمل، خاصة أنّ خيبة أمل اللاجئين الفلسطينيين واعتقادهم بعدم امكانية الاعتماد على الأنظمة العربية « المتقدمة » لتحقيق مطامحهم الوطنية ، قد حملا هؤلاء اللاجئين على البدء بتنظيم انفسهم سياسياً وعسكرياً . ويمكن القول ان الحكومات العربية انشأت منظمة التحرير ، لأنها خشيت أن تفقد سيطرتها على الجماهير الفلسطينية التي كانت تحبذ قيام منظمات مقاومة مماثلة لـِ « فتح » ، خاصة أن هذه المنظمات كانت تعد باتخاذ خطوات عملية عنيفة ضد اسرائيل ، من دون أن تدخل في حسابها ما يمكن أن تفكر فيه الحكومات العربية أو ما يمكن ان تفعله ازاء الضربات الانتقامية التي كان من المؤكد

أن اسرائيل ستقوم بها .

عندما انعقـــد مؤتمر القمة العربي في ١٩٦٤ ، كانت « فتح » قد نجحت في خلق منظمة سياسية مع نواة من الانتلجنسيا الفلسطينية ، وقاعدة واسعة من التأييد الشعبي في مخيمات اللاجئين . كما كانت انهت استعدادها لتبدأ أولى غاراتها على المنشآت الاسرائيلية . ولم تكن الحكومات العربية مستعدة لقبول مثل هذه المبادرة الفلسطينية السياسية ـ العسكرية المستقلة ، كما لم تكن مستعدة لتحمل ضربات اسرائيل الانتقامية . في ظل هذه الظروف ، أقر رؤساء الدول العربية المجتمعون في القاهرة بضرورة خلق منظمة قد يستطيعون الاحتفاظ ببعض الاشراف عليها ، تكون مهمتها احتواء المبادرة الفلسطينية المستقلة . وهكذا خلقت منظمة التحرير الفلسطينية ، بغية ابقاء المسرح الفلسطيني تحت شيء من الرقابة العربية الرسمية . فاذا استطاعت هذه المنظمة استقطاب الجماهير الفلسطينية ، مثلما فعلت « فتح » في البداية ، كان بوسعها عزل منظمات مثل « فتح » ، وجعلها تجد صعوبة اكبر في البقاء . بالاضافة الى ذلك ، فإن في وسع منظمة التحرير ان تجعل المنظمات المنافسة تبدو ضعيفة لا اهمية لها امام شخصية معنوية معترف بها رسمياً ، وتتمتع بدعم الشعب الفلسطيني ، وتستند الى تأثير الرئيس جمال عبد الناصر الجماهيري .

وأدى انشاء منظمة التحرير الفلسطينية الى استمرار اعتماد الفلسطينيين خلال فترة محدودة على الحكومات العربية ، وعلى مصر الناصرية بشكل خاص . ونجحت المنظمة في عزل المنظمات المستقلة جزئياً خلال هذه الفترة . ورغم ذلك ، فإن منظمة التحرير الفلسطينية لم تعف رؤساء الدول العربية من متاعبهم الفلسطينية . ويرجع ذلك ، في الدرجة الأولى ، الى ان نجاح المنظمة ـ التي تطرح نفسها كممثلة للجماهير الفلسطينية ـ

كان يتطلب منها ان تنحني امام بعض الضغوط الراديكالية التي تمارسها عليها هذه الجماهير . وفي محاولة لارضاء مثل هذه المطالب الفلسطينية ، تورطت منظمة التحرير الفلسطينية في نزاع سافر مع الملك حسين في ١٩٦٦ . ومع ان منظمة التحرير الفلسطينية قد انشئت رسمياً في مؤتمر القمة العربي المنعقد في ١٩٦٤ ، فإن القلق العربي الرسمي ، ازاء ضرورة احتواء المبادرات الفلسطينية المستقلة ، كان قائماً قبل انعقاد المؤتمر . ففي الجلسة الأربعين لمجلس جامعة الدول العربية المنعقد في ١٥ ايلول ١٩٦٣ ، طرح الموضوع على بساط البحث ، وتبلور خط يستهدف اعطاء الفلسطينيين منظمة خاصة بهم ، تعمل تحت الوصاية العربية الرسمية . وكانت هذه المباحثات بداية التفكير الذي ادى الى تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية .

وعين مجلس الجامعة العربية احمد الشقيري ، وهو شخصية فلسطينية معروفة ، ممثلاً لفلسطين لدى الجامعة العربية ، وعهد اليه ايضاً القيام بمشاورات مع ممثلي الشعب الفلسطيني من اجل مناقشة تشكيل حكومة جديدة لعموم فلسطين ، كما طلب اليه القيام بزيارة مختلف العواصم العربية لمناقشة نوع المساعدة التي ترغب الحكومات العربية في تقديمها لتسهيل مثل هذه المهمة . وكان الشقيري في ما مضى ممثلاً للمملكة العربية السعودية في الأمم المتحدة ، ثم استقال من منصبه في صيف ١٩٦٣ ، عندما رفض الدفاع عن وجهة النظر السعودية ضد الجمهورية العربية المتحدة في ما يتعلق بحرب اليمن ، لأن وجهة نظره تباينت مع وجهة نظر الدولة التي كان يمثلها . كما كان قبل ذلك ممثلاً لسوريا في الأمم المتحدة . وقد اعتبر الشقيري الرجل المثالي لتطبيق السياسات العربية الجماعية ، عن طريق منظمة التحرير الفلسطينية ، ازاء الفلسطينيين المتململين . وكان الشقيري الرجل القوي في منظمة

التحرير الفلسطينية ، وكان يعمل على ألاّ يتجاوز الشعور الشعبي الفلسطيني ، والمبادئ والتنظيمات الفلسطينية ، الحدود المعلنة أو غير المعلنة لسياسات القمة العربية .

والحقيقة أن قرار مؤتمر القمة العربيـــة بتشكيل منظمة التحرير الفلسطينية في ١٩٦٤ ، كان تأكيداً وتوضيحاً لمداولات سابقة . ومع هذا ، فقد تطلب تأييد الملك حسين للجسم الفلسطيني الجديد جهداً كبيراً من الرئيس جمال عبد الناصر . ورضي الحسين ، لأن الرئيس عبد الناصر أوضح له مقدّماً من هم الفلسطينيون الذين سيكونون على رأس منظمة التحرير الفلسطينية ، ولأنه أمل أن تظل المنظمة الجديدة « نمراً من الورق » خاضعاً لسياسات الدول العربية . إلا أن هذا « النمر الورقي » كبر بشكل متزايد ، ونمت له بعض الأنياب التي خشي الملك حسين ان تتمكن من قضم جزء من حصته في السيادة على الشعب الفلسطيني . وهذا ما دفعه في ما بعد الى القضاء على الحركة في مهدها . وعملاً بمقررات رؤساء الدول العربية ، قام الشقيري بجولة في البلدان العربية للتباحث مع زعماء التجمعات الفلسطينية في كل بلد . ونتيجة لهذه الجولة ، تشكلت لجان تمهيدية حيثما وجد تجمع فلسطيني ذو شأن . وكانت مهمة هذه اللجان تسمية مندوبيها الى المؤتمر الوطني الفلسطيني الأول الذي تقرر ان يدعى الى الاجتماع في القدس . وبحث الشقيري ، في نطاق مشاوراته الحكومات العربية والفلسطينيين ، مسودة الميثاق الوطني الفلسطيني ودستور منظمة التحرير الفلسطينية . ويبين هذان المستندان ، كما تمت الموافقة عليهما بعـد ذلك ، المبادئ الأساسية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، والأهداف التي ينبغي عليها ان تسعى الى تحقيقها .

المجلس الوطني ولجنتاه : وما ان تأسست منظمة التحرير الفلسطينية

حتى تبلورت بسرعة على شكل جماعات تنظيمية . وكان هناك مجلس وطني فلسطيني تابع الاجتماع على فترات منتظمة للمصادقة على كل ما يقترحه رئيس اللجنة التنفيذية . ولم يكن عدد أعضاء المجلس الوطني ثابتاً ، كما ان الشخصيات المشتركة فيه اعتراها بعض التبدل . ورغم ذلك ، فانه حافظ في تلك الفترة على طابعه . ويرجع ذلك بشكل خاص الى ان العضوية تكتسب بالتعيين . ومع ان الميثاق الوطني نص على ان المجلس يجب ان ينتخبه الشعب الفلسطيني مباشرة ، فإن مثل هذه الانتخابات لم تحصل ابداً ، نظراً الى ان مثل هذه الانتخابات كان غير مناسب ، خاصة ان معظم البلدان التي يقيم فيها الفلسطينيون لا تجري فيها انتخابات حرة ، وكان أي انتخاب حر للفلسطينيين يمكن ان يكون محرجاً . وفضلاً عن هذا، فقد كان من الجنون الاعتقاد بامكانية اجراء مثل هذا الانتخاب من دون تدخل وضغط حكوميين .

وقد بلغت النفقات المخصصة للمجلس الوطني من ميزانية « فتح » للعام ١٩٦٩ ــ ١٩٧٠ ، حوالى ٥٦٥٠ ديناراً اردنياً . وكانت اللجنة التنفيذية بقيادة رئيسها ــ ولا تزال ــ تمسك فعلياً بجميع السلطات في منظمة التحرير الفلسطينية . وهذا ما جعل الشقيري رجل منظمة التحرير الفلسطينية القوي ، الى ان أرغم على الاستقالة من جميع مناصبه في مطلع ١٩٦٨ .

بعد حرب حزيران ١٩٦٧ ، اهتزت صورة الشقيري بسبب ديماغوجيته وبياناته المتعطشة الى الدماء التي أخذت شهرة عالمية . ولم يلبث الزعماء العرب ان اعتبروه عبئاً سياسياً . وبعد صراع داخلي غير عنيف اضطرته اللجنة التنفيذية الى الاستقالة ، بعدما حصلت على دعم ضباط جيش التحرير الفلسطيني في سوريا ، وافادت من ضغط منظمات المقاومة . وما ان انسحب الشقيري من الحياة العامة

حتى انهمك في كتابة مذكراته . وفي تموز ١٩٦٨ ، انتخب يحيي حموده ، وهو محام فلسطيني ذو ميول يسارية ، رئيساً بالوكالة للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية . وظل في هذا المنصب الى ان سيطرت « فتح » وغيرها من منظمات المقاومة على منظمة التحرير الفلسطينية . وتبلغ النفقات المخصصة للجنة التنفيذية من موازنة منظمة التحرير الفلسطينية للعام (١٩٦٩ — ١٩٧٠) ٣٨٥٠٠ دينار اردني .

ثم انشئ المجلس المركزي في ١٩٧١ ، كمحطة قياديّة وسطيّة بين المجلس الوطني واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية . ويعقد هذا المجلس اجتماعات منتظمة مرة كل ثلاثة اشهر . وهو يضم أعضاء من اللجنة التنفيذية ، ورئيس المجلس الوطني ، وقائد جيش التحرير الفلسطيني ، وممثلين عن منظمات المقاومة غير الممثلة في اللجنة التنفيذية ، وبعض الزعماء المستقلين . ويحل محل المجلس الوطني عندما لا يكون هذا المجلس منعقداً .

جيش التحرير الفلسطيني : كان جيش التحرير الفلسطيني من أعقد الأمور الحساسة بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومات العربية ، كما كان ايضاً موضوعاً حساساً بين الزعماء المدنيين والزعماء العسكريين في منظمة التحرير الفلسطينية ذاتها . ولم يكن الملك حسين ، مثلاً ، معارضاً لتأسيس منظمة التحرير الفلسطينية ، لكنه كان ضد تشكيل اي نوع من القوة المسلحة الفلسطينية ، سواء في الضفة الغربية أو في أي جزء آخر من الأراضي الأردنية . وكذلك لبنان ، فقد وافق على وجود منظمة التحرير الفلسطينية على أراضيه كمنظمة سياسية فقط ، لا كمنظمة ذات مسؤوليات وطنية او عسكرية .

وعندما تأسس جيش التحرير الفلسطيني اطلقت على وحداته

الموجودة في البلدان العربية تسميات متعددة . ففي سوريا عرفت هذه القوات باسم قوات حطين ، وفي العراق باسم قوات القادسية ، وفي غزة (التي كانت حينئذٍ تحت السيادة المصرية) باسم قوات عين جالوت . ويقدر حجم جيش التحرير الفلسطيني بحوالى ٦٠٠٠ ضابط وجندي ، ويتمركز القسم الأكبر منه في سوريا . اما حصة جيش التحرير الفلسطيني من ميزانية منظمة التحرير الفلسطينية ، فقد تجاوزت المليون دينار اردني في العام ١٩٦٩ — ١٩٧٠ .

ومنذ تشكيل جيش التحرير الفلسطيني ، تحت الاشراف المبدئي غير المباشر للحكومات العربية التي افقت على وجود منظمة التحرير الفلسطينية، كان هذا الجيش يعتمد اعتماداً كلياً على الدول العربية المضيفة في كل ما يتعلق بأمور التسليح والتدريب والدعم المالي والدعم بالضباط المؤهلين . والحقيقة ان قطعات جيش التحرير الفلسطيني المختلفة لم تكن اكثر من قطعات فلسطينية في كلّ من الجيش السوري والعراقي والمصري تشرف عليها منظمة التحرير الفلسطينية اسماً . وذهبت الحكومات المضيفة الى حد التأكيد أن ولاء اصحاب الرتب العالية بين ضباط هذه القطعات للحكومات كان اكبر من ولائهم لقضية منظمة التحرير الفلسطينية . وعندما ألقت مختلف منظمات المقاومة ظلاً على منظمة التحرير ، بعد حرب حزيران ١٩٦٧ ، دفع جيش التحرير الفلسطيني الى اللحاق بقطار حرب العصابات، لئلا يبقى خارج الصورة كلياً . وفي شباط ١٩٦٨ ، شكل جيش التحرير الفلسطيني منظمة مقاومة خاصة به اطلق عليها اسم « قوات التحرير الشعبية » . على ان هذه المنظمة كانت تفتقر الى اندفاع «فتح» ودهاء الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الأمر الذي جعلها تخفق في لفت الأنظار . وبقيت في المؤخرة ، من دون ان يزيد عددها عن ٢٠٠٠ رجل ، وفقاً لأفضل التقديرات .

مركز الأبحاث : تأسس مركز الأبحاث الفلسطيني في بيروت في شباط ١٩٦٥ ، بادارة الكاتب والمفكر الفلسطيني المعروف ، الدكتور فايز صايغ ، ثم حل أخوه الدكتور انيس صايغ محله ، وهو المدير الحالي للمركز . قام هذا المركز بنشر المعلومات والوثائق الخاصة بالقضية الفلسطينية ، وأنشأ مكتبة ذات شأن تحتوي على مواد ذات علاقة بالموضوع نفسه . ونشر عدداً من الكتب باللغة العربية ومختلف اللغات الأوروبية حول جميع جوانب النزاع الفلسطيني . وبلغت موازنته للعام ١٩٦٩ ـ ١٩٧٠ حوالى ٢٩٠٠٠ دينار اردني .

مركز التخطيط : انشئ مركز التخطيط في بيروت بادارة الدكتور يوسف صايغ ، استاذ الاقتصاد في الجامعة الأميركية في بيروت ، ثم حل محله في ١٩٧١ الدكتور نبيل شعث استاذ ادارة الأعمال في الجامعة الأميركية .

الاعلام : انشئت محطة اذاعة « صوت فلسطين » ، وأخذت تبث من القاهرة في آذار ١٩٦٥ مدة ثلاث ساعات كل مساء . ثم مددت فترة البث ساعة في اثناء النهار في شهر تموز . وفي تشرين الأول التالي أضيفت ساعتان أخريان ، فأصبح مجموع ساعات البث ست ساعات يومياً . وتتلقى اذاعة صوت فلسطين من موازنة منظمة التحرير الفلسطينية السنوية حوالى ٢٢٠٠٠ دينار اردني . وأسست منظمة التحرير الفلسطينية ايضاً محطة اخرى للاذاعة في كل من سوريا (درعا) والعراق . وبعدما تقرر توحيد وسائل الاعلام لجميع المنظمات ، أنشئت لجنة الاعلام المركزي التي تدير وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا) وتنشر مجلة اسبوعية باسم « فلسطين الثورة » .

* * *

ما ان بدأت المنظمات المختلفة التي تتألف منها منظمة التحرير الفلسطينية اعمالها بفعالية ، واخذت تظهر بعض الاستقلالية ، حتى بدأ الاحتكاك مع الحكومات المضيفة فوراً . وحصل اكثر الاصطدامات عنفاً في الأردن ، عندما رغبت منظمة التحرير الفلسطينية في جعل جماهير الفلسطينيين تشعر بسلطتها . وكانت هذه المحاولة الأساس لنزاع محتمل مع سيادة الملك حسين التي يغلفها الحسد . ومنذ البداية وقبل ان ينفجر النزاع في حزيران ١٩٦٩ ، جرت محاولات في القاهرة للتوفيق بين الفريقين .

فقد اجتمع الملك حسين والشقيري في مقر جامعة الدول العربية في القاهرة للتوصل الى اتفاق تسوية علـى مطالب منظمة التحرير الفلسطينية . وكانت المواضيع المطروحة هي :

١ً ـ ادخال التجنيد الاجباري في الأردن . وقد وعد الملك باخضاعه لدراسة لاحقة .

٢ً ـ اقامة وحدات من جيش التحرير الفلسطيني على الأرض الأردنية . وقد أحال الملك هذا الأمر الى القيادة العربية الموحدة لدراسته .

٣ً ـ انشاء مخيمات صيفية للشباب للتدريب . وقد وافق الملك على ذلك شرط ان يتولاها ضباط اردنيون .

٤ً ـ تسليح القرى الأمامية مع تقوية الجبهة الأردنية الاسرائيلية .

٥ً ـ فتح مكاتب فرعية لمنظمة التحرير الفلسطينية في المملكة الأردنية ، والسماح باذاعة مدتها ساعة يومياً من محطة الاذاعة الأردنية .

٦ً ـ حرية تحرك منظمة التحرير الفلسطينية لعقد اجتماعات عامة وتأسيس جمعيات شعبية للجماهير .

٧ً ـ منح منظمة التحرير الفلسطينية حق جباية الضرائب من الفلسطينيين .

ومن المؤكد ان التطبيق الكامل لهذه المطالب كان من شأنه ان يؤثر على سيادة الملك حسين على الفلسطينيين المقيمين في الأردن . ويرجح ان الملك حسين وقع المستند الذي رفع اليه كحركة تكتيكية تستهدف كسب الوقت فقط . وتبين ذلك عندما الغى الملك علناً ذلك المستند ، في خطاب القـاه في ١٩٦٦ ، معطياً النزاع مع منظمة التحرير الفلسطينية طابعاً علنياً . وقد شجب الملك حسين المنظمة ، ورفض مطالبها ، وقطع العلاقات معها ، واغلق مكاتبها ، وقام بعدد من الاعتقالات السياسية بين الفلسطينيين .

استمر النزاع السافر بين الملك حسين والفلسطينيين حتى بضعة ايام قبيل حرب حزيران ١٩٦٧ . وعشية اندلاع الحرب اسرع الحسين الى القاهرة ، حيث وقع معاهدة دفاعية مع مصر . وتمكن الرئيس جمال عبد الناصر من مصالحة الحسين والشقيري ، فرجع الأخير عندئذٍ الى القدس من القاهرة على متن الطائرة الملكية .

وعلى اثر هزيمة ١٩٦٧ ، تشتّتت منظمة التحرير الفلسطينية ، مثل جميع من يعنيهم الأمر ، امام ضخامة هذا الحدث . وباستثناء القوات المرابطة في قطاع غزة ، فإن جيش التحرير الفلسطيني لم يشارك في الحرب إلا لماماً . ورغم ذلك ، قال الجنرالات الاسرائيليون الذين جابهوا قطعات جيش التحرير في غزة ، انها حاربت بشجاعة ، وكانت روحها المعنوية اعلى من الروح المعنوية للقوات الأخرى التي التحم الاسرائيليون معها . ولم تكن هذه تعزية عن فقدان قطاع غزة . وبعد فترة من الاختفاء التحقت بقايا عناصر جيش التحرير بحركة المقاومة في قطاع غزة . وبعدما استفاق زعماء منظمة التحرير الفلسطينية من الصدمة الأولى للهزيمة ، اتخذوا موقفاً مؤداه ان اسرائيل هزمتهم في معركة ، لكنها لم تقهرهم نهائياً . وسرعان ما أصبح هذا الموقف الأساس

في توسيع الهوة بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومات العربية ، بما في ذلك مصر . وعندما عقد مؤتمر القمة العربي في الخرطوم ، في آب ١٩٦٧ ، انتقدت منظمة التحرير الفلسطينية سياسة الدول العربية الرامية الى تحقيق تسوية مع اسرائيل ، في مقابل الأراضي المحتلة في حرب ١٩٦٧ .

ورفض الشقيري هذه السياسة ، وقدم مذكرة انتقادية الى رؤساء الدول المشتركين في المؤتمر ، ثم انسحب من المؤتمر . واكدت مذكرته مجدداً حقوق الفلسطينيين في متابعة نضالهم من اجل تحرير فلسطين ، ولامت الحكومات العربية على عدم قطع علاقاتها مع حلفاء اسرائيل الغربيين ، واحجامها عن استعمال الأسلحة الاقتصادية (النفط والودائع المالية) لبلوغ أهدافها السياسية . وعبر الشقيري مجدداً عن موقف منظمة التحرير الفلسطينية المتشدد إزاء المصالحة عند صدور قرار مجلس الأمن الرقم ٢٤٢ المتخذ في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٧ . فقد تلقت الحكومات العربية هذا القرار بلهفة ، كأساس لحل سلمي لأزمة الشرق الأوسط ، إلا أن الشقيري شجب هذا القرار ، واعتبره باطلاً ولاغياً من وجهة نظر الفلسطينيين ، وأكد رغبة أبناء شعبه في تحرير وطنهم . ثم التزمت منظمة التحرير الفلسطينية بالاشتراك مع منظمات المقاومة الأخرى بموقف الشقيري ، حتى بعد استقالته من منصبه .

في شباط ١٩٦٩ ، تسلمت « فتح » رسمياً زعامة منظمة التحرير الفلسطينية ، وأصبح ياسر عرفات رئيساً للجنة التنفيذية . وكانت « فتح » وقفت قبل ذلك موقفاً متحفظاً من منظمة التحرير الفلسطينية ، واعتبرتها دمية بيروقراطية في يد الحكومات العربية ، قصد منها ابقاء الشعب الفلسطيني تحت اشراف هذه الدول ، وعزل المنظمات المقاتلة مثل « فتح » . ورغم ذلك ، تفاوضت « فتح » مع منظمة التحرير الفلسطينية

ورتبت معها اعادة تشكيل المجلس الوطني ، للوصول الى صيغة تعكس رغباتها الخاصة . وانتخب هذا المجلس ، بعد اعادة تشكيله ، ياسر عرفات رئيساً في شباط ١٩٦٩ . وبعدما أخذت « فتح » زعامة منظمة التحرير الفلسطينية ، اصبحت هذه المنظمة عملياً مشابهة لِـ « فتح » .
ومع ذلك ، فقد كان لزعماء منظمة التحرير الفلسطينية الجدد مشاكلهم . اذ كان عليهم ان يجدوا صيغة مرضية لتوحيد مختلف منظمات المقاومة داخل منظمة التحرير الفلسطينية (لا تزال هذه المعضلة من دون حل) ، وان يبحثوا عن وسيلة لازالة الاحتكاك المتزايد بين اللجنة التنفيذية وقادة جيش التحرير الفلسطيني . وصرف وقت كبير وجهد كثير لحل هذه المشاكل ، لكنها لا تزال من دون حل حتى الآن ، رغم انها ظهرت على جدول اعمال كل مجلس وطني فلسطيني عقد منذ ١٩٦٩ .

وتبقى منظمة التحرير الفلسطينية ، رغم هناتها ، مؤسسة لا غنى عنها للفلسطينيين . وهي لا تزال المنظمة الوحيدة الشرعية والمعترف بها والقادرة على التكلم باسمهم جميعاً . وكانت ايضاً سقفاً يحتمي تحته جميع الفلسطينيين والمنظمات ، ويؤمن لمختلف الأطراف متابعة مباحثاتهم في ما بينهم . اضافة الى ذلك ، فإن منظمة التحرير الفلسطينية ستكون الوحيدة القادرة على العمل من اجل انتزاع الحد الأدنى من حقوق الشعب الفلسطيني ، اذا ما اقتربت ساعة الوصول الى ايجاد حل سلمي لأزمة الشرق الأوسط .

وقد ازداد موقف منظمة التحرير الفلسطينية قوة في الآونة الأخيرة ، عندما اعترفت جميع الدول العربية (بما في ذلك الأردن) ، والكتلة الاشتراكية (بما في ذلك الاتحاد السوفياتي) بأنها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني . اما اعظم اختراق لِـ « فتح » على المسرح العالمي ، فقد جاء في تشرين الثاني ١٩٧٤ ، عندما خطب ياسر عرفات في

الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وهو اول زعيم يفعل ذلك من دون ان يكون رئيس دولة ، باستثناء البابا (الذي يعتبر رئيساً لدولة الفاتيكان) . ثم اتخذت الجمعية العامة بعد ذلك قرارين : يمنح اولهما منظمة التحرير الفلسطينية صفة المراقب ، بينما يعترف الثـــاني بحق الشعب الفلسطيني في العودة الى وطنه وممارسة حقوقه الوطنية .

الفصل العاشر

المجلس الوطني الفلسطيني

عقدت الدورة الأولى للمجلس الوطني الفلسطيني في القدس ما بين ٢٨ ايار و٣ حزيران ١٩٦٤ . والقى الملك حسين خطاب الافتتاح ، ثم القى الأمين العام لجامعة الدول العربية خطاباً ، وتلاه على الكلام احمد الشقيري رئيس منظمة التحرير الفلسطينية . وحاول الشقيري في خطابه تبديد مخاوف الملك حسين ، فأوضح ان منظمة التحرير الفلسطينية لا تعتزم فصل الضفة الغربية عن المملكة الأردنية ، لكنها مهتمة فقط « بتحرير » الأرض الفلسطينية الواقعة تحت السيطرة الصهيونية . وحضر الاجتماع ما يربو على ٤٠٠ عضو ، بالاضافة الى اعضاء المجلس التشريعي لقطاع غزة ، كما حضره النواب الفلسطينيون في البرلمان الأردني ، ورؤساء البلديات ، ورؤساء المجالس القروية ، ورجال الدين المسلمون والمسيحيون ، وأصحاب المهن الحرة ، والزعماء العماليون وممثلون عن اتحادات الطلبة وغرف التجارة والمنظمات النسائية .

وأسفرت اجتماعات هذه الجمعية التأسيسية عن النتائج التالية :

أ ـ انتخاب الشقيري بالاجماع رئيساً للجمعية وتعيينه على رأس اللجنة التنفيذية المؤلفة من ١٥ شخصاً . وقد وكل اليه أمر انتقائهم ودعوتهم .

ب - تسمية منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني على المستويات العربية الداخلية والدولية .

ج - توجيه نداء الى جميع الفلسطينيين المهنيين لتشكيل اتحاداتهم الخاصة ، وحثهم على الانضمام الى مختلف الاتحادات المهنية العربية .

د - الافتتاح الفوري لمخيمات تدريب عسكرية لجميع الفلسطينيين ، واتخاذ التدابير اللازمة لالحاق اعداد كبيرة من الشباب الفلسطيني في الكليات الحربية ، كبديل افضل للخدمة العسكرية الالزامية .

هـ - تشكيل وحدات عسكرية فلسطينية نظامية ، وقوات غير نظامية شبه عسكرية ، وتزويدها بالأسلحة والمعدات اللازمة .

و - تبني مواد الميثاق الوطني والدستور .

ز - تدبير العون المالي .

ويتألف الميثاق الوطني من ٢٩ مادة أكدت كلُّها الأفكار المطروحة : أكدت ان فلسطين وطن الشعب الفلسطيني ، ورفضت وعد بلفور وقرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة في ١٩٤٧ ، وعبرت عن عزم الشعب الفلسطيني على متابعة نضاله ضد اسرائيل حتى يؤمن حقه بالعودة الى وطنه ، واعترفت بكل صراحة بسلامة الوضع العربي الراهن ، وأعلنت لارضاء رؤساء الدول العربية ان منظمة التحرير الفلسطينية لا تمارس أية سيادة على الضفة الغربية او قطاع غزة او منطقة الحمة (التي كانت آنذاك في يد الجيش السوري) وأنها لا تنوي التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية . وغني عن القول ، كانت هذه التطمينات وهمية وغير قابلة للتطبيق ، إلا اذا تنازلت منظمة التحرير الفلسطينية عن كل نشاط ذي مغزى .

كذلك أقر المؤتمر الأول انشاء الصندوق القومي الفلسطيني لتمويل منظمة التحرير . وتقرر أن تعتمد مصادر الدخل على اشتراكات سنوية

يدفعها كل فلسطيني تجاوز الثامنة عشرة من عمره ، وعلى القروض والهبات التي تقدمها الحكومات العربية وسواها من البلدان الصديقة . كما تقرر أن تقوم الحكومات العربية باقتطاع ٣ ـ ٥ بالمئة من رواتب المستخدمين الفلسطينيين وأجورهم لمصلحة الصندوق . وبالاضافة الى ذلك ، تعهدت الدول العربية بتقديم اعانات محددة منتظمة الى منظمة التحرير الفلسطينية وقواتها المسلحة .

ثم عقدت دورة المجلس الوطني الفلسطيني الثاني في القاهرة بين ٣١ ايار و ٤ حزيران ١٩٦٥ ، فاقتصرت على إطار العمل الذي تم في الاجتماع الأول . وحدد الاجتماع الثاني طرق تنظيم الشعب الفلسطيني ووسائله . ورأى أن من الضروري جمع كل الفئات والأحزاب الفلسطينية في منظمة واحدة ، تعتنق أهدافاً معينة ، وتعمل وفق أنظمة وقوانين محددة . ولقد عكس هذا التحرك الشعور العام السائد آنذاك ، أي الشعور بالحاجة الماسة الى الوحدة الوطنيّة . وانعقد المجلس الوطني الثالث في غزة بين ٢٠ و٢٤ ايار ١٩٦٦ ، فتمت المصادقة بالاجماع خلال هذه الدورة على مقررات وتوصيات مختلف اللجان الفلسطينية . وكان الجو العام للاجتماع يعكس التوجه المتزايد نحو الوحدة الوطنية الفلسطينية القادرة على استقطاب جميع القوى والكفاءات ضمن إطار منظمة التحرير الفلسطينية . وساد في ذلك الوقت شعور صادق بامكانية وضع الخلافات جانباً ، وبقدرة جميع الفلسطينيين على العمل معاً لوضع ميثاق وطني يوافق عليه جميع ممثليهم . إلا أن الواقع كان مخالفاً لذلك ، إذ لم تكن الوحدة الفلسطينية قوية بالقدر الذي ظنّته الجماهير الفلسطينية . واتضح هذا بعد عام واحد ، عندما هزم العرب في الحرب مع اسرائيل ، ولم تستطع الوحدة الفلسطينية الصمود امام الامتحان .

وفي الحديث عن المجالس الوطنية الفلسطينية ، نذكر أن المجلس

الوطني الرابع الذي عقد في القاهرة بعد حرب ١٩٦٧ مباشرة (١٠ – ١٧ تموز ١٩٦٧) ، يعتبر حدثاً هاماً في تاريخ العمل الفلسطيني . إذ يبدو أن الهزيمة هزّت الفلسطينيين بعمق ، ودفعتهم الى العمل الحقيقي . وشهد المجلس خطابات بالغة الحماسة والحيوية ، بشكل لم يعرفه أي اجتماع فلسطيني آخر من قبل . وأدخل المجلس تغييرات جذرية على الأنظمة وعلى الميثاق الوطني ، ودرس الخطط اللازمة لتوحيد الفلسطينيين في ما بينهم ، وتوحيدهم مع بلدان عربية أخرى . وقرر انشاء مركز التخطيط ، واتخذ مقررات سياسية واسعة النطاق أعطت الشعب الفلسطيني الأسس الاستراتيجية للعمل .

وأثبت المجلس الوطني الرابع أنه نقطة تحوُّل في تاريخ الفلسطينيين في المنفى . وأبعد أحمد الشقيري عن زعامة منظمة التحرير الفلسطينية ، واستولت منظمات المقاومة المسلحة ، التي رأت النور بعد حرب حزيران ، على اللجنة التنفيذية ، وحضر المجلس ١٠٠ رجل (٣٨ عضواً من « فتح » ، و١٠ أعضاء من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، و٣٠ عضواً من منظمة التحرير الفلسطينية (معظمهم من الفلسطينيين المستقلين) و٢٠ عضواً من جيش التحرير الفلسطيني ، وعضوان مستقلان) . وخلف يحي حموده ، الشقيري ، كرئيس للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية .

وفي المجلس الوطني الخامس المنعقد في القاهرة (٢ – ٤ شباط ١٩٦٩) ، سُويت مسألة سيطرة منظمات المقاومة على المجلس الوطني . وبرزت « فتح » كمجموعة كبرى ، فانتخب ياسر عرفات ، الناطق باسمها ، رئيساً لمنظمة التحرير الفلسطينية . ثم انتخبت لجنة تنفيذية جديدة وأصبح عرفات رئيساً لها . وضمت هذه اللجنة كلاً من ياسر عمرو ، وكمال ناصر ، وخالد الحسن ، وابراهيم بكر ، وعبد المجيد

شومان ، وفاروق القدومي ، وماجد ابو سنة . وكان لبروز « فتح » كمنظمة مسيطرة أثر على الوحدة الوطنية الفلسطينية . وحاولت « فتح » وضع اطار عمل تستطيع جميع منظمات المقاومة المختلفة العمل من خلاله ، إلا أن جهودها لم تتكلل بالنجاح ، لأن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وجيش التحرير الفلسطيني ، قاطعا المؤتمر في احتجاج صامت ضد سيطرة « فتح » .

وعندما انعقد المجلس الوطني السادس في القاهرة (٧ ـ ٩ ايلول ١٩٦٩) ، تركز النقاش الرئيسي على موضوع العضوية . وتوسع المجلس حتى ضم ١١٢ عضواً ، وخصصت فيه مقاعد لجميع منظمات المقاومة تقريباً . وطلب الى مكتب المجلس واللجنة التنفيذية متابعة الحوار مع الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، على أمل إقناع زعمائها بإنهاء مقاطعتها لأعمال منظمة التحرير الفلسطينية . وصدرت عن المجلس الوطني السادس مقررات سياسية هامة : فقد رفض جميع « الحلول الاستسلامية » التي تسعى اليها بعض الأنظمة، كما رفض جميع انواع القيود على النشاط الفدائي ، وأكد أن الثورة الفلسطينية لن تتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان العربية .

وعقد المجلس الوطني السابع في القاهرة بين ٣٠ ايار و٤ حزيران ١٩٧٠، في الوقت الذي كان فيه المسرح الأردني يضطرم بكل أنواع التحركات والاحتمالات . وكان الأردن حتى ذلك الوقت المنطقة الوحيدة الهامة بالنسبة الى رجال المقاومة ، نظراً الى قدرتهم على الانطلاق منه للقيام بعمليات فدائية ضد اسرائيل . وشكل المجلس الوطني السادس مجلساً مركزياً مهمته :

١ً ـ اتخاذ القرارات بشأن الأمور الملحة في شكل لا يتعارض مع احكام الميثاق الوطني .

٢ً - العمل على وضع صيغة اعمق واكثر تقدماً لتحقيق الوحدة الوطنية .

٣ً - متابعة تطبيق مقررات المجلس الوطني الفلسطيني .

٤ً - مناقشة الأمور التي تحال اليه من قبل اللجنة التنفيذية او من احد اعضائها ، واتخاذ قرارات ملزمة وفقاً لنظام مصدق من قبل المجلس المركزي .

وتشكل المجلس المركزي من رئيس المجلس الوطني ، واعضاء اللجنة التنفيذية ، وقائد جيش التحرير الفلسطيني ، وثلاثة اعضاء مستقلين من المجلس الوطني تنتخبهم اللجنة التنفيذية ، وممثل من كل منظمة مقاومة ، حتى لو لم تكن هذه المنظمة عضواً في المجلس الوطني . وتقرر ان يكون رئيس اللجنة التنفيذية رئيساً للمجلس المركزي . كذلك قرر المجلس الوطني السابع تكليف اللجنة التنفيذية تشكيل قيادة عسكرية موحدة للثورة الفلسطينية ، ترتبط بها لجنة عسكرية تضم زعماء مختلف منظمات المقاومة ، ورئاسة أركان ملحقة باللجنة العسكرية ، على أن ترتبط بهذه القيادة كل المنظمات المقاتلة الفعالة .

وبعد انعقاد المجلس الوطني السابع مباشرة اندلعت الاضطرابات في الأردن ، واتهمت حركة المقاومة نظام الملك حسين بالاعداد لانزال ضربة بالمقاومة . وعقد المجلس المركزي اجتماعاً طارئاً ، فدعا المجلس الوطني الى عقد جلسة طارئة في عمان لمناقشة الوضع واتخاذ المقررات الملائمة لحماية حركة المقاومة من التصفية . واجتمع المجلس الوطني في عمان في ٢٧ آب ١٩٧٠ ، فاتخذ قراراً رفض به قرار مجلس الأمن الرقم ٢٤٢ وجميع « المشاريع الاستسلامية » ، وشدد على وحدة الميدان الفلسطيني الأردني وعلى حق المؤتمر بتمثيل الفلسطينيين « الذين يرفضون الاستسلام » .

وانعقدت اجتماعات المجلس الوطني الثامن في القاهرة (من ٢٨ شباط الى ٦ آذار ١٩٧١) . كانت هذه الدورة موضع اهتمام شعبي ورسمي كبيرين ، لأنها جاءت في أعقاب معارك ايلول في الأردن ، وكان عليها أن تقوم بتسوية عدة أمور . وسبق اجتماعات المجلس اجتماع للمجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية ، استهدف تحديد الوضع السياسي في ضوء تمديد وقف اطلاق النار على طول قناة السويس ، وإعادة تحريك مهمة يارنغ . وقام المجلس أيضاً بتقييم الوضع الداخلي في الأردن ، والاجراءات الفلسطينية المضادة . على أن القسم الأكبر من الاجتماع خصص لمناقشة الوحدة الوطنية الفلسطينية ، وسيطرت عليه المجادلات نفسها التي تميزت بها اجتماعات المجلس المركزي في عمان في الخامس من كانون الأول ١٩٧٠ . وبرز خلال الاجتماع موقفان :

– يقول اولهما أن التوحيد التنظيمي – توحيد القيادات السياسية والعسكرية والمالية والاعلامية – يعكس الوحدة الوطنية . ونادى الثاني بتوحيد الدروس السياسية الواجب تعلمها من معارك ايلول ١٩٧٠ ، وعلى الأخص الانقسام الأقليمي في الأردن ، والحاجة الى الاتحاد مع الحركة الوطنية الأردنية لمواجهة هذا الانقسام ، وذلك بتقديم خطة لا تقتصر على التحرير فحسب ، بل تشمل ايضاً القضايا الوطنية الديموقراطية في الضفة الشرقية .

وعندما اخفق المجلس المركزي في الاتفاق على موقف مشترك ، أحيلت القضية على المجلس الوطني حيث جرى اقتراح الصيغتين التاليتين : أولاً ، اعتبار الميثاق الوطني ومقررات المجلس الوطني أساساً سياسياً للعلاقات التنظيمية . ثانياً ، بالاضافة الى الميثاق الوطني الذي حدد الأهداف الاستراتيجية ، إن من الضروري وضع برنامج مرحلي للعمل

الوطني الفلسطيني في الأردن ، بغية إقامة أساس للعلاقات التنظيمية المقترحة . وهكذا ، فقد أراد بعض الأعضاء أن يناقشوا الوضع السياسي قبل الانتقال الى المستوى التنظيمي، بينما أراد البعض الآخر أن يُعْنى البرنامج السياسي بالقضايا الملحة وأن لا يكتفي فقط بالأهداف الاستراتيجية التي وردت في الميثاق الوطني الفلسطيني . ووقع الخلاف أيضاً حول نوعية العمل الوطني الأردني، إذ أراد بعض الأعضاء أن يكون النشاط الوطني الأردني بمعزل عن النشاط الفلسطيني ، في حين أراد البعض الآخر توحيدهما .

وكانت الوحدة الوطنية على كل حال إطار العمل لمناقشات المجلس . وكان الاهتمام الثاني للمجلس منصباً على تقييم موقف حركة المقاومة ونشاطها قبل معارك أيلول . ونتج عن هذا الموضوع بشكل خاص تبادل ملاسنات حادة ، على اثر تقرير شفهي قدمه ابراهيم بكر ، أمين سر المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية . ويمكن تلخيص وجهة نظره بما يلي :

١ً – يجب ان تخصص المناقشات لسياسة حركة المقاومة ، من دون الدخول في تفاصيل موقف النظام الأردني ، لأنه معروف جيداً .

٢ً – ان ضعف حركة المقاومة قبل ايلول ناتج عن الانقسامات الداخلية .

٣ً – ان ضعف حركة المقاومة قبل ايلول نتج ايضاً عن موقفها المتفسخ إزاء الموافقة العربية على مشروع روجرز ، مما أعطى النظام الأردني الفرصة السانحة لضرب المقاومة .

٤ً – إن قيام الشعارات المتطرفة مثل «كل السلطة للمقاومة» ، والقيام بعمليات متطرفة مثل خطف الطائرات ونسفها ، مكنت النظام الأردني من تحريك الجيش ضد المقاومة .

٥ً ـ إن الأعمال « الانتقامية » ، مثـــل اعتقال بعض الجنود والضباط الأردنيين ، خلقت جواً عدائياً بين الجيش والمقاومة .

ورفضت منظمات المقاومة ، التي عناها هذا الانتقاد مباشرة ، تحليل ابراهيم بكر ، فقالت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الشعبية الديموقراطية لتحرير فلسطين والصاعقة ان التحليل نفى مسؤولية النظام الأردني عن الاعـداد لمعارك ايلول وجعل حركة المقاومة مسؤولة عن حمام الدم . وكانت أهم النقاط التي تضمنها الرد تتلخص في ما يلي : ١ً ـ لا يمكن تجنب مناقشة دور النظام الأردني ، لأن ذلك يورط المقاومة في تحليل غير متوازن ، تضيع فيه مسؤولية كل من الفريقين . ٢ً ـ إن أهم أسباب ضعف حركة المقاومة فقدان الرؤيا السياسية الموحدة . ٣ً ـ ان تطبيق السياسات المتناقضة في مجال العلاقة بين حركة المقاومة والنظام الأردني (قتال في يوم وتعايش في يوم آخر) خلق الفوضى في توجيه الجماهير سياسياً ، وأفقد حركة المقاومة القدرة على تطوير هذا التوجيه وتكثيفه ، بغية تحقيق الغايات المرجوة منه . ٤ً ـ إن إهمال القضايا اليومية لأهالي الضفة الشرقية هو أحد أسباب الضعف الرئيسية ، وقد أدى الى ابتعاد هؤلاء السكان عن حركة المقاومة . ٥ً ـ إن الموقف تجاه مشروع روجرز كان سليماً ومنطبقاً على ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية وقرارات المجالس الوطنية . واذا كان هناك خطأ ما ، فهو لا يرجع الى التطرف بل يرجع بالأحرى الى التردد في اتخاذ قرار سريع حول الاجراء الذي يجب اتخاذه ضد السلطات الأردنية بعد مشروع روجرز . ٦ً ـ إن من الخطأ تقسيم العمل الفلسطيني الى فصائل متطرفة وأخرى معتدلة ، لأن شعار «كل السلطة للمقاومة » الذي رفعتـــه الجبهة الشعبية الديموقراطية لتحرير فلسطين مساوٍ لشعار « السلطة الوطنية » الذي رفعته « فتح » وصادق عليه المجلس المركزي .

وقدم عرفات مسودة مشروع للوحدة الوطنية ، وتم التصديق عليه بعد ادخال بعض التعديلات من قبل لجنة خاصة . وكان النص المصادق عليه مقبولاً من الجميع ولا يثير أي جدل ، لأنه صيغ بتعابير عامة ، وتناول نقاطاً سبق ان وردت في الميثاق الوطني الفلسطيني . وقال واضعو المسودة إن ثلاث نقاط متروكة للمجلس الوطني التالي وهي : الاندماج العسكري الفوري ، وتشكيل المجلس المركزي وطريقة انتخاب مكتب سياسي .

على انّ هناك نقطتين جديرتين بالتسجيل حول المجلس الوطني الثامن وهما : ١ً – اقترح عرفات في الاجتماع الأول ضم فائق ورّاد ، وهو زعيم منظمة شيوعية قبلت قرار مجلس الأمن الرقم ٢٤٢ ، ورفضت اعلان موافقتها على ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية . ٢ً – ضم المجلس كذلك الى عضويته كلاً من حبيب قهوجي وصبري جريس ومحمود درويش كممثلين عن العرب الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال منذ ١٩٤٨ . وكانت هذه هي المرة الأولى التي جرى فيها تمثيل هؤلاء العرب .

انعقدت جلسات المجلس الوطني الفلسطيني التاسع في وقت عصيب جداً . وبدأت أعمال هذا المجلس في ٧ تموز ١٩٧٣ ، عندما كان الجيش الأردني يستعد لطرد الفدائيين من معاقلهم الجبليّة في الأردن . وانتهت الأعمال في ١٣ تموز ، في اليوم الذي بدأ فيه الهجوم الفعلي . وكان المجلس الوطني التاسع أول مجلس تشترك فيه جميع منظمات المقاومة، بما في ذلك الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بأعضائها الاثني عشر . وكانت هذه الجبهة قد أوفدت الى المجلسين السابقين مندوباً واحداً كدليل على المشاركة ، ولم تشترك في المجلس التاسع بكامل مندوبيها إلا بعدما أصرت على أن يصادق المجلس على برنامج

حد أدنى للعمل سعى رجالها لاقراره .

بالاضافة الى ذلك ، شهد المجلس الوطني التاسع تزايداً في تمثيل النقابات والاتحادات الفلسطينية (من ١٠ الى ٢٥ مندوباً) . وعكست الزيادة شعوراً عاماً بأن النقابات والاتحادات المعنية كانت تلعب دوراً فعالاً مضطرداً في تلاحم الشعب الفلسطيني . وشهد المؤتمر بعض الخطوات الصغيرة في اتجاه الوحدة ، إذ انضمت « الهيئة العاملة لتحرير فلسطين » بزعامة عصام السرطاوي ، ومنظمة « فلسطين العربيّة » بزعامة احمد زعرور ، الى « فتح » ، نتيجة لمعارك ايلول في الأردن . واعلنت « جبهة النضال الشعبي » ، بزعامة بهجت ابو غربيه ، ان قواتها المسلحة التحقت بقوات العاصفة ، جناح « فتح » العسكري . إلا أن هذه الاندماجات لم تكن كبيرة الأهمية ، لأن « الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين » كانت أضعفت مجموعتي السرطاوي وزعرور في الأردن ، على اثر تأييدهما لوقف إطلاق النار على جبهة قناة السويس ، عندما أعلنه الرئيس جمال عبدالناصر في تموز ١٩٧٠ . والحقيقة انهما لم تضيفا الى قوة « فتح » شيئاً كثيراً ، لكن جو المؤتمر كان لا يزال ايجابياً ، وكان التوتر الذي يظهر بين الفينة والفينة يسوى بسرعة . وساد الشعور بان مختلف المنظمات التي لم تستطع التعاون في ما بينها من قبل ، أصبحت الآن اكثر رغبة في التقارب .

وقدمت « فتح » اقتراحين : تشكيل اللجنة التنفيذيّة من المنظمات المتقاربة سياسياً ، في حين تلعب المنظمات الأخرى دور المعارضة المسؤولة ، او تشكيل اللجنة التنفيذية من جميع المنظمات ، شريطة أن تتقيد بكل مقررات المجلس الوطني واللجنة التنفيذية . وأصرت « فتح » ايضاً على أن أي قرار يتخذه المجلس بشأن أي موضوع مطروح على بساط البحث ، وخاصة موضوع الأردن ، يجب أن يعزز

الشخصية الفلسطينية . أما موقفها الخاص بأن الثورة تستطيع حماية نفسها ، فقد فسر بأنه يعني أن « فتح » لا ترغب في اتخاذ موقف عملي لقلب النظام الأردني ، وانها تترك هذا الأمر للجبهة الوطنية الأردنية .

أما الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، فقد دعت في برنامجها السياسي الى إسقاط النظام الأردني بالعنف المسلح ، وإقامة حركة وطنية اردنية — فلسطينية ، كخطوة اولى لمجابهة النظام الأردني . بالاضافة الى ذلك ، قادت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، في أثناء الاجتماعات العلنية وداخل اللجنة السياسية ، حملة تدعو حركة المقاومة الى رفض اتفاق القاهرة وبروتوكول عمان .

وطرحت الجبهة الشعبية الديموقراطية لتحرير فلسطين شعاراتها الخاصة واقترحت هدفاً رئيسياً يتمثل بالعمل على إقامة قاعدة ديموقراطية وطنية لانجاز « مهمات ثمان » تشمل حماية المقاومة واطلاق يدها ، وخلق اقتصاد حربي ، ورفض السلم الانهزامي ، وغير ذلك . وحثت الجبهة الديموقراطية المجلس على اعلان مسؤوليته عن حماية الحقوق الوطنية للفلسطينيين في الأردن ، كما حثت المؤتمر على ان يؤكد ان « شعبنا لن يسمح بعودة الضفة الغربية الى سلطة النظام العميل واقليميته القمعية ، بل يؤثر النضال لتحويل الضفة المحررة الى قلعة ثورية وقاعدة للنضال من اجل اسقاط النظام العميل واعادة توحيد الضفتين تحت سلطة وطنية ديموقراطية ، كخطوة اولى نحو متابعة الحرب لتحرير كامل الأرض الفلسطينية » . وأيدت الجبهة الشعبية الديموقراطية لتحرير فلسطين اتفاق القاهرة وبروتوكول عمان « لأنهما يؤكدان حق الشعب الفلسطيني في تقرير مستقبل الأردن ، وان الثورة الفلسطينية هي الممثل الوحيد لشعب فلسطين » .

وقاد فائق الورّاد اتجاهاً رابعاً في المؤتمر عندما حث المندوبين الآخرين

على قبول قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين ، وتأييد الأنظمة العربية التقدمية في سياستها إزاء القضية الفلسطينية ، حتى لا يظهر الفلسطينيون كأنهم على خلاف مع العرب الآخرين . واقترح فائق الورّاد ايضاً سياسة « هادئة » تجاه الأردن .

ويجدر بنا هنا أن نذكر أن الاتجاهات الأربعة كانت عبارة عن مقولات متباينة حول الموضوع ذاته : وضع حركة المقاومة في الأردن والموقف بالنسبة الى النظام الأردني . وقد انتخب المجلس خمس لجان لاعداد توصياتها حول : قضايا الوطن المحتل ، والوحدة الوطنية ، والقضايا العسكرية ، والمسائل المالية والسياسية والاعلامية . وناقش المجلس توصيات لجنتين فقط . واقترحت اللجنة المكلّفة دراسة قضايا الوطن المحتل ، دعم المقاومة من قبل المقيمين في الأراضي المحتلة ، فوافق المجلس بالاجماع على التوصية . لكن المجلس رفض توصيات اللجنة المكلفة دراسة قضية الوحدة الوطنية ، اذ اعتبر ان الخطوات العملية التي تطرحها هي ادنى من برنامج العمل السياسي والتنظيمي الذي صادق عليه المجلس الوطني الثامن . وطلب المجلس من اللجنة التنفيذية ان تعمل على تطبيق ذلك البرنامج ، وقرر ألا يناقش توصيات اللجان الثلاث الأخرى ، فأحالها كمقررات الى اللجنة التنفيذية ، بعدما قرر الأعضاء إنهاء المناقشة ، نظراً الى التطورات الخطيرة في الأردن . وانتخبت لجنة تنفيذية جديدة لمعالجة الوضع .

بدأ المجلس الوطني الفلسطيني العاشر أعماله في القاهرة (٦ — ١٠ نيسان ١٩٧٢) بمؤتمر شعبي كبير ضم حوالى ٥٠٠ فلسطيني وممثل عن الأحزاب والحركات الثورية في العالم العربي . وكان انعقاده رداً على اقتراح الملك حسين بانشاء مملكة عربية متحدة يتمتع فيها الفلسطينيون بقسط من الاستقلالية . واتخذ هذا المؤتمر الشعبي القرارات التالية :

أ – متابعة تعبئة وتنظيم جميع القوى لحرب شعبية طويلة الأمد حتى التحرير التام .

ب – دمج نضال الشعبين الأردني والفلسطيني في جبهة تحرير اردنية – فلسطينية تعمل في الميدان الفلسطيني ، كما تناضل من أجل تحرير الأردن من الملكية .

ج – ربط النضال الفلسطيني والأردني بالنضال العربي العام ، عن طريق جبهة تضم كل القوى الوطنية والتقدمية المناهضة للامبريالية والصهيونية .

د – التعاون مع النضال العالمي ضد الامبريالية والصهيونية من أجل التحرر الوطني .

أما في ما يتعلق بالوحدة الوطنية ، فقد صدرت عن المجلس التوصيات التالية :

١ً – تشكيل قيادات عسكرية على اساس الجبهة الواحدة .

٢ً – توحيد جميع القوات المسلحة في مؤسسة عسكرية واحدة .

٣ً – توحيد جميع وسائل الاعلام في هيئة مركزية .

٤ً – توحيد جميع هيئات العلاقات الخارجية .

٥ً – تشكيل لجنـــة لدراسة الشؤون التنظيمية للاراضي المحتلة والأردن ، واعداد صيغة للوحدة ، تأخذ بعين الاعتبار الظروف الدولية والنضالية .

٦ً – السماح لكل منظمة مقاومة باعتماد ايديولوجيتها واستقلالها التنظيمي الداخلي .

٧ً – حث البلدان العربية على طرد الأردن من الجامعة العربية ، وقطع كل المعونات المالية عن حكومة عمان .

ثم انعقد المجلس الوطني الفلسطيني يوماً واحداً ، في ١١ نيسان ،

فصادق على توصيات المؤتمر الشعبي ، ووافق على توسيع عضويته وتشكيل لجنة من ٢٢ رجلاً لمتابعة موضوع الوحدة الوطنية . وبدأ في تشرين الثاني ١٩٧٢ توحيد وسائل الاعلام والجباية المالية ، وشكلت « الجبهة العربية المشاركة للثورة الفلسطينية » لتعكس قرار ربط النضال الفلسطيني بالنضال العربي العام .

وعقد المجلس الوطني الحادي عشر في القاهرة، (٦-١٢ كانون الثاني ١٩٧٣) ، وتم التصديق بالاجماع على اقتراح اللجنة التنفيذية بزيادة عدد اعضاء المجلس الوطني . وكان اهم المنضمين فؤاد نصار السكرتير العام للحزب الشيوعي الأردني . وهكذا اصبح المجلس يضم ١٨٠ عضواً .

وكرس المجلس الوطني وقتاً طويلاً لجيش التحرير الفلسطيني ، وعلى الأخص للعلاقات بين جيش التحرير الفلسطيني و « فتح » . وكانت لجنة الوحدة الوطنية قد اتهمت جيش التحرير الفلسطيني بارتكاب بعض التصرفات المنافية للانضباط . وكان جيش التحرير الفلسطيني نفسه قد نشر كتيباً يدعو الى دمج فصائل المقاومة داخل الجيش ، بحيث يكون جيش التحرير الفلسطيني قوة نظامية ، وقوات التحرير الشعبية قوة فدائية ، وقوات المقاومة الشعبية مليشيا مقاتلة ، بغض النظر عن الانتماءات الايديولوجية والسياسية لمختلف الفصائل . وناقش المؤتمر مسألة الانضباط ، وتسريح عدد من الضباط ، ومحاولة جيش التحرير الفلسطيني ان يجعل نفسه مجموعة سياسية كما تبين من الكتيّب الذي نشره ، ووضع جيش التحرير الفلسطيني في الأردن ، مع الاشارة الى بعض البيانات المناقضة للخط السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية .

وافتتح المناقشة بعض زعماء « فتح » الذين هاجموا جيش التحرير الفلسطيني . وتوتر الجو حتى غدا الانفجار محتملاً ، إلا أنه تم درء الخطر بفضل عرفات الذي برر بعض الصفات التقنية للجيش ، ووجود

عدد من وحدات جيش التحرير الفلسطيني في الأردن ، ووجه اللوم الى العميد مصباح بديري قائد جيش التحرير الفلسطيني الذي ردّ على الانتقاد بهدوء واوضح ما يلي : أ - ان قيادة جيش التحرير مستعدة لمناقشة مخالفات عـــدم الانضباط وتسويتها . ب - استدعى جيش التحرير الفلسطيني العقيد نهاد نسيبه من الأردن وبحث معه في التصاريح الصحافية المنسوبة اليه، فأصدر نفياً لها . ج - ان كتيب جيش التحرير الفلسطيني عبارة عن مجهود فردي ، وتملك اللجنة التنفيذية الحق في قبوله او رفضه . د - ان علاقة جيش التحرير الفلسطيني بالبلدان العربية خاضعة لاتفاقات تبرمها منظمة التحرير الفلسطينية ، ولا بدّ أن يسبق تغيير هذه العلاقات تغيير في الاتفاقات المعنية .

وتحدث خالد الحسن في أثناء النقاش العام عن مدى تأثير التقارب العالمي على المستويات العربية والفلسطينية . وطلب من حركة المقاومة أن تأخذ بعين الاعتبار التغييرات الجارية على المسرح العالمي . فأجاب ياسر عرفات بصورة غير مباشرة مؤكداً أن الثورة الفلسطينية ستستمر وستقف في وجه المخططات الامبريالية الرامية الى تصفيتها . وترك الحسن وعرفات انطباعاً عن وجود نظريتين داخل اللجنة التنفيذية . إلا أن رئيس منظمة التحرير الفلسطينية نفى ذلك ، وقال انهما عرضا وجهة نظرهما علناً .

وانعقد المجلس الوطني الثاني عشر في القاهرة ، في اول حزيران ١٩٧٤ ، وتبنى برنامجاً سياسياً لمنظمة التحرير الفلسطينية يتألف من عشر نقاط . وكان هذا البرنامج قد أعد في اجتماع للزعماء الفلسطينيين في بيروت خلال شهر ايار . ويؤكد البرنامج مجدداً رفض منظمة التحرير الفلسطينية لقرار مجلس الأمن الرقم ٢٤٢ ، واصرارها على تحرير جميع الأراضي بشتى الأساليب وفي مقدمتها الكفاح المسلح ، والسعي

الى اقامة نظام ديموقراطي في الأردن . ويستبعد البرنامج اية خطوة تؤدي الى عقد سلام مع اسرائيل او الاعتراف بها . لكنه يشدد على أن اية خطوة في سبيل التحرير هي حلقة في السلسلة لتحقيق الهدف المتمثل في اقامة دولة فلسطينية ديموقراطية .

ثم قيل بعد ذلك ، إن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين اعترفت بأنها أخطأت عندما قبلت برنامج النقاط العشر التي كانت رحبت به في حينه كرفض للتسوية الاستسلامية . وبقيت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين داخل المجلس الوطني الفلسطيني ، رغم انها سحبت ممثلها أحمد اليماني من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية .

وانتخبت لجنة تنفيذية جديدة في اجتماع القاهرة ، تكوّنت من ١٤ عضواً ، يعتبر معظمهم مناصراً لـ « فتح » . وانضم الى اللجنة لأول مرة ممثل عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (القيادة العامة) ، طلال ناجي ، وعدد من الشخصيات المستقلة البارزة في الضفة الغربية مثل عبد المحسن ابو ميزر وعبد الجواد صالح والدكتور وليد قمحاوي والقس ايليا خوري .

القسم الرابع

الأنظمة

الفصل الحادي عشر

مصر : تاريخ متقلب

التقت « فتح » مع الرسميين المصريين لأول مرة في آب ١٩٦٧ . واطلع وزير الخارجية محمود رياض على مبادئ الحركة ، فأعلن لها « تمنياته الطيبة » . ثم التقى اثنـــان من زعماء « فتح » : ابو اياد وابو اللطف مع محمد حسنين هيكل رئيس تحرير صحيفة « الاهرام » . واستقبلهما الرئيس جمال عبد الناصر في اليوم التالي . وأعرب الرئيس عن رغبته في اقامة علاقات مع « فتح » ، وتقديم معونة ضخمة من السلاح والتدريب والتموين . واقترح إقامة ارتباط عن طريق هيكل ورئيس الاستخبارات العسكرية اللواء صادق . وكانت جرت في السابق اتصالات ضعيفة مع الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التي انحدرت من أصول ذات طابع ناصري .

وعندما قبل الرئيس عبد الناصر مشروع روجرز في آب ١٩٧٠ ، ورضي بوقف اطلاق النار على طول قناة السويس ، شاب علاقات مصر مع حركة المقاومة الفلسطينية فتور موقّت . وقامت في عمان تظاهرات معادية لمصر ، قادتها الجبهة الشعبية والجبهة الشعبية الديموقراطية . وشرح الرئيس عبد الناصر لزعماء « فتح » في القاهرة أنه يعتقد ان احتمالات نجاح المشروع هي « نصف في الألف » . ثم وقعت المجابهة

بين الجيش الأردني والمقاومة في ايلول من ذلك العام ، الأمر الذي ساعد على مصالحة مصر والمقاومة . وبما ان العلاقات المصرية ـ الفلسطينية ذات تاريخ متقلب ، فإن هذا التفاهم لم يعمر طويلاً . ففي ٢٠ كانون الأول ١٩٧١ ، ذكرت صحيفة « الأهرام » ان حركة المقاومة قررت بالاجماع ، تحت الحاح الجبهة الشعبيّة الديموقراطية ، مساندة الدول العربية في البحث عن حل سياسي لأزمة الشرق الأوسط وسحب جميع اعتراضاتها على قبول مصر لمشروع روجرز . وذكر عن زعيم الفدائيين ياسر عرفات قوله ان « موقف مصر الثابت من تطبيق قرار مجلس الأمن الرقم ٢٤٢ أثبت صمود خطها الوطني » . وذكرت « الأهرام » ان زعيم الجبهة الشعبية الدكتور جورج حبش أدلى بتصريح قال فيه : « نحن الآن أكثر اقتناعاً بضرورة التفريق بين العمل الفدائي المستمر وتأييد القاهرة لقرار مجلس الأمن » ، أي أن الأمرين غير متعارضين .

وفي اليوم التالي ، أصدرت « فتح » والجبهة الشعبية والجبهة الشعبية الديموقراطية بيانات نفت فيها ما جاء في « الأهرام » . ومن الملاحظ ان المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية في عمان أعطى تصريحاً جاءت فيه كلمات تعتبر اسلوباً جديداً ذا مغزى . قال الناطق الرسمي للمنظمة : « ليست الثورة ضد ازالة آثار العدوان او استعادة الدول العربية أراضيها المحتلة ، شرط ان لا يؤثر هذا على حقوق الشعب الفلسطيني او على ثورته » . ولم تظهر في هذا التصريح أية إشارة الى رفض المقاومة السابق للقرار الرقم ٢٤٢ .

بقيت العلاقات متوترة حتى اندلاع القتال للمرة الثانية في الأردن في آذار ١٩٧١ . وعبر الرئيس السادات عن ألمه لتلك الحالة في الثامن والعشرين من آذار ١٩٧١ . وفي اليوم التالي ألغى وقف البث الاذاعي

من محطة إذاعة « العاصفة » في القاهرة، وكان بدأ في ١٩٧٠، وذلك ردًّا على انتقادات المقاومة . ثم دعا السادات الى عقد مؤتمر قمة عربي يدرس الأزمة في الأردن . وتم انعقاد هذا المؤتمر في العاصمة المصرية بين ١٠ و١٥ نيسان ١٩٧١ . وكانت النتيجة الملموسة الوحيدة لهذا الاجتماع ، تشكيل لجنة من ستة أشخاص تتوسط بين المقاومة والجيش الأردني . وسرعان ما ظهر أنّ هذه اللجنة ايضاً قد ولدت ميتة . وفي حزيران ١٩٧١ ، اجتمع السادات والعاهل السعودي الملك فيصل ، في القاهرة ، واتفقا على القيام بجهد مشترك . فتوجه الى عمان وزير الدولة السعودي للشؤون الخارجية عمر السقاف ، والمبعوث الشخصي للرئيس السادات الدكتور حسن صبري الخولي ، وذلك في ٢٨ حزيران ١٩٧١ . وفي ٣٠ منه ، أعلنا تحقيق « نجاح تام » ، وعبر الرئيس السادات عن رضاه على هذا التقدم ، فقبل اوراق اعتماد السفير الأردني في مصر .

ولم تلبث هذه المصالحة مع الأردن أن اختفت بعدما جرفتها معارك جرش وعجلون في تموز ١٩٧١ ، تلك المعارك التي أنهت فعلياً وجود المقاومة الفلسطينية العسكرية في البلاد . وقال ناطق رسمي في القاهرة في ١٩ تموز ، أن « رفض الأردن لاتفاقات القاهرة وعمان يعتبر تطوراً خطيراً ويشكل تراجعاً للجهود العربية نحو التسوية » . واجتمع في مرسى مطروح الرئيس المصري أنور السادات ، والرئيس الليبي معمر القذافي ، وممثل عن كل من سوريا والسودان ، ووفد من المقاومة برئاسة ابو اياد ، واصدروا بياناً وصف الحالة في الأردن بأنها حالة « لا يستطيع الضمير العربي والانساني أن يتحملها أكثر من ذلك » .

وأتبع الرئيس السادات هذا البيان بانتقادات شديدة وجهها الى الملك حسين ، لكنه هاجم في الوقت ذاته الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، ووصفها بأنها عميلة لدول أجنبية . وكان النظام الأردني وجّه

هذه التهمة الى الجبهة الشعبية في مناسبات أخرى . ودلّت النتيجة غير المعلنة للقمة المنعقدة في طرابلس في ٢٩ تموز ١٩٧١ ، والتي ضمت خمس دول ، أن الوساطة ستستأنف . وقال الزعيم الليبي في مؤتمر صحافي ان « مقررات سرية قد اتخذت ويتوقف تطبيقها على الموقف الذي يتخذه الملك حسين تجاه المقاومة في المستقبل » . ورأت المملكة العربية السعودية ومصر ان المصالحة بين السلطات الأردنيّة والمقاومة ستتم بشكل أفضل اذا ما جرت على أساس ورقة عمل يصادق عليها كل من السادات وفيصل . ودعت هذه الوثيقة الى صدور تصريح من عمان تتعهد بموجبه بالالتزام باتفاقيتي القاهرة وعمان ، وبحل المنظمات السرية الفلسطينية ، وبتجنب جميع الأعمال الاستفزازية من قبل الطرفين .

بدأت المفاوضات في جدة في ١٥ ايلول ١٩٧١ ، واستمرت عشرة ايام ، فانتهت بفشل كامل، وبرفض الأردن لاتفاق عمان . ثم تجددت المفاوضات في ٨ تشرين الثاني ١٩٧١ ، لكنها تعثرت من جديد في ٢٦ منه . وفي ٢٨ تشرين الثاني ١٩٧١ ، تأكدت استحالة قيام أية وساطة جديدة على أثر مصرع وصفي التل رئيس الوزراء الأردني في القاهرة، لأن الاغتيال دقّ إسفيناً جديداً بين الأردن ومصر . واتهمت عمان ، بطريقة صامتة ، المصريين بالتواطؤ في مصرع التل ، وأدلى السفير الأردني في باريس علي أبو نوار بالملاحظة التالية : « المعروف عن رجال الأمن المصريين أنهم أكفّاء جدًّا ، وعندما يقتل رئيس وزراء في القاهرة، فذلك غريب جداً — وغير اعتيادي جداً » . وتعقّد الوضع في مصر ، عندما بدأ الطلاب يشكلون لجاناً من أهم أهدافها : تقديم الدعم العام للمقاومة الفلسطينية، وتأمين اطلاق سراح الفدائيين الأربعة ، أعضاء ايلول الأسود ، المعتقلين بتهمة اغتيال وصفي التل .

وخلال الاجتماعات المختلفة ، ردد الطلاب مقاطع من خطاب ألقاه الرئيس جمال عبد الناصر في ايار ١٩٦٧ ، ووصف فيه التل بأنه جاسوس اميركي وبريطاني : « لن أتعامل اطلاقاً مع هؤلاء الجواسيس لأن المعركة هي معركة مصير لا مكان فيها للجواسيس » . وشكلت اللجان الطلابية نواة الاضطرابات التي جرت في حرم الجامعات في كانون الثاني ١٩٧٢ . واتهمت مصر المقاومة بأنها وراء هذه الاضطرابات ، واعتقلت عدداً من الطلاب الفلسطينيين . وللرد على ما سمي « التحريض الفلسطيني » أخذت الحكومة تشجع احمد الشقيري ، الرئيس السابق لمنظمة التحرير الفلسطينية ، على القيام بنشاط سياسي اكبر . وعلى أثر ذلك ، اجتمع الشقيري بالوجهاء الفلسطينيين ودعا الى « تصحيح » مسيرة المقاومة داخل اطار منظمة التحرير الفلسطينية . وعندما تظاهر الطلاب الفلسطينيون في القاهرة ، في آذار ١٩٧٢ ، ضد مشروع الملك حسين الخاص بإقامة مملكة عربية متحدة ، طردت قوات الأمن المصرية المتظاهرين من السفارة الأردنية ، الأمر الذي كشف نزاعاً كان يغلي في الخفاء عدة أشهر . وقدم الطلاب الى السلطات مذكرة احتجاج شديدة اللهجة . ومع ذلك فقد دشّن الرئيس السادات فترة من حسن التفاهم ، بحضوره شخصياً افتتاح جلسات المجلس الوطني الفلسطيني العاشر في نيسان ١٩٧٢ . ثم تعززت العلاقات بين الطرفين عندما قطعت مصر علاقاتها مع الأردن لتأكيد معارضتها لمشروع الملك حسين الذي قالت عنه « انه سيخفض من قيمة القضيّة الفلسطينية ، كما انه انحراف غير مقبول عن الخط العربي » .

وتحسنت العلاقات بعد ذلك على اثر ردة الفعل المصرية إزاء العملية الانتحارية التي قامت بها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في مطار اللد ، والتي قالت عنها اذاعة القاهرة : « نجحت حركة التحرير الفلسطينية في

كسب الدعم العالمي وفي اشراك نفسها مع الثورة العالمية » . وأضاف رئيس الوزراء عزيز صدقي قائلاً : « فضحت هذه العملية حقيقة اسرائيل وكذب الادعاءات الامبريالية بأنها منيعة لا تقهر » . وبعد الاحتجاجات الأميركية على هذه البيانات « غير المسؤولة » ، دافع الدكتور محمد حسن الزيات ، الناطق الرسمي باسم الحكومة المصرية آنذاك ، عن التصريحات السابقة ، لكنه وصف مجزرة اللد بأنها « بلا معنى » وقال ان مصر تعارض خطف الطائرات . وتدهورت العلاقات مرة اخرى بين المقاومة ومصر عند إنهاء مهمة المستشارين العسكريين السوفيات في مصر (تموز ١٩٧٢) ، الأمر الذي رأى فيه الفلسطينيون تمهيداً لقبول القاهرة بتسوية اميركية في الشرق الأوسط . وكان ياسر عرفات قد بدأ بالفعل محادثات في موسكو مع الرسميين السوفيات قبل يوم واحد فقط من اعلان السادات ان على الخبراء ان يعودوا الى بلادهم .

وفي الذكرى الثانية لوفاة الرئيس جمال عبد الناصر ، ألقى الرئيس السادات خطاباً هاماً اقترح فيه تشكيل حكومة فلسطينية في المنفى ، وأعلن أن مصر مستعدة للاعتراف بها . وجاء رد الفعل الفلسطيني الأول في ٢ تشرين الأول ١٩٧٢ ، في بيان أصدرته اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، رفضت فيه الفكرة ، مؤكدة ان اللجنة قررت « تقوية البنية الفلسطينية المتمثلة بمنظمة التحرير الفلسطينية » . وتميَّز هذا الرد بشيئين : توقيته المتأخر ، وكلماته الودية الرامية الى تجنب مجابهة مباشرة مع القاهرة . وفي الوقت ذاته ، وصلت الى القاهرة بعثة فلسطينية لاجراء محادثات مع الرئيس السادات ومع الأمين العام للاتحاد الاشتراكي العربي السيد مرعي . وورد في بلاغ صدر عقب الاجتماعات أن الرئيس « أكد ان الشعب الفلسطيني المتمثل بمنظمة التحرير الفلسطينية

يملك الحق بتقرير مستقبله » . وكان الرئيس اعلن قبل ذلك في مؤتمر صحافي ، أن اقتراحه اقامة حكومة فلسطينية موقّتة جاء من دون التشاور مع الفلسطينيين . وهكذا انتهت المسألة من دون خلاف .

اشتركت مصر في المؤتمر الشعبي العربي الذي عقد في بيروت ، في تشرين الثاني ١٩٧٢ ، لدعم الثورة الفلسطينية . بيـد أن وفدها المؤلف من المثقفين ورجال القلم والصحافة لم يكن ذا وزن سياسي . ثم انفجر الخلاف مجدداً مع المقاومة في أثناء جلسات مجلس الدفاع العربي الذي عقد في القاهرة (كانون الثاني ١٩٧٣) . ونجم هذا الخلاف بسبب محاولة تحسين العلاقات العربية مع عمان قبل زيارة الملك حسين لواشنطن ، خاصة أن هذه الجهود جاءت بعد زيارات متبادلة بين القاهرة وعمان . وزادت حوادث الخطف والقتل في الخرطوم حدة التوتر بين القاهرة والمقاومة ، وظل الوضع على هذا النحو في ايار ١٩٧٣ ، عندما امتنعت القاهرة عن إدانة الحكومة اللبنانية لدورها في المجابهة مع الفدائيين . ثم تدهورت العلاقات الى نقطة متدنية جديدة ، عندما قدم وزير الخارجية الدكتور أحمد حسن الزيات مشروعاً لانشاء دولة فلسطينية . ورغم جميع التأكيدات المناقضة ، فقد كانت المقاومة مقتنعة بأن الرئيس السادات يسعى الى ايجاد شخصية فلسطينية تكون مستعدة للتفاوض مع اسرائيل . وأخذت العلاقات بين مصر ومنظمة التحرير الفلسطينية تتجه بعد ذلك نحو التحسن . وأخبر السادات بعض زعماء « فتح » عن قراره باستئناف الحرب قبـل بضعة أيام من هجوم ٦ تشرين الأول ١٩٧٣ ، طالباً اليهم الاستعداد للانضمام الى المعركة . وفي كانون الثاني ١٩٧٤ ، أصر الرئيس السادات على أن يحضر عرفات توقيع اتفاق فك الارتباط مع اسرائيل .

ومع هذا ، فقد بـدأ النزاع من جديد في منتصف ١٩٧٤ ،

حول المصالحة مع الأردن وتمثيل الشعب الفلسطيني . واعترضت منظمة التحرير الفلسطينية على نص البيان المشترك الذي صدر بعد انعقاد القمة الثنائية بين الرئيس السادات والملك حسين في ١٦ ــ ١٨ تموز ، والذي ورد فيه : « صرح الطرفان بأن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي للفلسطينيين ، باستثناء الفلسطينيين المقيمين في المملكة الهاشمية الأردنية » . وأصدرت منظمة التحرير الفلسطينية بياناً أعلنت فيه أن البلاغ ينسف الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني ، ويمثل انحرافاً عن وجهة النظر العربية الرسمية بأن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد لجميع أبناء الشعب الفلسطيني . وانتقد البيان الحكومة المصرية بشكل سافر ، واعتبر موقفها الجديد مناقضاً للموقف الذي اتخذته في مؤتمر القمة في الجزائر ، والذي أكد الدور التمثيلي لمنظمة التحرير الفلسطينية . على ان المصريين تمكنوا من تصحيح موقفهم في مؤتمر ثلاثي عقد في ايلول ١٩٧٤ ، وضم سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية ومصر . وصدر في ٢٤ ايلول بيان مشترك يتضمن قراراً « بالاستمرار بتقديم الدعم الى منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ... » . ثم اشتركت مصر في مؤتمر القمة المعقود في الرباط في تشرين الأول ١٩٧٤ ، والذي ثبّت منظمة التحرير الفلسطينية في هذا الدور بالاجماع .

الفصل الثاني عشر

العراق: دعم الراديكالية

مرت العلاقات الفلسطينية العراقية بمراحل مختلفة منذ أن ظهرت المقاومة على المسرح العربي. ففي الأيام الأولى التي تلت تسلم حزب البعث العربي الاشتراكي السلطة في العراق في ١٩٦٨، كانت العلاقات مع المقاومة متوترة رغم التأييد العام لعملها ضد اسرائيل، الذي أعلنه مجلس قيادة الثورة. وعاد التوتر من جديد بسبب دعم العراق للعناصر المنشقة التي تعارض السياسة الحاضرة لمنظمة التحرير الفلسطينية بزعامة ياسر عرفات.

ساهمت في هذا التوتر الحالة الداخلية في العراق، والنزاعات المتفشية في العالم العربي. وكان حزب البعث العربي الاشتراكي معزولاً عن الشعب، يمارس السلطة من دون دعم من أي حزب آخر. وكان النزاع مع الأكراد على أشده. وبالاضافة الى ذلك، وصف الحزب الشيوعي العراقي (اللجنة المركزية) حزب البعث بالفاشية، ثم أن الحزب المنافس، الحزب الشيوعي العراقي (القيادة العامة) بزعامة عزيز حاج، كان مشغولاً بمجابهة مسلحة مع النظام. وفي هذا الجو، كانت زعامة حزب البعث تخشى نشاط المقاومة، خصوصاً انه كانت لبعض منظمات المقاومة روابط تقليدية مع بعض أحزاب المعارضة العراقية. وكان العراق

في حالة خلاف مع سوريا ومصر ، ويرتاب بالاتصالات القائمة بين المقاومة وهاتين الدولتين .

في هذا المناخ الذي كان يفتقر الى الثقة التامة ، أرسل أمين سر مجلس قيادة الثورة شفيق الدراجي مذكرة الى المقاومة ، في نيسان ١٩٦٩ ، تبين وضع المقاومة الحالي والمستقبلي في البلاد . وأشارت المذكرة الى أن منظمات المقاومة قد رفضت من قبل تنسيق نشاطها مع جبهة التحرير العربية (منظمة أسسها حزب البعث العراقي) وتصرفت في عدة مناسبات من دون اعلام مديرية الاستخبارات العسكرية . وتضمنت هذه النشاطات كما تقول المذكرة : ١ً — إقامة مهرجانات والدعوة الى التظاهرات والتجمعات . ٢ً — القيام بحملات جباية مالية . ٣ً — التدخل في شؤون المنظمات الطلابية . ٤ً — إيجـــاد منظمات عراقية سياسية . ٥ً — فتح مكاتب لمنظمات المقاومة . وأضافت المذكرة العراقية أن المقاومة ارتكبت انتهاكات خطيرة جديدة ، تضمنت التعدي على المواطنين العراقيين ، وظهور رجال المقاومة في شوارع المدينة بلباس الميدان ، الأمر الذي مكّن أتباع الزعيم الكردي مصطفى البرازاني والزعيم الشيوعي عزيز الحاج من انتحال صفة رجال المقاومة في عملياتهم التخريبية ضد الدولة — كما تقول المذكرة .

وحددت المذكرة شروط وجود المقاومة مستقبلاً في العراق كما يلي : أ — تعيين مقر مسؤول عن حل مشاكل المنظمات الفدائية ، وفيه خفارة . ب — تثبيت مقرات المنظمات الفدائية بمعدل مقر واحد لكل منظمة في العراق . ج — حظر ظهور رجال المقاومة بلباس الميدان في شوارع المدينة . د — تعهد المقاومة بأنها لن تجري أي اتصال مع أي حزب سياسي عراقي . هـ — حظر حملات جباية الأموال من قبل المقاومة . و — نقل مخيمات تدريب المقاومة من المدن وإقامتها قرب

الحدود مع الأردن . وأخيراً رفضت المذكرة العراقية شرعية وجود المقاومة في العراق ، مشددة على أن مكان المقاومة الصحيح هو « في ميدان المعركة ضد العدو الاسرائيلي » ، أي في الأردن .

واستمر التوتر الفلسطيني العراقي طوال السنة التالية . ثم ازداد شدة بسبب موقف القوات المسلحة العراقية في الأردن في ايلول ١٩٧٠ ، في أثناء المجابهة بين الملك حسين والمقاومة . فعلى رغم نداءات المقاومة ، بقيت القوات العراقية محايدة – بالمقارنة مع التدخل السوري المباشر في القتال . وكانت ردة فعل المقاومة شديدة ضد هذا الموقف . وتدهورت العلاقات الى حد أن السلطة العراقية رفضت ان تدفع رواتب قوات القادسية الفلسطينية المتمركزة في العراق ، عندما أرسل مجلس قيادة الثورة في حزيران ١٩٧١ مذكرة ثانية الى المقاومة مع تفاصيل تحدد القيود الجديدة المفروضة على نشاطها . وتضمنت المذكرة ثلاث نقاط نصّت على أن يجري تبليغ السلطات عن : ١ً – أسماء المواطنين العراقيين الذين تقدموا بطلبات للانضمام الى المقاومة . ٢ً – جميع التوجيهات الهامة الصادرة الى منظمات المقاومة ، مسبقاً . ٣ً – جميع النشرات التي تصدر في العراق .

وكان هذا هو الحد الأدنى الذي وصلت اليه العلاقات بين العراق والمقاومة . ثم بدأت العلاقات بالتحسن بعد ذلك بوقت قصير . ويرجع ذلك الى عدة عوامل أهمها : انفراج الحالة الداخلية على اثر الاتفاق مع الأكراد ، وهزيمة عزيز الحاج ، وتشكيل جبهة وطنية مع الحزب الشيوعي العراقي (اللجنة المركزية) . وساعد كل ذلك على إعادة ثقة الحكومة في تعاملها مع المقاومة . وهناك عامل آخر ساعد على التقارب . ويتمثل هذا العامل في تعقد علاقات المقاومة مع الدول العربية «التقدمية» ، بعدما تسلم الرئيس حافظ الأسد السلطة في سوريا ، وبعدما قام الرئيس

السادات بمبادرات جديدة سعياً وراء تسوية سلمية للنزاع العربي ـ الاسرائيلي . وشجعت هذه التطورات العراقيين ، فصمموا على إعادة النظر في موقفهم من العالم العربي، بما في ذلك موقفهم من المقاومة . وكان أول ما فعلوه في هذا الاتجاه ، الدعوة الى مؤتمر للقوى العربية الداعمة للمقاومة . ثم عززوا ذلك بإجراءات داخلية متعددة تتعلق بالفلسطينيين . واتخذ مجلس قيادة الثورة قراراً سمح للمواطنين العراقيين العاملين في المؤسسات العامة والخاصة بالانضمام الى المقاومة ، من دون ان يفقدوا حقوقهم ورواتبهم كمستخدمين عاملين . وعومل الفلسطينيون معاملة مساوية للمواطنين العراقيين في أمور الاستخدام . وصار الطلاب الفلسطينيون يتمتعون بامتيازات المنح الدراسية مثل زملائهم العراقيين . وفي مطلع ١٩٧٢ ، أسس مجلس قيادة الثورة صندوقاً لاعانة عائلات رجال المقاومة الذين يقتلون في العمليات ، كما أعلن أن جوازات السفر العراقية ستمنح لأي فلسطيني عند الطلب . وساعد تأميم شركة نفط العراق ، في حزيران ١٩٧٢ ، على ازالة جميع العوائق المتبقية في طريق تعاون واسع بين المقاومة والنظام العراقي . واعتبرت قيادة المقاومة أن التأميم عمل ثوري يستوجب الدعم من دون تحفظ ، وانه قد ازال كل شك ساورها من جراء عدم التحرك العراقي في أثناء الازمة في الأردن . وقوى التأميم فكرة عقد مؤتمر للقوى العربية المساندة للثورة الفلسطينية ، فجرت الاستعدادات له في الصيف ، وانعقد المؤتمر في بيروت في تشرين الثاني ١٩٧٢ .

وكان التمثيل العراقي في المؤتمر قوياً الى درجة جعلت سوريا تسحب وفدها وتعلن أن الاجتماع تحوّل من تأييد الثورة الفلسطينية الى تأييد البعث العراقي . لكن الاجتماع استمر وانتهى بتشكيل أمانة عامة يترأسها كمال جنبلاط ، زعيم الحزب التقدمي الاشتراكي في لبنان .

وكان مؤتمر بيروت نقطة تحوُّل هامة في العلاقات بين المقاومة والسلطات العراقية . وتلت ذلك سلسلة من الاجتماعات بين ممثلين عن الطرفين ، كان اهمها اجتماع الرسميين العراقيين وجهاً لوجه مع زعيم المقاومة ياسر عرفات ورئيس الجبهة الشعبية الديموقراطية نايف حواتمه . وكانت لهذه الاجتماعات نتائج متعددة هي : ١ً – قرر العراق زيادة مساعدته المالية للمقاومة (تم تقديم مساعدة ، وقدرها اربعة ملايين دينار عراقي ، في شباط ١٩٧٣ ، عندما كانت المقاومة تعاني ازمة مالية حادة) . ٢ً – لعب العراق دوراً في المصالحة بين المقاومة والاتحاد السوفياتي ، وساعد في تقريب مواقف الطرفين . ٣ً – فتحت المطارات العراقية لاستلام شحنات أسلحة المقاومة من الخارج (كان السوريون قد صادروا كميات كبيرة من الأسلحة مرسلة الى المقاومة من قبل بعض دول الكتلة الشرقية) . ٤ً – رفعت جميع القيود على نشاط المقاومة في العراق ، بما في ذلك الشروط الخاصة بمنع الاتصال مع الأحزاب السياسية العراقية .

وقررت المقاومة من جهتها إنشاء « لجنة سياسية » لتنسيق نشاط جميع منظمات المقاومة في العراق ، ولتسهيل التعامل مع الحكومة . وضمت هذه اللجنة كلاً من « فتح » ، والجبهة الشعبية ، والجبهة الشعبية (القيادة العامة) ، والجبهة الشعبية الديموقراطية ، وجبهة التحرير العربية . وأدت اجتماعات المقاومة مع العراقيين الى وقوف الحركة الى جانب العراق في مناسبتين من نزاعه مع فرقاء آخرين . فقد فتحت منظمات المقاومة في سوريا ولبنان مخيمات لتدريب الثوار الايرانيين العاملين على إسقاط الشاه ، وتم بعد ذلك إعدام عدد من هؤلاء في طهران بتهمة حضور دورات تدريبية في مثل هذه المخيمات . وعندما اشتد النزاع على الحدود بين العراق والكويت ، لعبت المقاومة دوراً هاماً في المساعدة على حل الازمة .

السادات بمبادرات جديدة سعياً وراء تسوية سلمية للنزاع العربي - الاسرائيلي . وشجعت هذه التطورات العراقيين ، فصمموا على إعادة النظر في موقفهم من العالم العربي، بما في ذلك موقفهم من المقاومة . وكان أول ما فعلوه في هذا الاتجاه ، الدعوة الى مؤتمر للقوى العربية الداعمة للمقاومة . ثم عززوا ذلك بإجراءات داخلية متعددة تتعلق بالفلسطينيين . واتخذ مجلس قيادة الثورة قراراً سمح للمواطنين العراقيين العاملين في المؤسسات العامة والخاصة بالانضمام الى المقاومة ، من دون ان يفقدوا حقوقهم ورواتبهم كمستخدمين عاملين . وعومل الفلسطينيون معاملة مساوية للمواطنين العراقيين في أمور الاستخدام . وصار الطلاب الفلسطينيون يتمتعون بامتيازات المنح الدراسية مثل زملائهم العراقيين . وفي مطلع ١٩٧٢ ، أسس مجلس قيادة الثورة صندوقاً لاعانة عائلات رجال المقاومة الذين يقتلون في العمليات ، كما أعلن أن جوازات السفر العراقية ستمنح لأي فلسطيني عند الطلب . وساعد تأميم شركة نفط العراق ، في حزيران ١٩٧٢ ، على ازالة جميع العوائق المتبقية في طريق تعاون واسع بين المقاومة والنظام العراقي . واعتبرت قيادة المقاومة أن التأميم عمل ثوري يستوجب الدعم من دون تحفظ ، وانه قد ازال كل شك ساورها من جراء عدم التحرك العراقي في أثناء الازمة في الأردن . وقوى التأميم فكرة عقد مؤتمر للقوى العربية المساندة للثورة الفلسطينية ، فجرت الاستعدادات له في الصيف ، وانعقد المؤتمر في بيروت في تشرين الثاني ١٩٧٢ .

وكان التمثيل العراقي في المؤتمر قوياً الى درجة جعلت سوريا تسحب وفدها وتعلن أن الاجتماع تحوّل من تأييد الثورة الفلسطينية الى تأييد البعث العراقي . لكن الاجتماع استمر وانتهى بتشكيل أمانة عامة يترأسها كمال جنبلاط ، زعيم الحزب التقدمي الاشتراكي في لبنان .

وكان مؤتمر بيروت نقطة تحوُّل هامة في العلاقات بين المقاومة والسلطات العراقية . وتلت ذلك سلسلة من الاجتماعات بين ممثلين عن الطرفين ، كان اهمها اجتماع الرسميين العراقيين وجهاً لوجه مع زعيم المقاومة ياسر عرفات ورئيس الجبهة الشعبية الديموقراطية نايف حواتمه . وكانت لهذه الاجتماعات نتائج متعددة هي : ١ً – قرر العراق زيادة مساعدته المالية للمقاومة (تم تقديم مساعدة ، وقدرها اربعة ملايين دينار عراقي ، في شباط ١٩٧٣ ، عندما كانت المقاومة تعاني ازمة مالية حادة) . ٢ً – لعب العراق دوراً في المصالحة بين المقاومة والاتحاد السوفياتي ، وساعد في تقريب مواقف الطرفين . ٣ً – فتحت المطارات العراقية لاستلام شحنات أسلحة المقاومة من الخارج (كان السوريون قد صادروا كميات كبيرة من الأسلحة مرسلة الى المقاومة من قبل بعض دول الكتلة الشرقية) . ٤ً – رفعت جميع القيود على نشاط المقاومة في العراق ، بما في ذلك الشروط الخاصة بمنع الاتصال مع الأحزاب السياسية العراقية .

وقررت المقاومة من جهتها إنشاء « لجنة سياسية » لتنسيق نشاط جميع منظمات المقاومة في العراق ، ولتسهيل التعامل مع الحكومة . وضمت هذه اللجنة كلاً من « فتح » ، والجبهة الشعبية ، والجبهة الشعبية (القيادة العامة) ، والجبهة الشعبية الديموقراطية ، وجبهة التحرير العربية . وأدت اجتماعات المقاومة مع العراقيين الى وقوف الحركة الى جانب العراق في مناسبتين من نزاعه مع فرقاء آخرين . فقد فتحت منظمات المقاومة في سوريا ولبنان مخيمات لتدريب الثوار الايرانيين العاملين على إسقاط الشاه ، وتم بعد ذلك إعدام عدد من هؤلاء في طهران بتهمة حضور دورات تدريبية في مثل هذه المخيمات . وعندما اشتد النزاع على الحدود بين العراق والكويت ، لعبت المقاومة دوراً هاماً في المساعدة على حل الازمة .

وفي سياق وضع استراتيجية مشتركة متفق عليها بين العراقيين والفلسطينيين ، أعطى الطرفان الأفضلية لتشكيل جبهة شرقية لمواجهة اسرائيل ، على ان تضم هذه الجبهة المقاومة والعراق وسوريا . وكانت المقاومة قد بذلت الكثير من الجهود للتوفيق بين وجهات نظر هاتين الدولتين . ويبدو ان احد اهداف الجبهة كان الاطاحة بحكم الملك حسين في الأردن .

وأظهرت الازمة بين السلطات اللبنانية والمقاومة الفلسطينية، في ايار ۱۹۷۳ ، مدى التحسن الذي بلغته علاقات المقاومة مع العراق . فعندما أراد العراق التوسط بين الطرفين المتنازعين أوفد الرئيس أحمد حسن البكر الى بيروت عضو مجلس قيادة الثورة عبد الخالق السامرائي الذي لعب في السابق دوراً فعالاً في حل الخلافات العراقية مع المقاومة . فوضع السامرائي جميع امكانات بلده تحت تصرف المقاومة ، وفوضها باتخاذ إجراءات تكفلها العراق . وعندما تجددت الاشتباكات في لبنان ، كان لسفر المبعوث العراقي الى دمشق مغزى كبير في إطار تنسيق المواقف مع سوريا . وهناك ظاهرة دعم أخرى للمقاومة ، تمثلت في مساهمة العراق بمبلغ مئة الف دينار لتعويض خسائر الفلسطينيين خلال الاشتباكات في لبنان .

وبعد حرب تشرين الأول ۱۹۷۳ ، أعلن العراق معارضته لاقامة دولة فلسطينية في غزة والضفة الغربية ، واقترح بدلاً من ذلك انشاء « جبهة رفض » مع المقاومة وليبيا ، فحصل على موافقة الجبهة الشعبية ، والجبهة الشعبية (القيادة العامة) . وقطع العراق اعانته المالية الى كل من « فتح » والجبهة الشعبية الديموقراطية اللتين اعلنتا موافقتهما على انشاء الدولة الفلسطينية ، على أية أرض فلسطينية يتم تحريرها .

منذ ذلك التاريخ ، أخذت العلاقات بين المقاومة والعراق تتدهور

باضطراد . واشتد هذا التدهور بسبب النشاطات التي قام بها ابو نضال الممثل الرسمي السابق لـ « فتح » في العراق، والذي كانت آراؤه منسجمة مع آراء « جبهة الرفض »، والذي وجد نفسه نتيجة لذلك محروماً من صفته الرسمية ومحكوماً عليه بالموت من قبل « فتح » . وأصرت السلطات العراقية على رفضها تسليمه أو قبول أي ممثل رسمي بدلاً عنه . وأدى هذا الموقف الى ازدياد التوتر بين النظام ومنظمة التحرير الفلسطينية ، ثم حصل تدهور جديد في العلاقات في أواخر العام ١٩٧٤ ، عندما اتهمت منظمة التحرير الفلسطينية العراق بالتواطؤ في اختطاف طائرة الخطوط الجوية البريطانية في دبي . ونفى بيان أذاعته إذاعة « صوت فلسطين » في الجزائر علاقة منظمة التحرير الفلسطينية بالحادث، وألقى اللوم على عاتق « افراد عملاء وخونة ... لاقوا تشجيعاً من قبل الحكومة العميلة في العراق » . وكانت القيادة الفلسطينية تحس بغضب شديد إزاء توقيت الحادث الذي أتى في أعقاب النجاحات الديبلوماسيّة لمنظمة التحرير الفلسطينية في الأمم المتحدة . والحقيقة أن اختطاف الطائرة فسر وكأنه محاولة متعمدة لطمس ذلك النجاح، ونسف ما أحرزته منظمة التحرير الفلسطينية من زعامة في الساحة الدولية . واتهم النظام العراقي، وعلى الأخص صدام حسين، بالتآمر لتمزيق الوحدة الفلسطينية وتحطيم الثورة عن طريق نشاطات « عملاء ومأجورين » يتزعمهم ابو نضال . كما اتهم صدام حسين نفسه بأنه « عميل للاستخبارات الامبريالية » .

ورغم اختفاء هذا النزاع الخاص من الواجهة ، فإن التباعد مستمر بين العراق والقيادة الفلسطينية ، وليس في الجو ما يشير الى التخفيف من حدته . ولا شك في أن تقارب المقاومة مع النظام العراقي مرهون الى حدٍ كبير بزوال الانقسامات داخل منظمة التحرير الفلسطينية نفسها .

الفصل الثالث عشر

الاردن: مصالح متضاربة

بعد معارك أيلول ١٩٧٠ بين السلطات الأردنية والمقاومة الفلسطينية مرّت العلاقات الفلسطينية ـ الأردنية بفترة مضطربة من الأزمات، تلتها مفاوضات ومحاولات غير ناجحة للوصول الى صيغة للتعايش الدائم. وقد أبرم الطرفان الأردني والفلسطيني بعد معارك ايلول مباشرة اتفاقاً عرف باسم «اتفاق القاهرة» الذي وافق على وجود المقاومة وحرية حركتها في الأردن، وأعطى حكومة عمان حق الاشراف على أمور الأمن الداخلي. ورغم ذلك، فإن تفسير الأردن لنص الاتفاق، كان يرتكز على منع عودة المقاومة الى أي من المناطق التي احتلها الجيش في أثناء معارك ايلول. وقامت السلطات الأردنية بتفتيش في الزرقاء والكرك بحثاً عن الأسلحة، فاعتقلت عدداً من رجال المقاومة بتهمة حمل السلاح، ومنعت تحرك المقاومة في ضواحي عمان التي كانت قبل المعارك تحت سيطرتهم. وردت المقاومة على هذه الاجراءات بمنع دخول السلطات الى بعض المناطق في العاصمة، واغلاق أحد مراكز الشرطة. وساد جو من القلق في البلاد، فحصلت عدة اصطدامات محدودة في جميع أنحاء البلاد، مما دعا لجنة الوساطة العربية، برئاسة رئيس الحكومة التونسي السابق الباهي الأدغم، الى التدخل وفرض اتفاق جديد (اتفاق

عمان او بروتوكول عمان) كانت أهم نقاطه : ١ً – جمع الأسلحة من المليشيا وخزنها في أماكن معينة تتمتع بالحصانة التامة . ٢ً – جمع السلاح من المليشيا الشعبية الأردنية التي كان يسيطر عليها الجيش . ٣ً – نزع الصبغة العسكرية عن جميع مخافر الأمن ، وإزالة نقاط التفتيش في العاصمة .

ولاقى جمع الأسلحة معارضة شديدة داخل المقاومة التي يرى أعضاؤها في حمل السلاح رمزاً لمتابعة النضال ولمقدرتهم على حماية أنفسهم . ومن المعتقد أن هذا هو السبب الذي أدّى الى فشل الاتفاق في وضع حد للقتال . وحدثت اصطدامات في جرش في ٦ كانون الأول ١٩٧٠ ، وفي السلط في ٢٥ منه ، وفي الرصيفة في ٩ كانون الثاني ١٩٧١ ، وفي هملان (أحد أحياء عمان) في ١١ شباط ، وفي اربد في ٢٦ آذار . واستطاع النظام الأردني خلال هذه الأشهر تقوية وضعه ، فتوصل الى احتواء المقاومة سياسياً وجغرافياً .

وعندما انسحبت لجنة الوساطة من الأردن ، ازداد الاقتناع بأن التعايش بين المقاومة والنظام الأردني أمر مستحيل . وصرح اللواء المصري أحمد حلمي المسؤول عن هيئة مراقبة وقف اطلاق النار ، في شباط ١٩٧١ ، أن إمكانية تجدد القتال باقية نظراً إلى أنّ الاتفاقات الهادفة الى حل الأزمة لم تطبق بكاملها . ونحى باللائمة بنوع خاص على السلطات الأردنية لاقامتها مخافر جديدة في ضواحي عمان منذ ايلول ، ورفضها قبول الوثائق المعتمدة من اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، وفقاً لأحكام بروتوكول عمان ، وتأخرها في الافراج سواء عن الفدائيين أو عن الأسلحة الثقيلة التي استولت عليها خلال المعارك ، وامتناعها عن تسليم عدد من المراكز الى الفدائيين ، كما جرى الاتفاق سابقاً . ورداً على استمرار حملة الجيش ضد مراكز المقاومة، قررت المقاومة اللجوء

الى ضرب الموارد الاقتصادية والعسكرية في البلاد . وظهرت نتائج هذه السياسة لأول مرة في ٢٩ آذار ١٩٧١ ، خلال معارك اربد ، عندما نسفت المقاومة جسرين . وفي الأسابيع التالية جرى تخريب خط للسكة الحديدية وانبوب نفط وتعطيل طائرة في مطار المفرق ، بواسطة قذائف المدفعية . فحتى السادس من نيسان ، كانت تمّت ١٨ عملية من هذا النوع . وفي هذه المرحلة كانت المقاومة قوية الى الحد الذي تستطيع فيه إرغام النظام على تخفيف ضغطه الى حد ما ، لكنها بدلاً من ذلك اتخذت خطوة غير منتظرة، وهي قبول اتفاق جديد مع السلطات . وكانت الناحية الجوهرية للاتفاق انسحاب رجال المقاومة والمليشيا مع اسلحتهم الثقيلة من عمان ، في مقابل الافراج عن جميع رجالها المعتقلين بتهم حمل السلاح او استعماله .

وأعلنت وكالات الأنباء هذا الاتفاق من العاصمة الأردنية في ٤ نيسان ، زاعمة أنها تلقته من « مصادر موثوقة » . إلا ان هذا الأمر نفاه فوراً ناطق باسم المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية الذي شدد على أن « لا تنازل ولا اتفاقات جديدة » . ورغم ذلك، وزع في بيروت، في اليوم التالي ، بيان باسم المجلس المركزي يعلن قرار الانسحاب من عمان . وفي ١٣ نيسان ، تم الانسحاب بالفعل . واتفق الجانبان الأردني والفلسطيني أيضاً على أن تقوم السلطات بالتفتيش عن الأسلحة والرجال بعد الانسحاب الكامل ، تحت اشراف مكتب الارتباط الذي أنشأه ممثلو النظام والمقاومة ولجنة الوساطة . وكانت الحركة الاسترضائية الدراماتيكية المفاجئة التي قامت بها المقاومة ، رغم استمرار القتال في شمالي الأردن ، مدعاة لتكهنات واسعة . وكان الشعور العام أن القرار الأول بضرب المصالح الأردنية قد اتخذه قسم من زعماء المقاومة الذين رفضوا امكانية التعايش ، واعتبروا المجابهة أمراً لا مناص

منه ، إن ارادت المقاومة المحافظة على مواقعها في الأردن . وتقدم جماعة آخرون بعد ذلك بفكرة ، وهي ان الانسحاب من العاصمة قد يضع حداً للاصطدامات مع الجيش .

ولم يستتب السلام بعد ذلك . ففي مطلع حزيران بدأت القوات المسلحة الأردنية عمليات محدودة ضد قواعد المقاومة في الشمال ، وصرح رئيس الوزراء وصفي التل : « سنطهر الصفوف كل الصفوف من اولئك الذين يحترفون الأجرام تحت ستار الفداء ، لننقذ الفداء نفسه مما يراد به من شرور . وفي سبيل ذلك ، لن يكون هناك تردد ولا تغاضي ولا تسويات » . وتعرضت مواقع المقاومة في جرش وعجلون ومخيم غزة للاجئين ، للقصف في الخامس من تموز . وكان هذا القصف تمهيداً لهجوم عام بدأ في الثالث عشر منه ودام اربعة ايام . فاحتلت القوات الأردنية مخيم غزة ، وبدأت بمؤازرة السلاح الجوي عملية تمشيط ضد المعاقل المتبقية ، حتى انتهى الأمر بانتصار النظام . وأعلن الناطق الرسمي في عمان أن اتفاقي القاهرة وعمان أصبحا لاغيين . وفي ١٩ تموز استتب الوضع في الأردن لمصلحة السلطة بشكل مكّن رئيس الحكومة وصفي التل من التصريح بأن قواعد الفدائيين في الأردن لم يعد لها وجود .

أمام هذه الهزيمة الحاسمة تقريباً ، أرسلت منظمة التحرير الفلسطينية وفوداً الى عدد من العواصم العربية تطالب بطرد الأردن من الجامعة العربية ، والاعتراف باللجنة التنفيذية ممثلاً وحيداً للشعب الفلسطيني ، وحماية الفلسطينيين في الضفة الشرقية . وفي الوقت نفسه ، بدأ مجهود مشترك سعودي – مصري للوساطة . وكان هذا المجهود قد نوقش في حزيران قبل المعارك الأخيرة ، خلال اجتماع الملك فيصل والرئيس السادات في القاهرة . وكان في الواقع قد ساد شعور في بعض الأوساط

أن الحسين وقّت معركة جرش وعجلون ليلغي اتفاقي القاهرة وعمان ويضمن انهما لم يعودا يشكلان اساساً لمفاوضات جديدة . وبدأت المبادرة السعودية – المصرية بقيام الدكتور حسن صبري الخولي، الممثل الشخصي للرئيس السادات ، بزيارة جدة وعمان ، حيث سبقه مبعوث الملك فيصل عمر السقاف . وكان كلا المبعوثين ينوي الدعوة الى مؤتمر لمناقشة الوساطة ضمن إطار وثيقة عمل أعدها الملك فيصل والرئيس السادات . وكانت هذه الوثيقة تقضي بتعهد عمان بتنفيذ اتفاقي القاهرة وعمان ، في مقابل حل منظمات المقاومة السرية ، وتعهد المقاومة بوقف كل نشاط يمكنه أن يعرض أمن الأردن واستقراره للخطر .

واضطر الأردن للتجاوب مع لجنة الوساطة لسببين : اولهما رعايتها من قبل السعودية، والثاني رغبة الأردن في استعادة المعونة المالية من ليبيا والكويت . ورفضت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية في بادئ الأمر المشاركة في الحوار مع النظام الأردني ، إلا أنها قبلت بعد ذلك مبدأ الوساطة ووثيقة العمل المشتركة . وقام حول الموضوع خلاف شديد بين « فتح » والصاعقة من جهة ، وداخـــل « فتح » نفسها من جهة اخرى . ولم يتخذ قرار حول هذه المسألة حتى مطلع أيلول ، أي عندما صوتت اللجنة التنفيذية على إرسال وفد الى جدة ، مقرّ المباحثات المقترحة . وبدأت المباحثات في ١٥ ايلول ١٩٧١ ، فاعلن الطرفان مبدئياً قبولهما ورقة العمل . لكن الأردنيين سحبوا هذه الموافقة بعد ذلك ، وطلبوا مناقشة الشعار الذي رفعته المقاومة لاسقاط النظام . وأجابت المقاومة مؤكدة أنه لن يكون ثمة وجود للمقاومة في الأردن ، خارج إطار منظمة التحرير الفلسطينية . عند هذه المرحلة تدخل الملك فيصل، فاعلن الجانب الأردني ، قبوله ورقة العمل . وعندما اجتمع الوفدان للمرة الأولى ، أصرت المقاومة على صلاحية اتفاقي القاهرة وعمان ،

بينما أصر الأردنيون على أن تجري المباحثات على أساس الوضع الراهن . ثم طالبوا بنقـل الجلسات التالية الى عمان . وفي آخر الأمر رفضوا اتفاق عمان . وفي ٢٤ أيلول ١٩٧١ ، عاد الوفد الأردني الى بلاده . ولكنه ، في مذكرة أصدرها قبل عودته ، ذكر ان اتفاقية عمان هي من جملة الاتفاقات التي كان هدفها إيقاف القتال بين الثورة والنظام . وقد استنفذت أغراضها ، ولذلك ، فإن العودة الى اتفاقية عمان مستحيلة عملياً . واذا كان الهدف صيانة المقاومة ، فلا بدّ ان تكون اردنية المنشأ والهدف ، وهدف الأردن هو المحافظة على العمل الفدائي الصحيح ضمن سيادة الدولة من خلال اتفاقية جديدة » .

بعد ذلك بثلاثة أيام غادر الوفد الفلسطيني جدة . وكانت المذكرة الأردنية بالتأكيد إعلاناً بفشل المبادرة السعودية ـ المصرية . وبما أن الجولة الأولى من المباحثات قد انهارت بسبب موقف الجانبين من اتفاق عمان ، فقد كان تجددها يتوقف على تنازل أحد الطرفين ، أو على تبدل شروط جهود الوساطة . فتمّ الأمر الثاني في البداية . وبناء على معلومات مستقاة من مصادر المقاومة ، اجتمع الرسميون الأردنيون والمصريون في القاهرة ، فتوصلوا الى إعداد ورقة عمل جديدة أبلغت الى رئيس الوزراء وصفي التل في عمان . وفي العاشر من تشرين الأول توجه وفد أردني الى جدة مرة أخرى ، وهو واثق من أن ورقة العمل الجديدة تشكل أساساً لمباحثات جديدة .

تضمنت الوثيقة السعودية ـ المصرية النقاط التالية :

١ً ـ إن منظمة التحرير الفلسطينية تمثل المقاومة . لكن يجب ان لا يُثار أمر تمثيل الشعب الفلسطيني نفسه في الوقت الحاضر (أرضت هذه النقطة الأردن الذي كان اعتراضه الرئيسي على اتفاق عمان موجهاً ضد المادة التي اعترفت رسمياً بحق المقاومة في تمثيل الشعب الفلسطيني) .

٢ً – ان يتمركز رجال المقاومة في مخيمات معينة ، وان يقوموا بنشاطهم الدعائي والاعلامي داخل هذه المخيمات .

٣ً – ان يتم نشاط المقاومة العسكري بالتنسيق مع الجيش الأردني .

٤ً – ان يكون الاتفاق ملزماً لمنظمات المقاومة التي رضيت بالوساطة : أي الصاعقة ، و « فتح » ، وجيش التحرير الفلسطيني .

ثم صدرت ورقتا عمل أُخريان : قدمت المملكة العربية السعودية أولاهما بعدما أجرى وصفي التل مشاورات مع الملك فيصل . وتضمنت هذه الورقة معظم مواد ورقة العمل الأردنية – المصرية . وقدم الثانية زعيم المقاومة ياسر عرفات في الرياض في ١٥ تشرين الأول ١٩٧١ ، تحت عنوان « مذكرة توضيحية لورقة العمل السعودية – المصرية » . وقبلت المقاومة في هذه الورقة التعديلات التي اقترحتها المملكة العربية السعودية ، ولكنها طرحت تعديلين هما : يجب أن تحصر المقاومة في « مناطق » لا في « مخيمات » ، وان أي اتفاق يتم التوصل اليه ، يمكن قبوله في ما بعد من قبل منظمات لم تكن وافقت أصلاً على الوساطة .

وكان أهم تقدُّم ذي مغزى يتمثل في موافقة عرفات على تعديل اتفاق عمان ، بالاضافة الى قبوله ورقة العمل السعودية – المصرية كأساس لمباحثات إضافية ، رغم التضحية التي فرضتها الورقة عليه في مسألة حق تمثيل الشعب الفلسطيني . وفي ١٩ تشرين الأول ١٩٧١ ، أعلن في عمان أن زعيم المقاومة وافق أيضاً على أربع نقاط من ورقة العمل المصرية – الأردنية ، تاركاً الموضوع الآخر للمناقشة . وفي اليوم ذاته ، أعلنت المملكة العربية السعودية أن لقاءً جديداً سيتم قريباً بين الوفدين الفلسطيني والأردني .

بدأت الجولة الثانية من المباحثات في ٨ تشرين الثاني ١٩٧١ ، واستمرت حتى ٢٦ منه . وبدأت المشاكل في الجلسة المشتركة الثانية ،

عندما قـدم الأردنيون مذكرة رفضها الجانب الفلسطيني واعتبرها إلغاء لا تعديلاً لاتفاق عمان . وبعد محاولات متكررة لمصالحة الوفدين ، غادر الوسيط المصري الدكتور حسن صبري الخولي جدة نظراً الى انتهاء الموعد المحدد للمباحثات ، وتبعه موفد المقاومة خالد الحسن . وهكذا فشلت المباحثات مرة ثانيـة . وعندما كانت الاجتماعات دائرة في جدة ، كانت العلاقات بين المقاومة والسلطات في الأردن تتدهور من جديد . فقد اكتشفت مخابئ أسلحة في عمان ، وحل الاتحاد العام لنقابات العمال الأردنية لأن زعماءه أعربوا عن تأييدهم للمقاومة ، وأخذت الحكومة تشكل منظماتها الخاصة كإجراء مضاد لمؤسسات المقاومة . وفي آخر تشرين الأول ١٩٧١ ، أفادت « فتح » أن مجموعة مقاومة تحمل الاسم نفسه قد أنشئت رسمياً بقيادة محمد عبد الهادي . وفي ٢٥ تشرين الثاني ١٩٧١ ، أعلن الملك حسين تشكيل « الاتحاد الوطني الأردني » كتنظيم سياسي وحيد في البلاد .

واتخذ ردّ فعل المقاومة أشكالاً متعددة ، منها تخريب أنابيب التابلاين التي يملكها الأميركيون والتي تنقل النفط السعودي الى شواطئ لبنان، وقصف فندق الأردن بالقنابل في عمان واصابته بأضرار جسيمة . وفي أواخر تشرين الثاني ، وبعـد فشل الوساطة في جـدة ، اصطدم الجيش مع المقاومة في شمالي اربد، فقتل نقيب وجرح رائد من قوات الأمن الأردنية . وفي ٢٨ تشرين الثاني ١٩٧١، أقدم ثلاثة فدائيين من مجموعة ايلول الأسود ، على اغتيال الرئيس وصفي التل في فندق شيراتون في القاهرة . وزاد هذا الحادث حدة التوتر في الأردن . ثم أطلقت النار على رئيس الوزراء الأردني زيد الرفاعي في منتصف كانون الأول، وكان آنذاك سفيراً في لندن، فجرح . ذلك لأنه كان، على ما قيل، موجوداً في غرفة العمليات في عمان في أثناء معارك شهر ايلول . واعلنت

ايلول الأسود مسؤوليتها عن هذا الحادث . وفي اليوم التالي مات اربعة اردنيين في جنيف عندما نسف مقر البعثة الديبلوماسية الأردنية . وأعلنت «حركة التحرير الوطنية الأردنية» مسؤوليتها عن هذه العملية وصرحت بأن الانفجار هو «رد انتقامي على خيانة النظام الأردني» .

وبقيت الحالة في الأردن على حالها في شهر آذار ١٩٧٢ ، عندما أعلن الملك حسين مشروعه لانشاء «المملكة العربية المتحدة» التي تضم الأردن والقطاعات الفلسطينية . ونصّ المشروع أن عمان ستكون عاصمة المملكة ، والعاصمة الاقليمية للضفة الشرقية للأردن ، في حين أن القطاع الفلسطيني يتألف من الضفة الغربية ، بالاضافة الى «جميع الأجزاء الأخرى» من فلسطين المحررة الراغبـــة في الانضمام (المقصود قطاع غزة) ، وتكون عاصمته القدس . وفي ما يلي المرتكزات الأساسية للصيغة المقترحة للمشروع :

١ً – تصبح المملكة الأردنية الهاشمية «مملكة عربية متحدة» وتسمى بهذا الأسم .

٢ً – تتكون المملكة العربية المتحدة من قطرين :

أ – قطر فلسطين : ويتكون من الضفة الغربية وأية أراضٍ فلسطينية أخرى يتم تحريرها ، ويرغب اهلها في الانضمام اليها .

ب – قطر الأردن : ويتكون من الضفة الشرقية .

٣ً – تكون عمان العاصمة المركزية للمملكة ، وفي الوقت نفسه تكون عاصمة لقطر الأردن .

٤ً – تكون القدس عاصمة لقطر فلسطين .

٥ً – رئيس الدولة هو الملك ، ويتولى السلطة التنفيذية المركزية ومعه مجلس وزراء مركزي . اما السلطة التشريعية المركزية ، فتناط بالملك وبمجلس يعرف باسم «مجلس الأمة» . ويجري انتخاب اعضاء

هذا المجلس بطريق الاقتراع السري المباشر ، وبعدد متساوٍ من الأعضاء لكل من القطرين .

٦ً – تناط السلطة القضائية المركزية « بمحكمة عليا مركزية » .

٧ً – للمملكة « قوات مسلحة » واحدة ، قائدها الأعلى الملك .

٨ً – تنحصر مسؤوليات السلطة التنفيذية المركزية في الشؤون ذات العلاقة بالمملكة ، كشخصية دولية واحدة ، وبما يكفل سلامة المملكة واستقرارها وازدهارها .

٩ً – يتولى السلطة التنفيذية في كل قطر ، حاكم عام من أبنائه ، ومجلس وزراء قطري ، من أبنائه ايضاً .

١٠ً – يتولى السلطة التشريعية في كل قطر مجلس يعرف باسم « مجلس الشعب » ، يتم انتخابه بطريق الاقتراع السري المباشر . وهذا المجلس هو الذي ينتخب الحاكم العام للقطر .

١١ – السلطة القضائية في القطر لمحاكم القطر ، ولا سلطان لأحد عليها .

١٢ – تتولى السلطة التنفيذية في كل قطر جميع شؤون القطر ، باستثناء ما يحدده الدستور للسلطة التنفيذية المركزية .

ومن الملاحظ أن هذا المشروع يسلّم بقيام شخصية فلسطينية تشمل الشعب الفلسطيني ، لكنه ينفي حق المقاومة في تمثيل هذا الشعب . واتخذ ردّ الفعل تجاه المشروع شكل نداء لمؤتمر شعبي فلسطيني ، عقد في القاهرة في ٦ نيسان ١٩٧٢ . وتلاه في ١١ منه انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني التاسع . فاتخذ المجلس قرارين هما المصادقة على برنامج سياسي لمقاومة المشاريع الراهنة ، وعلى برنامج تنظيمي يركز على الحاجة الى توحيد المقاومة وتحقيق الوحدة الوطنية الكاملة . وشكلت لجنة متابعة للاشراف على التدابير المتخذة في سبيل تحقيق هذه الغاية .

وبينما كانت منظمة التحرير الفلسطينية تعد العدة لهذا المؤتمر ، ورد من عمان ما يفيد أنَّ السلطات الأردنية قررت الدعوة الى مؤتمر مضاد . وقالت الصحيفة الأردنية « اخبـــار الأسبوع » ان عدداً من الزعماء الفلسطينيين ينوي بعد هذا المؤتمر تشكيل حزب سياسي فلسطيني في ضفتي الأردن ، يطرح نفسه بديلاً عن منظمة التحرير الفلسطينية . ولكن الحسين ألغى مؤتمره المضاد وألقى بدلاً عنه خطاباً ، في ١٠ ايار ١٩٧٢ ، أمـام حوالى ٢٠٠ من الوجهاء الفلسطينيين والأردنيين ممن يفترض أنهم يمثلون الضفة الغربية بكاملها . فكرر في خطابه التزامه بمشروع المملكة العربية المتحدة ، وأعلن تشكيل لجنة تقوم بدراسة إمكانية عودة جميع الذين غادروا البلاد في أثناء حوادث ايلول ١٩٧٠ ، بما في ذلك الفارين من الجيش والمحكومين غيابياً . وعلقت « فتح » على الخطاب بقولها إن « هذا العفو الملكي مضحك ومهين لذكاء الشعب » .

وفي تلك الفترة ، استمرت الاشتباكات العسكرية . فقامت المقاومة بعـــدة عمليات ضد أفراد النظام والاستخبارات ، بل ضد القوات الأردنيـــة المسلحة نفسها . وفي ٩ نيسان ١٩٧٢ ، وقعت في عمان انفجارات أدَّت الى نسف سيارات تخص نائبين في المجلس الوطني ، كما وقع انفجار قرب منزل قائد الجيش الأردني اللواء حابس المجالي . وقتل سائق الشريف ناصر بن جميل ، عندما نسفت سيارة الشريف . وحصل هجوم على موكب كان يحرس ولي العهد الأمير حسن دُمّرت على اثره عربتان . وأدى إعلان الملك حسين مشروعه الخاص ، في آذار ١٩٧٢ ، بإقامة المملكة العربية المتحدة الى قطع كل صلة باقية بين النظام وحركة المقاومة . وعندما أعلنت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين مسؤوليتها عن حادث إطلاق النار في مطار اللد يوم ٣٠ ايار ١٩٧٢ ، أدان الملك العملية ووصفها بأنها « جريمة دبرها عقل مريض » . وأخذ

النزاع داخل الأراضي المحتلة شكلاً عملياً ، وهو تصفية المقاومة للمتعاطفين مع الحسين . وقد نجا رئيس بلدية غزة رشاد الشوا بأعجوبة من إحدى هذه المحاولات للقضاء على حياته ، في ايلول ١٩٧٢ ، بعد وقت قصير من رجوعه من عمان ، حيث صرح بقبوله بمشروع المملكة العربيـة المتحدة وأعلن ان استفتاء سيجري في غزة لتقرير مستقبلها في حال قيام تسوية سلمية بين الأردن واسرائيل .

واتجهت دعاية المقاومة نحو جيش الملك . فأعلن مكتب « فتح » في بيروت أن مجموعة تعرف باسم « المنظمة الثورية داخـل القوات المسلحة الأردنيّة » وزعت منشورات تحثُّ فيها الجيش عـلى إسقاط النظام الملكي .

وظهرت خلافات قوية داخل المقاومة عند وصول أنباء عن محاولة جديدة للمصالحة مع الملك . ونشرت تلك الأنباء صحيفة « الرأي العام » الكويتية بتاريخ ١٣ آب ١٩٧٢ ، وجـــاء فيها أن وزير الخارجية السعودي عمر السقاف زار القاهرة وبيروت ، حاملاً خطة سعودية ــ أردنيـة لتدبير أمر عودة المقاومة الى الأردن وإعادة تنشيط الجبهة الشرقية . وبعد ذلك بستة ايام ، ذكرت تقارير أخرى أن المملكة العربية السعودية ومصر منهمكتان في بذل الجهود لتحسين العلاقات بين الأردن والمقاومة ، وأن زعيم المقاومة ياسر عرفات ، الذي وصل الى تونس من ليبيا في ١٧ آب ١٩٧٢ ، اجتمع بالرئيس بورقيبة وبالأمير فهد بن عبدالعزيز وزير الداخلية السعودي آنذاك . وعلى اثر ذلك ، سارعت اربع منظمات (الصاعقة ، والجبهة الشعبية ، والجبهة الشعبية الديموقراطية ، وجبهة التحرير العربية) الى إصدار بيان يؤكد أن الاتصالات الرامية الى الوساطة تشكل انتهاكاً غير انضباطي ، ولا يمكن الاقدام عليه من طرف واحد . على أن الناطق باسم منظمة التحرير الفلسطينية

نفى في ما بعد أن تكون المنظمات الأربع قد أصدرت بالفعل مثل هذا البيان .

وازدادت الأزمة حدة داخل حركة المقاومة ، عندما نشرت صحيفة « النهار » في ٢٦ آب ١٩٧٢ ، مقابلة مع نايف حواتمه ، زعيم الجبهة الشعبية الديموقراطية لتحرير فلسطين ، ذكر فيها أن أحد أجنحة « فتح » بزعامة خالد الحسن ، متورط في جهود الوساطة . وقال إن هذه الجهود قد بدأت منذ ٦ أشهر . ثم أصدر ياسر عرفات نفياً قاطعاً لجميع أنباء الوساطة ، لكنه أوضح أن الحسين بعث وفداً الى مصر وسوريا بغية عرض مساعدتهما في السعي الى المصالحة مع المقاومة، وأنه (أي عرفات) رفض مقابلة الوفد . ثم جاءت عملية ميونيخ لتضع حداً لجميع هذه الجهود .

في منتصف شهر تشرين الثاني ١٩٧٢ ، كانت هناك تقريباً حالة حرب بين الأردن والمقاومة ، عندما اعتقل في بيروت هشام عصفور مساعد الملحق العسكري في سفارة الأردن في لبنان والمكنى بعلي هاشم، ثم لطفي يوسف ، الذي كان يحمل معه صفيحة مليئة بالمتفجرات . وكشف هشام عصفور خلال التحقيق أن العميل الذي كان من المفروض أن يتسلم المتفجرات منه ، تلقى أوامر بنسف مكتب إعلام « فتح » في بيروت وبالتخطيط لاغتيال ابو يوسف أحد زعماء « فتح » والعقيد سعد صايل قائد لواء اليرموك . وفي ذلك الوقت ، أخذت الاشاعات تنتشر عن وقوع محاولة انقلابية في الأردن ، قامت بها عناصر عسكرية وطنية . ولم ترد معلومات قاطعة عن هذا الأمر حتى أواخر تشرين الثاني ، عندما أفادت تقارير صحافية أن منظمة سرية تخريبية تشكلت في الأردن بعد إعلان مشروع المملكة العربية المتحدة بقليل ، تهدف الى إسقاط النظام الملكي وإعلان الجمهورية وتعيين حكومة « اتحاد

وطني » . وأعلنت دولتان عربيتان تقدميتان دعمهما للمتآمرين .

واكتشفت المؤامرة في بيروت ، نتيجة لاتصالات جرت بين الدكتور سعيد دجاني (وزير اردني سابق ومدير بنك الاردن) وجهات عربية بشأن المحاولة الانقلابية . وتلت ذلك موجة واسعة من الاعتقالات ، نتج عنها اعتقال ٣٠٠ شخص بين مدنيين وعسكريين . وكان معظم العسكريين من اللواء الأربعين المدرع بأمرة العقيد رافع هنداوي . ووضع عدد من الزعماء السياسيين في الاقامة الجبرية . وذكر ان المنظمة نفسها مسؤولة عن عدد من الأعمال التخريبية في الأردن ، بما في ذلك انفجار قنبلتين . ورغم تصريح السلطات ، فإن هذين الانفجارين لم يكونا مرتبطين رسمياً بالمتآمرين . فقد حدث احدهما في مكتب التأشيرات في الزرقاء فقتل شرطياً ، في حين أدى الثاني الى مقتل ثلاثة أشخاص في مكان يقع بين الزرقاء وعمان . وأعلن رسمياً فشل الانقلاب في بيان صحافي للملك حسين ، في ٢٦ تشرين الثاني ١٩٧٢ ، قال فيه إن المنظمة السرية محدودة الحجم ، وان العقيد هنداوي الذي كان على اتصال مع صلاح خلف (ابو اياد) أحد زعماء « فتح » ، كان الضابط الوحيد في المؤامرة . وأضاف البيان أن المقاومة وليبيا كانتا وراء هذه المؤامرة .

ولم تحدث تطورات أخرى في الوضع حتى شهر كانون الثاني ١٩٧٣ ، عندما أعلن معظم الوفود العربية في اجتماع لمجلس الدفاع العربي أنهم يحبذون حصول تحسن في العلاقات مع الأردن وتسوية مستقبل المقاومة بالنسبة الى عمان . وكان أهم عامل يكمن وراء هذا الموقف الجديد من الأردن هو المبادرة السلمية الأميركية المرتقبة ، وزيارة حسين القريبة الى واشنطن . وعلقت عدة حكومات عربية آمالاً كبيرة على هذه الجهود، وأرادت أن تعطي العاهل الأردني وضعاً

قوياً بفضل التضامن العربي ، يمكنه من افتتاح المفاوضات .

وخرجت الأردن من عزلتها السابقة نتيجة لهذه الآمال ، بينما أصيبت المقاومة بنكسة للسبب ذاته . وندد الوفد الفلسطيني الى مؤتمر الدفاع بزعامـة ابو يوسف النجار « بتضحية المقاومة في سبيل النظام الأردني » . ثم ظهرت صحة هذه الكلمات ، عندما تراجعت عمان بعـــد ذلك عن تصريحاتها داخل المجلس بأنها مستعدة لاحياء الجبهة الشرقية ودراسة عودة العمل الفدائي الى الأردن . وفي إشارة الى وجود المقاومة في الأردن ، قال وزير الخارجية الأردنية صلاح ابو زيد ، في ٣١ كانون الثاني ١٩٧٣ ، إن بلاده لن ترضى « بارجاع الساعة الى الوراء » . وفي ٣ شباط أكّد الحسين في مقابلة تلفزيونية رفضه السماح بعودة المقاومة أو تعليق مشروع المملكة العربية المتحدة، وأضاف أنه لن يسمح بدخول أية قوات الى الأردن ما لم تدفع الحكومات العربية المعنية جميع المساعدات التي أوقفت على اثر المعارك بين الأردن والمقاومة .

وفي ١٠ شباط ١٩٧٣ ، قبضت السلطات الأردنية على مجموعة من المقاومة تضم ١٧ رجلاً بعد اجتيازها الحدود الى داخل البلاد ، واتهمتها بالتخطيط لنسف أبنية حكومية في عمان . ونفت المقاومة التهمة ، وتسلم السفراء العرب في بيروت مذكرة من « فتح » تفيد بأن هدف المجموعة كان داخل الأراضي المحتلة . وزعمت هذه المذكرة أن هذا الاعتقال تم نتيجة للتواطؤ بين الأردن والاستخبارات الاسرائيلية . وبعد هذا الحادث بتسعة ايام، بث التلفزيون الأردني مقابلة مع قائد مجموعة المقاومة المعتقلة ، أبو داود ، الذي ذكر خلال هذه المقابلة أن مهمَّته كانت احتلال مبنى رئاسة مجلس الوزراء الأردني وخطف الوزراء وفقاً لمخطط وضعته حركة « فتح » بقيادة صلاح خلف

(ابو اياد)، إلا أن «فتح» أنكرت أن يكون الصوت الذي رافق الصورة هو صوت ابو داود. وعاد ابو داود الى الظهور على شاشة التلفزيون في ٢٥ شباط، بعد البدء بمحاكمته، فحثّ المقاومة على ان تقوم بعملياتها داخـل الأراضي المحتلة، واتهم «فتح» بالتحريض على المجابهة في ايلول ١٩٧٠. وفي ٤ آذار ١٩٧٣، اعلن في عمان ان حكماً بالاعدام صدر على المجموعة، وان هذا الحكم نال مصادقة الحكومة الأردنيـة والملك حسين نفسه. وساد الشعور بان هؤلاء سيعدمون في اقرب وقت.

وكان رد الفعل في العالم العربي على هذا الحكم شديداً. واشترك ملوك ورؤساء جمهوريات وزعماء سياسيون في مناشدة الأردن لتخفيف الحكم. وكان من بين الذين تدخلوا في هذه المسألة الملك فيصل، والرؤساء السادات وبورقيبة والأسد، والشيخ جابر الصباح امير الكويت، والرئيس اللبنـاني الأسبق كميل شمعون، والبطريرك الماروني السابق الكاردينال معوشي، وزعيم حزب الكتائب بيار الجميل، ورئيس الحزب التقدمي الاشتراكي كمال جنبلاط. ووردت رسالة في هذا الموضوع من الكرملين. فأجاب الحسين أمـير الكويت بأنه مستعد للنزول عند هذا الطلب، اذا تعهدت المقاومة بإنهاء «مؤامراتها ضد النظام» وقدمت ضمانة لذلك من قبل الدول العربية. لكن المقاومة وصفت هذا الاقتراح بأنه «ابتزاز سياسي»، وقالت ان القضية قضية مبدأ: «إن موقفنا من نظام عمان محدد منذ زمن طويل». ورغم ذلك، فقد خففت أحكام الاعدام، ولكن العلاقات بين المقاومة والأردن بقيت متوترة الى الحد الأقصى، حتى ان الفدائيين اتهموا عمان بالتواطؤ مع اسرائيل عندما اغار الكوماندوس الإسرائيلي على بيروت في ١٠ نيسان ١٩٧٣ وقتلوا ٣ من زعماء المقاومة.

لعل الكلمة الأخيرة ، على الأقل في الوقت الحاضر ، جاءت في تعميم وجهه الملك حسين الى الجيش وقوى الأمن في شهر ايار ١٩٧٣ وقال فيه : « في ما يتعلق بما يسمى المقاومة الفلسطينية ، فإن موقفنا واضح وكذلك موقفها منا . ان جراحنا لم تلتئم بعد ، ولن ننسى ان هذه الجراح حلت بأمتنا على يد المقاومة الفاسدة ... موقفنا من هذه المقاومة هو ان نتمنى حظاً سعيداً لمن يريده . أما في ما يتعلق بنا ، فليس لها حظ الظهور في أراضينا بزعامتها المشبوهة » .

وفي اعقاب المصالحة الأردنية مع سوريا ، ثم إعادة العلاقات والسفراء في ٤ تشرين الأول ١٩٧٣ ، أطلق الملك حسين سراح عدد من رجال المقاومة المسجونين بمن فيهم ابو داود وصالح رأفت أحد زعماء الجبهة الشعبية الديموقراطية ، وحاول الوصول الى اتفاق مع المقاومة حول المساهمة الفلسطينية في محادثات السلام في جنيف . ورغم ذلك ، فإن هذه المبادرات لم تؤد الى اية نتيجة . وفي مؤتمر القمة المنعقد في الجزائر بعد حرب ١٩٧٣ ، اعترفت جميع الدول العربية الأخرى بأن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني . وفي شباط ، زعم الحسين أن « فتح » وضعت مخططاً لاغتياله وإسقاط النظام الهاشمي . ورغم هذا كله، فقد سهلت آثار حرب تشرين الأول ١٩٧٣ في المنطقة حدوث تحرُّك ، فيما بدا انه حالة جمود يائس بين الأردن والفلسطينيين . وكان أحد آثار الحرب إبراز امكانية الوصول الى تسوية لأزمة الشرق الأوسط ، شريطة استعادة الفلسطينيين لحقوقهم . وبهذا أصبحت منظمة التحرير الفلسطينية جزءاً جوهرياً من عملية السعي وراء السلام . وتوجه الجهد العربي والدولي نحو تشجيع زعامة منظمة التحرير الفلسطينيّة للموافقة على « تسوية مرحلية » . ونتجت عن ذلك موافقة الفلسطينيين على السعي وراء أهداف تكتيكية —

أي الأهداف المشمولة ببرنامج النقاط العشر، هذا الذي أقر في جلسة حزيران من قبل المجلس الوطني الفلسطيني – والاستغناء موقتاً عن «الأهداف الاستراتيجية»، لدولة ديموقراطية في كامل فلسطين. ووصف الناطقون الرسميون الفلسطينيون في ما بعد الأراضي التي يمكن أن تشكل قاعدة للسلطة الوطنية الفلسطينية، فكان من ضمنها الضفة الغربية. وكانت جميع الدول العربية، باستثناء الأردن، مستعدة لتأييد إقامة شخصية فلسطينية في الضفة الغربية. على ان العديد من الزعماء العرب لم يكونوا تواقين الى إبعاد الأردن إبعاداً تاماً، ما داموا يشعرون بأن الأردن سيلعب دوراً في المفاوضات لاستعادة الضفة الغربية – حتى لو كان السبب في هذا الشعور اصرار اسرائيل على المفاوضة مع عمان، لا مع منظمة التحرير الفلسطينية.

وكان الملك حسين لا يمانع في لعب هذا الدور. لكنه وضع لذلك شروطاً، من بينها حق الأردن في المفاوضة لاستعادة الضفة الغربية، على أن تمثل منظمة التحرير الفلسطينية الفلسطينيين الذين يقيمون خارج الأردن فقط، ثم يتقرر مصير الضفة بعد استعادتها عن طريق استفتاء حر. ولكن منظمة التحرير الفلسطينية رفضت هذه الشروط بشكل حازم. وتعب المصريون من السعي لإيجاد شيء من التقارب بين الطرفين وكاد هذا السعي ان يصيبهم بالضرر، لأن القيادة الفلسطينية اعترضت على نص البلاغ الذي صدر بعد قمة السادات – حسين في ٤ تموز ١٩٧٤. ثم لم يلبث المصريون أن استعادوا مكانتهم في ايلول التالي، بعد اجتماع ثلاثي مع سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية. وهكذا بقي الأردنيون في موقع العزلة، كما كانوا في السابق. وظهر واضحاً ان على احد الطرفين (الفلسطيني والأردني)، ان يقدم تنازلاً كبيراً قبل كسر الجمود القائم بينهما. وقدم الملك حسين هذا التنازل، فألغى تحفظاته

بخصوص منظمة التحرير الفلسطينية كممثل وحيد للشعب الفلسطيني ، وبخصوص إقامة شخصية فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية . وشارك رؤساء الدول العربية الآخرين في اتخاذ القرار ذي النقاط الخمس الذي صدر عن مؤتمر القمة العربي في الرباط في تشرين الأول ١٩٧٤ .

وقد نص على ما يلي :

١ً – تأكيد حق الشعب الفلسطيني بالعودة الى وطنه وبتقرير مصيره .

٢ً – تأكيد حق الشعب الفلسطيني في إقامة سلطة وطنية على كل ارض فلسطينية يتم تحريرها ، تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية بصفتها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني . وتدعم الدول العربية هذه السلطة عند إقامتها ، في جميع الحقول وعلى جميع المستويات .

٣ً – تأييد منظمة التحرير الفلسطينية في ممارسة مسؤولياتها على المستويات العربية والدولية في اطار الالتزامات العربية .

٤ً – دعوة المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية العربية السورية وجمهورية مصر العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية الى وضع صيغة لتنظيم العلاقات بينها في ضوء المقررات السابقة وتطبيقها .

٥ً – تلتزم جميع الدول العربية بالحفاظ على الوحدة الوطنية الفلسطينية ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للعمل الفلسطيني .

من هنا يتبين أن الملك حسين نزل عند رغبات الفلسطينيين وأنهى مطالبته بالضفة الغربية . على ان الطريق منذ القمة لم يكن سهلاً ، فلا تزال الهوة بين الملك ومنظمة التحرير الفلسطينية واسعة . وقد تبودلت الاتهامات بعد ذلك عدة مرات ، وادعى كل طرف ان الطرف الآخر نكث بوعوده . وبناء على الفقرة الرابعة من مقررات القمة العربية ، عقد اجتماع رباعي في مطلع كانون الثاني ١٩٧٥ في

القاهرة ، ضم كلاً من الأردن ومصر وسوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية (ممثلة بفاروق القدومي، ابو اللطف) . ويتبين من البيان الذي صدر عقب الاجتماع ان التقارب بين الفرقاء كان ضئيلاً ، ولكن تم الاتفاق على عقد اجتماعات لاحقة، وعلى ضرورة إيقاف كل الحملات الاعلامية والبيانات المتحيزة التي قد تضر بالعلاقات الأردنية الفلسطينية . وذكرت وسائل الاعلام الأردنية أن مجرد عقد اجتماع ، هو في حد ذاته تقدم، وأنّ مرحلة جديدة من العمل تقترب لتكون بديلة عن سنين « المناورات والمزايدات والتفرقة » .

ورغم ذلك ، فقد استمرت بعض العناصر الفلسطينية في معارضتها الصلبة للنظام الأردني وللملك حسين نفسه . وصرح ابو اياد في مناسبتين، منذ القمة العربية ، عن عزمه على التخلص من الملك . ولا تزال المنظمات اليسارية في حركة المقاومة، مثل الجبهة الشعبية الديموقراطية ، تأمل في إقامة نظام وطني ديموقراطي في الأردن .

الفصل الرابع عشر

لبنان : ريبة وتسوية

منذ حزيران ١٩٦٧ ، قامت سلسلة من الاصطدامات بين المقاومة الفلسطينية والسلطات اللبنانية . وكمن وراء هذا التوتر منذ البداية عاملان أساسيان هما : الوضع الاجتماعي والاقتصادي للاجئين الفلسطينيين ، والعلاقات السيئة بين « فتح » والحكومة اللبنانية على اثر وفاة مقاتل من « فتح » كان اعتقل في لبنان قبل حرب حزيران ، ثم توفي في ظروف غامضة . وأخذت المشاكل الحقيقية تظهر مع بروز المقاومة في الأردن ومحاولاتها توسيع عملياتها في جنوب لبنان . وتميزت سنة ١٩٦٨ بمناوشات محدودة بين الجيش اللبناني ورجال المقاومة الذين كانوا يحاولون القيام بهجمات على اسرائيل ، انطلاقاً من المناطق الجنوبية . وقامت اسرائيل بتسديد ضربات انتقامية الى قرية حولا (ايار ١٩٦٨) ، وميس الجبل (حزيران ١٩٦٨) ، والمجيدية (تشرين الأول ١٩٦٨) . وبلغت هذه الضربات ذروتها في كانون الأول ١٩٦٨ ، بإغارة شنّها الكوماندوس الاسرائيلي على مطار بيروت ، ودمر فيها ١٣ طائرة مدنية لبنانية فوق المدارج . في الوقت ذاته ، قامت خلافات داخل البلاد بشأن الموقف من وجود المقاومة وعملها . واصطدم الطلبة المساندون لحركة المقاومة مع المليشيا الخاصة بحزب الكتائب ، وتلى الصدام تظاهرة في طرابلس

أدت الى مقتل اثنين من المشتركين فيها .

واتخذت الأحداث منعطفاً خطراً نحو الأسوأ في ١٩٦٩ ، عندما بذلت المقاومة جهوداً للتمركز في المناطق الحدودية جنوبي لبنان . ووقعت اشتباكات دموية عديدة بين الجيش والمقاومة ، عندما حاصرت قوات الجيش الفدائيين في قرية كفركلا في ١٦ نيسان ١٩٦٤ . وتنادى اليساريون اللبنانيون وفئات أخرى تساند حركة المقاومة الى تظاهرات تندد بالسلطات العسكرية في ٢١ نيسان . وفي ٢٣ نيسان جرت مسيرات في بيروت وصيدا وبر الياس في البقاع . وعندها اصطدمت المسيرات مع قوى الأمن، فسقط ١١ قتيلاً و٨٢ جريحاً من اللبنانيين والفلسطينيين . وقدم رئيس الوزراء رشيد كرامي استقالته في اليوم نفسه، ثم غرقت البلاد في أطول أزمة وزارية عرفتها، دامت سبعة أشهر . وتوالى القتال بين الجيش والمقاومة . وفي صدام مع عناصر من الصاعقة في ٥ و٦ ايار ١٩٦٩ ، قتل جنديان واثنان من الفدائيين . وفي ٧ ايار وصل الى بيروت الدكتور حسن صبري الخولي الممثل الشخصي للرئيس جمال عبد الناصر للتوسط بين المقاومة والسلطات، وتبع الزيارة لقاء بين رئيس الجمهورية اللبنانية شارل حلو وزعيم المقاومة ياسر عرفات . وفشلت هذه الجهود في تحقيق التفاهم ، فوجه الرئيس حلو رسالته الشهيرة في ٣٠ ايار ١٩٦٩ التي رفض فيها سياسة الأمر الواقع « الذي خلقته المقاومة في لبنان » . وكانت ردة الفعل الشعبية قوية ، فأعلن الرئيس كرامي في ٣ حزيران أنه يعارض الرئيس حلو ، ويناصر مبدأ التعاون بين المقاومة والدولة . وتعقدت الأزمة بالهجمات الاسرائيلية على القرى الجنوبية . وفي ٢٨ آب اندلع قتال عنيف بين الجيش وسكان مخيم اللاجئين الفلسطينيين في نهر البارد (قرب طرابلس) . وفي ٦ ايلول ١٩٦٩ ، اعلن المجلس الوطني الفلسطيني رفضه لفكرة الانسحاب من

لبنان . عندها عرض الملك حسين ـ الذي كان على وفاق نسبي مع المقاومة ـ خدماته ، من دون ان يؤدي ذلك الى أية نتيجة . وفي ٢٥ تشرين الأول ١٩٦٩ ، اصطدم رجال المقاومة مع الجيش اللبناني في مجدل سلم ، فاندلعت خلال الايام التي تلت، في مختلف انحاء البلاد وخاصة في طرابلس ، تظاهرات قتل خلالها ١٥ شخصاً . وقام فاروق المقدم أحد الزعماء المحليين مع أنصاره باحتلال قلعة طرابلس . وفي ٢٦ تشرين الأول ، أعلن الرئيس شارل حلو قبوله بالوساطة المصرية ، فتوجه قائد الجيش العماد اميل البستاني في اليوم التالي الى القاهرة . وفي هذه الأثناء كان القتال مستمراً .

ووصل ياسر عرفات الى العاصمة المصرية في آخر تشرين الأول ١٩٦٩ ، ليعقد محادثات مع وفد رسمي لبناني تم بنتيجتها وقف اطلاق النار . وفي ٣ تشرين الثاني ١٩٦٩ ، وقع الطرفان بالأحرف الأولى على وثيقة اشتهرت في ما بعد باسم « اتفاق القاهرة » . وفي ما يلي النص الكامل لهذا الاتفاق :

في يوم الاثنين ٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٩ ، اجتمع في القاهرة الوفد اللبناني برئاسة عماد الجيش اميل البستاني ، ووفد منظمة التحرير الفلسطينية برئاسة السيد ياسر عرفات رئيس المنظمة وحضر من الجمهورية العربية المتحدة السيد محمود رياض ، وزير الخارجية ، والسيد الفريق اول محمد فوزي ، وزير الحربية .

انطلاقاً من روابط الأخوة والمصير المشترك ، فإن علاقات لبنان والثورة الفلسطينية لا بد أن تتسم دوماً بالثقة والصراحة والتعاون الايجابي ، لما فيه مصلحة لبنان والثورة الفلسطينية ، وذلك ضمن سيادة لبنان وسلامته . واتفق الوفدان على المبادئ والاجراءات التالية :

الوجود الفلسطيني :

تم الاتفاق على اعادة تنظيم الوجود الفلسطيني في لبنان على اساس :

١ً – حق العمل والاقامة والتنقل للفلسطينيين المقيمين حالياً في لبنان .

٢ً – إنشاء لجان محلية من الفلسطينيين في المخيمات ، لرعاية مصالح الفلسطينيين المقيمين فيها ، وذلك بالتعاون مع السلطات المحلية ، وضمن نطاق السيادة اللبنانية .

٣ً – وجود نقاط للكفاح الفلسطيني المسلح داخل المخيمات ، تتعاون مع اللجان المحلية لتأمين حسن العلاقات مع السلطة ، وتتولى هذه النقاط موضوع تنظيم وجود الأسلحة وتحديدها في المخيمات ، وذلك ضمن نطاق الأمن اللبناني ومصلحة الثورة الفلسطينية .

٤ً – السماح للفلسطينيين المقيمين في لبنان بالمشاركة في الثورة الفلسطينية ، من خلال الكفاح المسلح ، ضمن مبادئ سيادة لبنان وسلامته .

العمل الفدائي :

تم الاتفاق على تسهيل العمل الفدائي ، وذلك عن طريق :

١ً – تسهيل المرور للفدائيين وتحديد نقاط مرور واستطلاع في مناطق الحدود .

٢ً – تأمين الطريق الى منطقة العرقوب .

٣ً – تقوم قيادة الكفاح المسلح بضبط تصرفات كافة أفراد منظماتها وعدم تدخلهم في الشؤون اللبنانية .

٤ً – إيجاد انضباط مشترك بين الكفاح المسلح والجيش اللبناني .

٥ً – ايقاف الحملات الاعلامية من الجانبين .

٦ً – القيام بإحصاء عدد عناصر الكفاح المسلح الموجودة في لبنان بواسطة قيادتها .

٧ً – تعيين ممثلين عن الكفاح المسلح في الأركان اللبنانية يشتركون بحل جميع الأمور الطارئة .

٨ً – دراسة توزيع أماكن التمركز المناسبة في مناطق الحدود ، والتي يتم الاتفاق عليها مع الأركان اللبنانية .

٩ً – تنظيم الدخول والخروج والتجول لعناصر الكفاح المسلح .

١٠ً – إلغاء قاعدة جيرون .

١١ – يسهل الجيش اللبناني أعمال مراكز الطبابة والاخلاء والتموين للعمل الفدائي .

١٢ – الافراج عن المعتقلين والأسلحة المصادرة .

١٣ – ومن المسلم به أن السلطات اللبنانية من مدنية وعسكرية ، تستمر في ممارسة صلاحياتها ومسؤولياتها كاملة في جميع المناطق اللبنانية وفي جميع الظروف .

١٤ – يؤكد الوفدان أن الكفاح المسلح الفلسطيني عمل يعود لمصلحة لبنان ، كما هو لمصلحة الثورة الفلسطينية والعرب جميعهم .

١٥ – يبقى هذا الاتفاق سرياً للغاية . ولا يجوز الاطلاع عليه إلا من قبل القيادات فقط » .

رئيس الوفد اللبناني

الامضاء : اميل بستاني ٣ تشرين ثاني (نوفمبر) ١٩٦٩

الامضاء : ياسر عرفات

وفي نهاية تشرين الثاني ١٩٦٩ ، شكل كرامي حكومة جديدة مع الزعيم اليساري كمال جنبلاط وزيراً للداخلية . وبهذه الصفة

أصبح جنبلاط مسؤولاً عن العلاقات مع المقاومة . وفي أعقاب غارات اسرائيلية أخرى ، طلب جنبلاط الى المقاومة تعليق عملياتها عبر الحدود الجنوبية في مقابل منحها السلطة التامة على المخيمات . ولكن رغم وجود جنبلاط ، الباعث على الثقة ، داخل الحكومة ، وعلاقاته الودية مع المقاومة ، فقد تكررت الاشتباكات بين الجيش والمقاومة . وكان أكثرها أهمية اشتباك ١٨ آذار ١٩٧٠ في بنت جبيل ، الذي نتج عنه استشهاد واصف شراره أحد زعماء الصاعقة . وهدد جنبلاط بالاستقالة اذا لم يلق القبض على مسببي الحادث . وقامت تظاهرة ضخمة في العاصمة تندد بأعمال الجيش .

وتورط حزب الكتائب مرة أخرى في الأزمة ، عندما اشترك اعضاء من الحزب في كمين نصب لبعض الفدائيين في الكحالة على طريق بيروت ـ دمشق ، استشهد خلاله اكثر من ٣٠ فدائياً . وانفجرت الصدامات مباشرة بين الفريقين في مختلف أنحاء بيروت . واستولى رجال المقاومة على مكتب للكتائب في الضواحي قرب مخيم اللاجئين في تل الزعتر . لكن وزير خارجية ليبيا السيد صالح بويصير الذي كان يزور لبنان آنذاك توسط لحل الأزمة . ثم تصاعد التوتر على الحدود اللبنانية ـ الاسرائيلية في مطلع ايار ١٩٧٠ . وهاجم الاسرائيليون قريتي الحيام وكفرشوبا . وفي ١٢ منه جرت عمليات أكثر اتساعاً ، في عدد من مناطق الحدود . وحشد الاسرائيليون حوالى ١٠٠ دبابة اسرائيلية و٢٠٠٠ جندي ، فقتل ٦ جنود لبنانيين وحوالى ٣٠ فدائياً . وفي ٢٢ ايار دمر الفدائيون حافلة اسرائيلية قرب الحدود ، فرد الاسرائيليون على ذلك بعملية انتقامية استشهد خلالها حوالى ١٥ مدنياً لبنانياً . ونزح سكان القرى الحدودية نحو المدن بعيداً عن الخطر .

وخف الاحتكاك بين المقاومة والحكومة اللبنانية خلال العام ١٩٧٠ ،

على اثر انتخاب الرئيس سليمان فرنجية في ١٧ آب ١٩٧٠ ، واشتباكات المقاومة مع الجيش الأردني في أيلول . وأبعد الحكم اللبناني الجديد عن الحكومة كل الذين يثيرون المشاكل مع المقاومة . وخفضت المقاومة بدورها عدد مكاتبها في بيروت، ووحّدت جهاز جمع التبرعات . ومر العــام ١٩٧١ من دون مشاكل هامة تذكر . ولم تعمر الهدنة بين السلطات اللبنانية وحركة المقاومة الفلسطينية طويلاً . فقد أدى نشاط المقاومة المتزايد في الجنوب الى تصعيد الهجمات الاسرائيلية على لبنان . وفي ١١ كانون الثاني ١٩٧٢ ، حدثت غارة استشهد من جرائها لبناني و٣ فدائيين ، كما دمر عدد من المنازل . وبعد هجوم اسرائيلي آخر في الشهر ذاته ، عقد الرئيس صائب سلام وقائد الجيش العماد اسكندر غانم، محادثات مع رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات وغيره من زعماء المقاومة البارزين ، من أجل تقليص العمليات ضد اسرائيل من الأراضي اللبنانية . بالاضافة الى ذلك أصدرت اسرائيل في أثناء الغارة الثانية مذكرة تنـذر فيها باحتلال بعض المواقع في جنوبي لبنان بشكل دائم ، اذا أخفقت حكومة بيروت في كبح جماح المقاومة . وكان رد الفعل اللبناني على هذا التهديد، القيام بحملة ديبلوماسية واسعة . وأرسل الرئيس سليمان فرنجية الى العواصم العربية رسائل عبّر فيها عن مخاوفه على سلامة أراضي بلاده . وطالب الرئيس فرنجية بإيقاف جميع عمليات المقاومة المنطلقة من لبنان .

وفي ٢٥ شباط ١٩٧٢ ، شنّ الاسرائيليون غارة ضخمة داخل اقليم العرقوب في جنوبي لبنان ، حيث تتمركز قواعد المقاومة بموجب اتفاق القاهرة . وعندما انسحبت القوات الاسرائيلية بعد أربعة أيام من الاحتلال ، تحرّك الجيش اللبناني وراء القوات المنسحبة واحتل مكانها من دون ان يلقى معارضة من قوات المقاومة . ومنذ ذلك التاريخ ، لم

يعد رجال المقاومة موجودين في مناطق الحدود ، ولم تقم أية عمليات ضد اسرائيل عبر الحدود . بيد أن هذا لم يمنع اسرائيل من توجيه اللوم الى لبنان وتحميله مسؤولية الهجمات اللاحقة على مواطنيها وأملاكهم داخل اسرائيل وخارجها . وتعتبر اسرائيل أن لبنان هو مقر قيادة وتدريب معظم ، ان لم نقل كل ، منظمات المقاومة ، ومصدر كل العمليات العسكرية .

وفي ٣٠ ايار ١٩٧٢ ، قام ٣ شبان يابانيين ينتمون الى الجيش الأحمر الياباني ويتعاونون مع الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، باطلاق النار على المسافرين في قاعة الوصول في مطار اللد ، فقتلوا ما يزيد على العشرين مدنياً . وأعلنت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين مسؤوليتها عن الهجوم . لكنها أكدت أن الاعداد لهذه العملية جرى خارج لبنان . وذكرت اسرائيل ان الياباني الباقي على قيد الحياة اعترف بان الثلاثة تلقوا تدريباتهم في مخيم قرب بيروت ، ودعت الحكومة اللبنانية مرة أخرى الى وضع حد لنشاط المقاومة على أراضيها . وامام التهديدات الاسرائيلية بالانتقام الكثيف ، اتخذ الرئيس فرنجية عدة إجراءات أهمها حظر النشاط الاعلامي للجبهة الشعبية، وأظهر عزمه الأكيد على تجميد عمليات المقاومة المنطلقة من الأراضي اللبنانية . وعندما كانت احدى مجموعات المقاومة تتجه نحو الحدود الجنوبية ، لمناسبة الذكرى السنوية لحرب ١٩٦٧ ، أوقفها حاجز للجيش على الطريق . واستجابت المقاومة الى طلب السلطات باخلاء قرى الحدود الجنوبية ، لازالة كل ذريعة يمكن ان تتذرع بها اسرائيل للاعتداء . وفي هذه المرحلة تجمع معظم قوات المقاومة قرب الحدود السورية .

وتابعت اسرائيل جهودها لخلق جو متوتر ، وذلك عن طريق تهديد لبنان وحثه على ضرب المقاومة . وفي ٢١ حزيران ، قامت بهجمة

من أعنف هجماتها ، حين زعمت أن المقاومة أطلقت من الأراضي اللبنانية قذائف بازوكا على حافلة ملأى بالسواح في مرتفعات الجولان . فقامت بغارة جوية اودت بحياة ١٤ مدنياً ، و٤ جنود ، و٣٠ فدائياً على الأقل . وكان ثقل الهجوم الاسرائيلي موجهاً ضد قرية حاصبيا الدرزية ، حيث تعاظم الشعور ضد وجود المقاومة . وكان سكان القرية قد أعلنوا إضراباً لمدة ٣ ايام دعماً لمطالبتهم بأن يغادر رجال المقاومة قريتهم ، كما طالب كثيرون بإلغاء اتفاق القاهرة . لكن نوايا اسرائيل في إثارة هذا الشغب أحبطت بفضل رغبة المقاومة في تقديم تنازلات وفي التعاون مع السكان المحليين . وفي هذه الفترة ، توترت العلاقات بين الحكومة اللبنانية والمقاومة ، بعد حقبة من الهدوء المتحفظ . وكانت السلطات ترغب في تفادي الصدام مع المقاومة ، إلا أنها لم تكن في الوقت ذاته تستطيع البقاء تحت رحمة الهجمات الاسرائيلية الانتقامية . وساهم الدمار والاصابات التي لحقت بالجنوب خــلال النصف الأول من ١٩٧٢ ، في جعل الحاجة اكثر الحاحاً للوصول الى تسوية نهائيّة .

وانطلاقاً من هذا الموقف ، كلف الرئيس فرنجية رئيس الحكومة صائب سلام ، أن يتوصل الى اتفاق مع المقاومة بوقف جميع انواع العمليات ضد اسرائيل انطلاقاً من لبنان . وقام صائب سلام بالمهمة خير قيام ، فحصل على تعهد بأن تنسحب نسبة كبيرة من قواعد المقاومة من منطقة الحدود . ومرّ شهران من دون تسجيل أية عملية هامة ضد اسرائيل ، سواء على الحدود اللبنانية أو في أي مكان آخر من العالم .

وانقطع الهدوء في ٥ ايلول ١٩٧٢ ، عندما ضربت منظمة ايلول الأسود ضربتها في الألعاب الأولمبية في ميونيخ . وصدرت على الأثر ادانات دولية شبه جماعية ضد قتل الرياضيين الاسرائيليين ، كما ارتفعت

الأصوات في اسرائيل مطالبة بعمل انتقامي . فأعلن زعماء الحكومة في تل أبيب ان الأفضلية المباشرة تكمن « في وضع حد للعنف في الشرق الأوسط وليس في السلام ذاته » . ولم يطل انتظار الضربة المتوقعة . فقد دخل الاسرائيليون جنوبي لبنان في ١٦ ايلول ، وواجهوا مقاومة قوية من الجيش اللبناني والمقاومة معاً . ووقعت إصابات كثيرة ودمار واسع في الجبهة اللبنانية والفلسطينية . واعلنت حالة الطوارئ . واصدر الجيش انذاراً نهائياً الى المقاومة بإخلاء منطقة الجنوب إخلاءً تاماً ، فاعترضت منظمات المقاومة الراديكالية . لكن هذه المنظمات لم تلبث أن استجابت لذلك ، بعدما وافقت المنظمة الرئيسية على الانسحاب . وبنزع فتيل الاشتعال من الحدود اللبنانية ـ الاسرائيلية ، حصلت هذه الحدود على حصانة نسبية ضد الهجمات الاسرائيلية ، وانتقل النزاع الى العواصم العالمية ، حيث قام العملاء الاسرائيليون والفدائيون بحرب سرية دموية متبادلة من الاغتيالات . على أن اسرائيل كانت لا تزال تأمل في إثارة صدام بين السلطات والمقاومة في لبنان ، فوضعت الخطط لهذه الغاية .

وفي ٢١ شباط ١٩٧٣ ، نزل الجنود الاسرائيليون من البحر على الشاطئ اللبناني قرب طرابلس ، وهاجموا مخيمين للاجئين الفلسطينيين في تلك المنطقة . وارتفعت الشكاوى من أن الجيش اللبناني رفض المبادرة الى الدفاع ، بينما أفادت مصادر عسكرية أن تدخل الجيش كان سيشكل خطراً على المقاومة نفسها ، وان فكرة التدخل قد صرف عنها النظر على كل حال .

وترك هذا الحادث لدى الفلسطينيين شعوراً مريراً تفجر في عبارات صريحة بعدما ضرب الاسرائيليون في قلب بيروت في ١٠ نيسان ١٩٧٣ ، فقتلوا ثلاثة من زعماء المقاومة البارزين ، من دون أن يتعرضوا لأي

دفاع من قبل الأمن اللبناني . واتهم العسكريون اللبنانيون بالتآمر سراً لتصفية المقاومة . وهنا رأى رئيس الحكومة صائب سلام أن شعبيته بين مؤيديه المسلمين مهددة بالخطر ، فقدم استقالته احتجاجاً على رفض قيادة الجيش التدخل . وقيل انه طالب بإقالة قائد الجيش العماد غانم . فأصدرت قيادة الجيش بياناً جوابياً يقول إنه في الوقت الذي طلبت فيه مساعدة الجيش كان المهاجمون قد انسحبوا .

وأخذ التململ ينمو داخل الجناح الراديكالي للمقاومة . فقام رجال مسلحون في ١٤ نيسان ١٩٧٣ ، بنسف خزانات النفط في مصفاة الزهراني الى الجنوب من بيروت . ونفت المقاومة مسؤوليتها عن الحادث ، ووضعت اللوم على اسرائيل . وفي ٢٧ من الشهر ذاته ، اعتقل اثنان من الجبهة الديموقراطية في مطار بيروت ينقلان أسلحة ومتفجرات . وبعد ذلك بيومين عثر على قنبلة في المطار نتيجة إنذار هاتفي من قبل شخص طالب بالافراج عن الرجلين . وازداد التوتر عندما احتجز اربعة فدائيين خارج السفارة الأميركية يحملون متفجرات في ١ ايار ١٩٧٣ . وخطفت المقاومة جنديين من الجيش اللبناني وأعلنت أنها لن تطلق سراحهما قبل عودة جميع رجال المقاومة المعتقلين . وفي ٢ ايار اندلع القتال بين الجيش والمقاومة . وكانت الخسائر رسمياً في اليوم التالي : مقتل ١٤ جندياً و٢٢ فدائياً ، وجرح ٥١ جندياً و٩٤ فدائياً . وحذر الرئيس فرنجية فقال : « لن يرضى لبناني واحد بجيش احتلال في لبنان » . وجرت تسوية قصيرة ، فوقف اطلاق النار في ٤ ايار على اثر ورود أخبار عن دخول لواء من جيش التحرير الفلسطيني الى البلاد من الجهة الشرقية . لكن القتال استمر حتى ١١ ايار ، رغم اعلانات وقف النار المتتالية . وتلت ذلك مفاوضات واتفاق جديد أُعلن في ١٨ من الشهر « يضمن سيادة لبنان وأمن الثورة الفلسطينية » وبقيت

احكام هذا الاتفاق سراً . الا انه فهم ان الحكومة اللبنانية طالبت بنقل الأسلحة الثقيلة من مخيمات اللاجئين، ووضع حد لتجول الفدائيين المسلحين في المدن اللبنانية .

وأدت الأزمة وما اعقبها الى مشاكل دولية إضافية للبنان ، ولذا تعذر اعتبار التسوية نهائية . واضطر رئيس الحكومة أمين الحافظ الى الاستقالة بعد اكثر بقليل من مرور شهر على تسلمه الحكم . وواجهت بيروت موقفاً معادياً من قبل النظام السوري الذي أقفل حدوده احتجاجاً على معاملة الحكومة اللبنانية للفلسطينيين . واستمرت أصداء الأزمة عدة أشهر ، ولم تتوقف إلاّ عند اندلاع الحرب في تشرين الأول ١٩٧٣ .

منذ ذلك الوقت ، بقيت العلاقات بين لبنان والفلسطينيين منضبطة، رغم الضغط الهائل على لبنان من قبل اسرائيل . وقامت القوات الاسرائيلية بعدة غارات على مخيمات اللاجئين وهجمات على القرى اللبنانية الحدودية التي قيل عنها إنها مراكز «للارهابيين» الفلسطينيين ، وذلك في محاولة لمنع تسلل دوريات المقاومة الى اسرائيل عبر الحدود . وقامت مختلف المنظمات الفدائية بإغارات بارزة على القرى الاسرائيلية ، منها إغارة الجبهة الشعبية الديموقراطية لتحرير فلسطين على قرية معلوت في ايار ١٩٧٤ ، وإغارة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (القيادة العامة) على كريات شمونه في نيسان . وتلا هذه العمليات هجوم اسرائيلي جوي على مخيمات اللاجئين ، وهجمات بحرية على الموانئ اللبنانية . وفي كانون الأول ١٩٧٤ ، ضربت مكاتب منظمة التحرير الفلسطينية في بيروت بصواريخ ركبت على سيارات في هجوم يعتقد انه من عمل اجانب يشتغلون لحساب اسرائيل .

وفي ١٣ نيسان ١٩٧٥ ، اندلعت الاشتباكات من جديد بين الكتائب والمقاومة اثر تصدي مسلحين كتائبيين لباص يقل فلسطينيين

قتل معظمهم في الحادث . وهكذا وقعت الاشتباكات بين الكتائب والمقاومة ، ثم اتسعت دائرتها وشملت كل العناصر اللبنانية ، يسارية ويمينية . كما تسبَّبت هذه الاشتباكات في ازمة وزارية لبنانية طالت أكثر من شهر ، شكلت خلالها اول حكومة عسكرية في تاريخ لبنان . لكن هذه الحكومة لم تعمر سوى يومين كلف على اثرها رشيد كرامي تشكيل الحكومة اللبنانية بعد تدخل سوريا بشخص وزير خارجيتها عبد الحليم خدام والسفراء العرب . وحتى الآن لم يفلح الضغط على لبنان في خلق أزمة سافرة في العلاقات مع الفلسطينيين . ولكن المستقبل غير مضمون .

الفصل الخامس عشر

ليبيا : الطريقة الخاصة

يرجع اهتمام ليبيا بحركة المقاومة الفلسطينية الى تاريخ ثورة الفاتح من ايلول ١٩٦٩ ، التي رفعت العقيد معمر القذافي الى السلطة . وكانت الملكية قد سمحت لمنظمات المقاومة بالقيام بحملات لجمع التبرعات في البلاد ، إلا أنها حرصت على حظر كل نشاط سياسي للمقاومة ، وحظر كل نشاط بين الفلسطينيين المقيمين في ليبيا ، والذين يبلغ عددهم عدة آلاف . وفي الاجتماع الأول الذي عقد بين « فتح » وأحد الرسميين الليبيين الكبار ، في ١٩٦٨ ، سمح رئيس الوزراء عبد الحميد بكوش لنشاط جمع التبرعات بالاستمرار . لكنه أعرب عن شكه في مستقبل القضية الفلسطينية ذاتها . وقال : « الشعب الليبي ساذج » ، إنه يصدق ما تقولون وتفعلون . لهذا سأسمح لكم بجمع التبرعات . لكنني أكرر أني لا أؤمن بنضالكم » .

وكانت المقاومة قبل الانقلاب الذي أطاح بالملك ادريس السنوسي ممثلة في ليبيا على نحو غير رسمي ، بالجبهة الشعبية لتحرير فلسطين . وارتكز تنظيم هذه المنظمة على بنية حركة القوميين العرب ، وينتمي اليها ليبيون وفلسطينيون . وعندما حلت هذه الحركة التحق عدد كبير من اعضائها بالجبهة الشعبية لتحرير فلسطين . وأقامت « فتح » وجودها

الخاص بواسطة اتصالات سرية مع أبناء الشعب الفلسطيني هناك .

ثم تغير الوضع كثيراً بمجيء العقيد معمر القذافي ومجلس قيادة الثورة . وعملاً بتعاليم البلدان العربية التقدمية ، أخذ النظام الجديد يقلد الرئيس المصري جمال عبدالناصر بدقة ، بما في ذلك مواقفه من المقاومة . وعندما علقت مصر البث الاذاعي الفلسطيني من القاهرة، على اثر موافقة مصر على بادرة روجرز في آب ١٩٧٠، فعلت ليبيا الشيء ذاته ، فأغلقت محطة اذاعة المقاومة من طرابلس بعد ذلك بثلاثة ايام . وقد أظهر الرئيس القذافي منذ البداية عداءه الشديد للملك حسين، وكرهه للملكية بشكل عام . ولما بلغت الأزمة بين الحكومة الأردنية والمقاومة ذروتهـــا في ١٩٧٠ ، أوقفت ليبيا المساعدة المالية التي كانت تقدمها الى الأردن بناء على قرار مؤتمر القمة في الخرطوم (١٩٦٧) ، وانضم الزعيم الليبي الى الرئيس عبدالناصر والرئيس السوداني جعفر النميري في الجهود لتحقيق وقف اطلاق النار (التي فشلت على كل حال) .

وفي السنة الأولى من وجوده في السلطة ، حضر الرئيس القذافي الى لبنان للتباحث مع رئيس الجمهورية آنذاك شارل حلو ، بخصوص مستقبل العلاقات اللبنانية مع المقاومة . وبعد وفاة الرئيس جمال عبد الناصر في ايلول ١٩٧٠ ، زادت ليبيا تعاملها مع الفلسطينيين . واتجه الاهتمام بادئ ذي بدء الى الأردن . وكان القذافي من أول الزعماء العرب الذين دعوا الى عقد مؤتمر قمة بعد الاشتباكات بين المقاومة والجيش الأردني في جرش وعجلون ، في تموز ١٩٧١ . وعقد الاجتماع في ٣٠ تموز ، لكنه لم يسفر عن أية نتيجة . وعبر القذافي لاحقاً عن أمله في ان يقتل الملك حسين « برصاص ضابط أردني حر » . واستمرت الحملة الاعلامية الليبية على النظام الأردني ، وأخذت ليبيا تقدم الدعم العسكري والمادي الى المقاومة ، وتعهدت بتنظيم حملات لجمع الأموال .

وتسلم الفدائيون كميات ضخمة من الأسلحة الخفيفة ، بالاضافة الى كمية كبيرة من المال الذي خصصه الليبيون لمساعدة حركات التحرير في العالم . وبفضل هذا الدعم ، أصبحت ليبيا المركز الرئيسي للمقاومة في العمليات الخارجية . وعندما خطف رجال المقاومة طائرة تخص الخطوط الجوية الملكية الأردنية وأجبروها على الاتجاه الى بنغازي في ايلول ١٩٧١ ، لم تتخذ الحكومة الليبية أية إجراءات ضد المختطفين .

وعندما اجتمع مجلس الدفاع العربي في القاهرة، في تشرين الثاني ١٩٧١ ، رفض الممثل الليبي توقيع برقية تعزية مرسلة الى الملك حسين لمناسبة اغتيال رئيس وزرائه وصفي التل على يد رجال أيلول الأسود . كما قامت ليبيا بحملة انتقادية شديدة ضد مشروع الملك حسين الخاص بإقامة المملكة العربية المتحدة ، والمُعلَن في آذار ١٩٧٢ . ورفض القذافي استقبال بعثة اردنية قامت بجولة في الدول العربية بعد ذلك بوقت قصير لشرح مشروع الملك . وتزايد تدخل ليبيا المباشر والبعيد المدى في أعمال المقاومة . وكان هذا التدخل يتميز بصراحة القذافي الفريدة من نوعها . وقد أعلن الزعيم الليبي في نيسان ١٩٧٢ ، عندما حثَّ الدول العربية المجاورة لاسرائيل على إعطاء المقاومة حرية العمل ، أن فعالية المقاومة تتأثر بالقيود المفروضة في سوريا ومصر . ثم وجه بعد ذلك نداء الى المتطوعين الليبيين للانضمام الى المقاومة ، تمشياً مع نظرته في إعطاء المعركة مع اسرائيل أبعاداً عربية . وأرسل ٦٠٠ من هؤلاء المتطوعين للانضمام الى صفوف « فتح » في سوريا ولبنان خلال صيف ١٩٧٢ . وقد استشهد عدد كبير من المتطوعين الليبيين خلال عملياتهم عبر الحدود اللبنانية ، أو في العمليات الانتقامية الاسرائيلية .

في هذه المرحلة، مرت علاقات القذافي مع المقاومة بفترة من التوتر بسبب تنديده بالعناصر « الشيوعية » و « الملحدة » داخل المقاومة .

وتعرضت الجبهة الشعبية (الماركسية – اللينينية) ، والجبهة الديموقراطية ، الى تهجمات مريرة خاصة . واتخذ القذافي بعض المواقف ضد عرب يساريين آخرين ، بما في ذلك الحزب الشيوعي السوداني . والجناح اليساري في مصر واليمن الجنوبية ، لكنه تمكن من الحفاظ على علاقة طيبة نسبياً مع منظمتين من منظمات المقاومة هما : فتح ، والجبهة الشعبية (القيادة العامة) .

وبعد ما قام رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات بزيارة موسكو في ١٧ تموز ١٩٧٢ . ألقى الزعيم الليبي المزيد من الزيت على النار ، حين صرح أن زعماء المقاومة « يحاربون من أجل إيديولوجيات وليس لتحرير أرضهم » . وازدادت الانتقادات الليبية عندما وافقت حركة المقاومة على تجميد عملياتها من لبنان ، في أعقاب العمليات الانتقامية الاسرائيلية الدامية . وشجع القذافي الجبهة الشعبية (القيادة العامة) على رفض الاتفاق مع الحكومة اللبنانية . وفي اليوم الأول من كانون الثاني ١٩٧٣ ، أعلن القذافي ان المتطوعين الليبيين المحاربين مع المقاومة اضطروا الى الانسحاب ، لأن المقاومة كما قال « لا تريد الاستمرار » في كفاحها ضد اسرائيل ، وان جميع المتطوعين قد عادوا الى بلادهم . ثم دعا القذافي المتطوعين مرة اخرى للانضمام الى حركة المقاومة عن طريق السفارات الليبية في العالم . على اثر قيام المقاتلات الاسرائيلية باطلاق النار على طائرة ليبيا واسقاطها فوق صحراء سيناء في ٢١ شباط ١٩٧٣ ، مما أدى الى مقتل ٥٥ شخصاً .

وبعد اسبوعين من قيام الكوماندوس الاسرائيليين بالاغارة على قلب بيروت وقتل ٣ زعماء فلسطينيين بارزين في ١٠ نيسان ١٩٧٣ ، أخبر القذافي إحدى التجمعات أن « المقاومة قد ماتت » . واسرع زعماء المقاومة الى الذود عن حركتهم، وذلك في اجتماع جماهيري في بيروت،

تحدّى الرجل الثاني في «فتح» صلاح خلف (ابو اياد) ليبيا بأن تؤمم مصالح الزيت الأميركية، وانزال ضربة حقيقية بحلفاء اسرائيل. وقال في خطابه «لم تعد المقاومة ترضى بأن تقتصر الأنظمة التي تدعي تأييدها، على إرسال ممثلين عنها لتشييع شهدائنا. لم تعد الكلمات والبيانات تعني شيئاً بالنسبة الينا. إن ما يهم هو الموقف الحقيقي. واذا كان الطابور الخامس تهديداً للثورة، فكم هي كذلك تلك الأصوات التي تتخذ موقفاً تقدمياً، بيد أنها تزعم ان الثورة الفلسطينية موجودة فقط على المسارح والاذاعات. على هذه الأصوات ان تمسك ألسنتها». وفي اشارة واضحة الى ليبيا اضاف ابو اياد: «لم يعد المقياس بعد الآن كلمات معسولة أو هبات نقدية تعطى كصدقة، إنها وقفة حاسمة ضد المصالح الأميركية في المنطقة. اذا سمعنا ان حاكماً عربياً أمّم صناعة الزيت عنده، عندئذٍ نعترف بأن عملاً صحيحاً قد تم نيابة عن الثورة الفلسطينية.»

وفي خطاب في المناسبة ذاتها، قال نايف حواتمه، زعيم الجبهة الشعبية الديموقراطية، إن المقاومة واجهت في تعاملها مع الدول العربية مشاكل أكثر مما واجهت في كفاحها ضد اسرائيل. «إن اسرائيل عدو مكشوف، لكن الأنظمة العربية تشكل المخبأ الذي تستطيع منه الأمبريالية ضرب شعبنا. هناك عدة أنظمة تضرب طبول الحرب هذه الايام، فإذا أرادوا محاربة اسرائيل يستطيعون ان يفعلوا ذلك في أراضيهم في السعودية وليبيا ومراكش... كل من يرغب في مساندة الثورة الفلسطينية ينبغي عليه ان يضرب المصالح الأمبريالية في بلاده».

وعندما نشب القتال بين المقاومة والجيش اللبناني في ايار ١٩٧٣، رفض القذافي في البدء الاعراب عن دعمه للمقاومة، ثم دعا عرفات وابا اياد بعد ذلك الى طرابلس للتباحث بشأن العلاقات الليبية الفلسطينية،

واستئناف المساعدة الليبية ، لكن الرجلين رفضا الدعوة ، بحجة أن الظروف الراهنة لا تسمح لهما بمغادرة لبنان . ولم تلبث ليبيا أن أغلقت معسكرات تدريب المقاومة على أراضيها . وقامت السلطات الليبية بحملة اعتقالات واسعة بين الفلسطينيين والليبيين المنضمين الى الجبهة الشعبية . وصرحت مجلة « الهدف » الناطقة باسم الجبهة الشعبية بأن الشرطة اقتحموا المنازل بصورة غير مشروعة ، وأن الفلسطينيين ضربوا واعتقلوا وعذبوا . ووردت بيانات تؤكد ان المضايقة التي جاءت مع بداية « الثورة الثقافية » القذافية ، ستتحول حتى تتناول المقاومة ككل ، وسوف يتم ترحيل جميع « المشبوهين » . وأفادت بعض المصادر الفلسطينية ان الحكومة الليبية طردت في الأسابيع الأخيرة ١٠٠ طالب ليبي على الأقل ، وان اللجان الشعبية التي تشكلت حديثاً فرضت تسريح عـدد من كبار الموظفين الفلسطينيين في صناعة الزيت ، وان شخصاً فلسطينياً يعمل ككبير للمترجمين في السفارة الأميركية اضطر الى ترك عمله تحت ضغط السلطات ، وكشف في الوقت نفسه النقاب عن أن الحكومة طلبت رسمياً الى بعض الفلسطينيين والعرب الآخرين « مغادرة » البلاد بسبب « ميولهم الشيوعية والمضادة للثورة » . وقال ناطق باسم منظمة التحرير الفلسطينية في ليبيا ، ان السلطات رفضت إعطاء تأشيرات خروج لحوالى ٥٠٠٠ فلسطيني ، كانوا يرغبون في قضاء عطلتهم الصيفية في الخارج . وبعد حرب تشرين الأول ١٩٧٣ ، انضمت ليبيا الى العراق والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في المطالبة بقيام « جبهة الرفض » ضد « انهزامية » الرئيس السادات ومشاريعه الرامية الى إقامة دولة فلسطينية في غزة والضفة الغربية . وقامت بعثة رسمية من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بزيارة طرابلس . وشنت وسائل الاعلام الليبية حملة باسم « جبهة الرفض » ، ثم خفت الدعوة الى تلك الجبهة بعدما قرَّر القذافي في شباط السعي

الى مصالحة السادات .

وذكر مراقبون كثيرون أن القذافي كان على صلة وثيقة مع منظمة ايلول الأسود . وأعرب الكثيرون عن اعتقادهم انه كان الزعيم العربي الوحيد المطلع مسبقاً على عملية ميونيخ في ايلول ١٩٧٢ . وتبقى ليبيا بكل تأكيد ، موئلاً لرجال المقاومة الذين قاموا بخطف طائرة المانية غربية الى بنغازي في تشرين الأول ١٩٧٢ . وقد فاوضت ليبيا حكومة بون من اجل اطلاق سراح الفدائيين المعتقلين بعد حادث الألعاب الأولمبية ، في مقابل الافراج عن ركاب الطائرة . كما ان ليبيا لم تُبدِ أي اعتراض عـــلى هذه العملية . وأفادت بعض التقارير أن ليبيا كانت وراء عملية اقتحام السفارة السعودية في الخرطوم ، التي قام بها رجـال ايلول الأسود في آذار ١٩٧٣ ، والتي أسفرت عن مقتـل ٣ ديبلوماسيين . واتهمت الحكومة السودانية الليبيين بالتواطؤ . ولم يصدر أي تكذيب لذلك .

ولعبت ليبيا أيضاً دور الحامي للعناصر المنشقة عن « فتح » ، كما انها رعت وموّلت عدداً من العمليات الخارجية ، كالهجوم على مطار فيوميسينو في روما . وكان منظم العملية أحمد غفور (ابو محمود) يعيش ويشتغل في ليبيا بعد انفصاله عن « فتح » . ويعتقد انه أُعلم بأن وجوده لم يعد مرغوباً فيه بعد عملية مطار روما .

الفصل السادس عشر

سوريا : مساندة وسيطرة

عندما كانت المحادثات دائرة بين الجيش اللبناني والمقاومة الفلسطينية ١٩٧٣ ، نشرت احدى الصحف في بيروت نص مذكرة ، فهم أنها مرسلة من الرئيس السوري حافظ الأسد الى قيادة المقاومة ، في ايار ١٩٦٩ ، عندما كان الأسد وزيراً للدفاع . وتضمنت المذكرة عدداً من القواعد والقيود المفروضة على نشاط المقاومة في الأراضي السورية وقالت المذكرة إن منظمات المقاومة التي سمحت لها سوريا بالعمل على أراضيها هي : فتح ، والصاعقة التي ترعاها سوريا ، والجبهة الشعبية (القيادة العامة) ، وجيش التحرير الفلسطيني . وقد طلب من كل منظمة إرسال ممثل الى وزارة الدفاع ، وتنسيق نشاطها مع السلطات العسكرية الوطنية . وحظرت المذكرة دخول رجال المقاومة الى الأراضي المحتلة من دون موافقة خطية من وزارة الدفاع . وحظر على رجال المقاومة حمل السلاح عند تحركهم في سوريا ، كما حظر عليهم ارتداء البزة العسكرية ، إلا اذا كانوا ينفذون أوامر شعبة الاستخبارات .

وتضمنت الاجراءات أيضاً ما يلي : ١ً ـ لا يسمح بإقامة معسكرات تدريب وأهداف الرماية قرب الطريق أو المنافع العامة أو المناطق الآهلة . ٢ً ـ لا يسمح لرجال المقاومة بإبراز أوراق هويتهم في الفنادق وسيارات

النقل العامة وأماكن اللهو . ٣ً – يحظر على منظمات المقاومة احتجاز أو إخضاع أي مواطن للاستجواب . أما المشبوهون فيجب تسليمهم الى السلطات الرسمية . ٤ً – تخضع بيانات منظمات المقاومة لمصادقة مسبقة من السلطات السورية . ٥ً – يتوجب على جميع المنظمات إبلاغ السلطات عن موقع معسكراتها التدريبية وأهداف الرماية ، ومكاتبها الفرعية ، من أجل « التعاون والتنسيق » . ٦ً – يجب إبلاغ السلطات قبل ٢٤ ساعة عن كل مسيرة يراد القيام بها ، أو أية حفلة تنظمها المقاومة، ويخضع كل هذا للمصادقة الرسمية .

وبموجب هذه الأنظمة ، كلف قسم من شعبة الاستخبارات السورية ، وهو الفرع ٢٣٥ ، معالجة الأمور المتعلقة بالمقاومة ، وليكون حلقة ارتباط بين المقاومة والدولة . وفرض على رجال المقاومة ان يزودوا هذا الفرع بجميع المعلومات اللازمة . وأعطي رئيس الفرع ، أو أي شخص رسمي منتدب عنه ، حق زيارة مكاتب المقاومة ومعسكراتها ليتعرف الى أي مشكلة قد يجابهونها ، وليحل الأمور العائدة الى العمل الفدائي . ووضعت بعض القيود على السوريين الراغبين في الانضمام الى قوات المقاومة . وفرض على هذه القوات إبلاغ السلطات عن أي طلب انتساب يقدمه عربي غير فلسطيني .

وعلى اثر نشر المذكرة ، قالت مصادر المقاومة إن هذه القواعد والتعليمات لم تعد نافذة . وقال زهير محسن رئيس الصاعقة بانها لم تكن سوى اقتراحات قدمتها بعض الدوائر في الجيش السوري ، وذكر ان الأسد قد ألغاها بصفته وزيراً للدفاع . وادعت مصادر المقاومة أن سوريا لم تفرض أية قيود خطية على نشاطها ، وأن العلاقة بين الطرفين لم تكن محددة على أساس قانوني ، كما هو الحال في لبنان . وصرحت هذه المصادر بأن هذه العلاقات تتطور ، وفقاً

للظروف في سوريا وفي العالم العربي بأسره .

وجرت أول تحركات فعالة لتقييد المقاومة في سوريا بعد المجابهة في الأردن بين الجيش والمقاومة في تموز ١٩٧١ . ودارت في المجابهة ذلك الوقت مباحثات حول إمكانية إجراء تسوية فلسطينية ــ أردنية ، تحت رعاية مصر والمملكة العربية السعودية . ويعتقد أن السبب الكامن وراء الاجراءات السورية ، كان الرغبة في الضغط على المقاومة لقبول تسوية مع النظام الأردني . وتمثلت تلك الاجراءات بما يلي :

أ ــ الرقابة الشديدة على تحركات رجال المقاومة في مناطق الحدود . وعلى رجال المقاومة الداخلين الى سوريا ان يبرزوا هوياتهم ، ونسخة عن الأوامر العسكرية الصادرة اليهم .

ب ــ إلزام المقاومة بإعطاء علم مسبق الى قيادة الجيش عن كل العمليات المخططة ضد اسرائيل بما في ذلك أسماء المقاتلين المشتركين فيها .

ج ــ حفظ حق الجيش بتطويق مخيمات اللاجئين اذا اعتبر الأمن الداخلي في خطر .

د ــ الاشراف الدقيق على جميع نشرات حركة المقاومة في سوريا .

وبعد فشل مؤتمر جدة في تحقيق المصالحة بين الأردن والمقاومة ، رفعت القيود السورية . ورغم ذلك ، بقي موقف الحكومة السورية من منظمات المقاومة الموجودة على الأرض السورية متقلباً . وتسمح سوريا للمقاومة بشن العمليات وتشجعها ، عندما تشعر بأن هذه العمليات تخدم مصلحتها الوطنية وتزيد أعباء اسرائيل . لكنها تمنعها بشدة ، عندما تهدد البلاد بعمليات اسرائيلية انتقامية كبيرة . وتقول مصادر المقاومة ، في وصف الوضع الراهن والقوانين المفروضة على المقاومة في سوريا ، إن بعض القيود السابقة على النشاط والتحرك لا تزال نافذة على نطاق محدود بالنسبة الى حالات منفردة .

وافتتحت جميع منظمات المقاومة مكاتب لها في دمشق ، باستثناء الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، وجبهة التحرير العربية التي يدعمها العراق . ولم يرد على لائحة المنظمات المصادق عليها في مذكرة ١٩٦٩ اسم منظمتين هما : الجبهة الشعبية الديموقراطية بزعامة نايف حواتمه والجبهة الشعبية (القيادة العامـــة) بزعامة احمد جبريـل . واستخلص المراقبون بعض الاستنتاجات من كون مكاتب « فتح » الرئيسية في العاصمة السورية تقع على مرمى حجر من القيادة العسكرية لمنطقة دمشق .

وفي مقابل هذا الوضع المتساهل نسبياً ، يحتفظ الجيش السوري بالاشراف التام على قوات جيش التحرير الفلسطيني المتمركزة في سوريا ، رغم كل الجهود التي بذلتها اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، لاستعادة السلطة على هذه القوات . ويمارس الجيش إشرافاً دقيقاً على لواء اليرموك الذي شكل تحت إشراف « فتح » بعد معارك ايلول ١٩٧٠ في الأردن . ويضم هذا اللواء خمسة آلاف رجل، ترك معظمهم الجيش الأردني في أثناء تلك المعارك ليلتحق بالمقاومة . ويقتني لواء اليرموك بصفتـه قوة نظاميـة مسلحة ، المصفحات والمدفعيّة والأسلحة الثقيلة الأخرى . وكان السوريون قد تدخلوا في السابق في شحنات الأسلحة المرسلة الى المقاومة من قبل الدول العربية والأجنبية . وصادروا في إحدى المناسبات عدة شحنات ، منها مصفحات، كانت مرسلة الى « فتح » .

وهكذا كان الوضع في مطلع ١٩٧٣ . ثم لم يلبث ان دخـل عامل جديد لدى نشوب الاشتباكات السورية ـ الاسرائيلية العنيفة عبر مرتفعات الجولان . وصدرت مذكرة سورية الى منظمات المقاومة في أعقاب الاشتباكات ، تتضمن فرض قيود هامة جديدة على المقاومة هي :

١ً ـ سحب جميع قواعد المقاومة الى مسافة ١٥ كيلومتراً عن خط وقف اطلاق النار .

٢ً ــ انسحاب رجال المقاومة من كل قرى الحدود .
٣ً ــ تعليق كل نشاط سياسي من قبل المقاومة بين سكان تلك القرى .

بالاضافة الى هذا ، كان على المقاومة الابتعاد عن مواقع الجيش السوري مسافة خمسة كيلومترات على الأقل ، والحصول على إذن مسبق من القيادة العامة للقيام بعمليات ضد اسرائيل . وكانت هذه الاجراءات تستهدف منع المقاومة من إثارة أعمال انتقامية اسرائيلية أخرى ، خاصة بعدما أوقعت عمليات العدو الانتقامية إصابات كثيرة بين المدنيين . وقبلت قيادة المقاومة التعليمات السورية الجديدة .

وساعد الدعم السوري المقاومة في مجابهتها مع الجيش اللبناني في ايار ١٩٧٣ ، ومكنها أخيراً من الوصول الى اتفاق . وكان وزير الخارجية السوري عبد الحليم خدام قد ساعد على صياغة أول اتفاق لوقف إطلاق النار . لكن عندما تم خرق الاتفاق ، أقفلت سوريا حدودها مع لبنان ، وسمحت لوحدات من لواء اليرموك وجيش التحرير الفلسطيني بالعبور الى لبنان . وبقيت الحدود مقفلة ثلاثة أشهر ، أي من ايار الى ١٨ آب ١٩٧٣ .

وتعتبر علاقات المقاومة الوثيقة مع الأحزاب اليسارية في الجبهة الوطنية التقدمية في سوريا ، ضمانة سياسية قوية لاستمرار الوجود العسكري الفلسطيني في سوريا . ويلقى المراقبون الفلسطينيون تشجيعاً ، من دلائل حسن معاملة السلطات المدنية للفلسطينيين . ولا يطلب من الفلسطينيين في سوريا الحصول على إذن بالاقامة أو العمل ، وهم يعاملون في المجالات الأخرى على قدم المساواة مع إخوانهم السوريين ، ولا تخضع مخيماتهم لأية قوانين خاصة أو إدارة منفصلة . ورغم توافر مدارس وكالة الغوث (الأونروا) ، فإنّ الفلسطينيين يستطيعون إرسال

أبنائهم الى المدارس السورية الحكومية . حتى أنه يسمح لهم بممارسة بعض النشاط السياسي . وحالت هذه الامتيازات وما شابهها دون قيام أية مشكلة جديدة مع المقاومة ، رغم كبر حجم قوات المقاومة في سوريا . ويبلغ عدد أفراد منظمات المقاومة وأفراد القوات الفلسطينية النظامية في سوريا حوالى عشرين الفاً تقريباً . وقد أنشأ السوريون منظمتهم الخاصة (الصاعقة) ، وقبضوا على زمام جيش التحرير الفلسطيني ولواء اليرموك بثبات . أما على الصعيد السياسي ، فمن الملاحظ أن المقاومة تصرفت في سوريا بشكل متميز عن تصرفاتها في الأردن قبل ١٩٧١ ، ولم تتدخل في الخلافات الداخلية السورية ، فتجنبت بذلك كل سوء تفاهم مع النظام .

وعلى اثر اجتماع القمة بين الملك حسين والرئيسين السادات والأسد ، حيث أعيدت العلاقات الديبلوماسية بين مصر وسوريا من جهة ، والأردن من جهة ثانية ، توترت العلاقات السورية مع المقاومة . وأقفلت محطة اذاعة فلسطينية في درعا ، واعتقل مديرها . لكن النظام السوري اعترف بعد الحرب بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً وحيداً للشعب الفلسطيني ، واستمر في دعم السياسة العامة لمنظمة التحرير الفلسطينية .

الفصل السابع عشر

الجزيرة العربية : الوساطة الدائمة

قدمت المملكة العربية السعودية أقوى مساندة لمنظمة « فتح » منذ نشأتها ١٩٦٥، رغم تدهور العلاقة بينهما بعد حرب ١٩٦٧ . ويرجع الدعم السعودي في الأصل الى أن غالبية زعماء « فتح » مناهضة للناصرية ، بالاضافة الى ان بعض هؤلاء الزعماء كان في صفوف الاخوان المسلمين ، الحركة الدينية الراديكالية التي كانت على صلة وثيقة مع المملكة العربية السعودية . وفي اواخر الستينات ، كانت علاقة الرياض مع القاهرة وغيرها من العواصم العربية « التقدمية » ضعيفة جداً ، فتسنى لها اظهار استقلاليتها وعدائها الفعال لاسرائيل بفضل مساندتها لـ« فتح » . وفي السنة ١٩٦٨ ، قابل الملك فيصل أول مبعوث رسمي لـ « فتح » ، ابو اياد ، وأكد له مساندته لتحرير فلسطين وهاجم في الوقت ذاته التيارات الماركسية واليسارية في العالم العربي . وأعطى الملك على اثر ذلك إذناً بالعمل على جمع التبرعات داخل المملكة العربية السعودية من أجل « المقاتلين وعائلاتهم » . وتثبت الدعم السعودي لـِ « فتح » عند قيام الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، وهي الجناح الفلسطيني لحركة القوميين العرب التي كانت تقف من المملكة العربية السعودية موقفاً عدائياً . وحثت الرياض « فتح » على مجابهة منظمات المقاومة الأخرى

وجعلت اعترافها ومساعداتها المالية مقتصرة على « فتح » وحدها .

ودخلت العلاقة الخاصة مع « فتح » ضمن الجهود السعودية للتوسط بين المقاومة والأردن، والضغط على عمان كيما تتعاون مع « فتح » فقط . وكانت الرياض تحبذ قيام « فتح » بالسيطرة على فصائل المقاومة الأخرى ، وفرض « الوحدة الوطنية » بالقوة اذا لزم الأمر . وعلى اثر القتال في شمالي الاردن (تموز ١٩٧١) ساعدت السعودية في اعداد مؤتمر جدة ، وقدمت برنامجاً يحظر بموجبه على المنظمات الفلسطينية اليسارية العودة الى الأردن . ولكن المفاوضات لم تسفر عن أية نتيجة ، وطرد رجال المقاومة من الأردن ، بما في ذلك رجال « فتح » . منذ ذلك التاريخ تعرضت العلاقات السعودية مع « فتح » لبعض الخلافات ، ويعود السبب الرئيسي في ذلك الى حفاظ الملك فيصل على صداقة الأردن ودعمه له . فقد رفضت السعودية الاقتداء بليبيا والكويت، فلم تعلق اعاناتها للمملكة الأردنية على اثر صدامها مع المقاومة . ولم تظهر آثار الخلاف على السطح، لكن « فتح » ابتعدت الى حد ما عن ملك السعودية، وأخذت في الوقت نفسه تحسن علاقاتها مع المنظمات اليسارية داخل حركة المقاومة .

وفي المؤتمر الذي عقدته « الجبهة العربية المشاركة في الثورة الفلسطينية » في بيروت ، خلال تشرين الثاني ١٩٧٢ ، اتسعت شقة الخلاف بين الرياض وحركة المقاومة، لأن « ممثلي » المملكة العربية السعودية في المؤتمر ، كانوا من المنظمات اليسارية التي تنادي بإسقاط الملك فيصل والملكية . وبعد ذلك ببضعة أسابيع ، أعفى المجلس الوطني الفلسطيني خالد الحسن من كل المناصب الهامة التي كان يشغلها . وأخذ هذا الاعفاء معنى خاصاً ، نظراً الى أن الحسن عضو قيادي معتدل في « فتح » ، حاولت السعودية اكتسابه الى جانبها .

وعندما احتل فدائيو ايلول الأسود السفارة السعودية في الخرطوم (آذار ١٩٧٣) واحتجزوا السفير وعدداً من ضيوفه ، هددت الحكومة السعودية بطرد جميع الفلسطينيين المقيمين في بلادها ، اذا قتل السفير . وبعــد انتهاء العملية والافراج عن الرهائن ، عقد ابو هشام ، ممثـل « فتح » في السعودية ، مؤتمراً صحافياً مفاجئاً امتدح فيه موقف الملك فيصل من القضية الفلسطينية . وقال ابو هشام في المؤتمر : « جميع الجهود لبذر الخلاف بين السعودية والثورة الفلسطينية المتمثلة بِـ « فتح » باءت بالفشل .. وليس سراً ان العربية السعودية كانت بين الأوائل الذين ساندوا الثورة عند قيامها وأول من نادى بنضال شعبنا لتحرير أرضه ... كان النظام السعودي مهتماً بالثورة الفلسطينية الى هذه الدرجة ، حتى أنه رفض أن يتعاون مع أية منظمة فلسطينية سوى « فتح » ، وذلك لصيانة وحدة تلك الثورة . » وأعاد ابو هشام الى الاذهان ان الملك فيصل قد حثّ الدول العربية في قمة الرباط (١٩٦٩) على الاعتراف بِـ « فتح » وحدها .

ونددت المقاومة على نطاق واسع بهذه الملاحظات . وشنت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، والجبهة الشعبية الديموقراطية لتحرير فلسطين ، هجوماً إعلامياً على منظمة « فتح » . وطالب بعض زعماء « فتح » نفسها بمحاكمة أبو هشام . وكانت المملكة العربية وجمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية ، في ذلك الوقت، مشتبكتين في نزاع سافر . لذا ، كان من الطبيعي أن تشعر الرياض بالاهانة ، عندما صرح أبو إياد ، الرجل الثاني في « فتح » ، خلال زيارته الى عدن ، أن المقاومة تدعم « نضال شعب اليمن الجنوبي في سبيل التحرر من الامبريالية » .

وبدت العلاقات السعودية ـ الفلسطينية متدنية اكثر من ذلك ، عندما اندلع القتال في لبنان بين الجيش والمقاومة في ايار ١٩٧٣ .

فقد أعلنت مصادر « فتح » أن الملك فيصل بعث برسالة الى الرئيس فرنجية يعرب فيها عن موافقته على الاجراءات المتخذة ضد المقاومة ، ويلقي اللوم في النزاع على عاتق « المنظمات الراديكالية اليسارية » ، الأمر الذي جعل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الشعبية الديموقراطية لتحرير فلسطين ، توجها الى المملكة تهمة تحريض السلطات اللبنانية على تصفية المقاومة . ثم تحسن الموقف بعد ذلك الى حدٍّ ما ، عندما قام زعيم « فتح » ياسر عرفات بزيارة للسعودية . واتفق السعوديون وعرفات على دفن خلافاتهم ، وأن تستأنف السعودية مساعدتها المالية لمنظمة التحرير الفلسطينية . وقام رئيس منظمة التحرير الفلسطينية بزيارة السعودية مرة أخرى ، على اثر الخطاب الذي ألقاه أمام الجمعية العامة للامم المتحدة . وكان الغرض من الزيارة إطلاع الملك فيصل على كل المواضيع التي بحثت هناك . وورد عنه قوله في مؤتمر صحافي « وجدت جلالته يقدم الود والتفهم والاستعداد لمواجهة المرحلة الهامة القادمة ... » وصرح مدير مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في الرياض، ابو هشام ، لمناسبة الزيارة : « ليس مستغرباً أن يقوم الأخ ابو عمار بزيارة المملكة مباشرة بعد عودته من الأمم المتحدة . فالأخ ابو عمار يعرف جيداً ان المملكة كانت بين الدول والقوى الرائدة التي ساهمت في انتصار القضية الفلسطينية ... »

وفي مؤتمر القمة الذي عقد في الجزائر (تشرين الثاني ١٩٧٣) ، بعد حرب تشرين الأول ١٩٧٣ ، عارضت السعودية اقتراحاً يعتبر منظمة التحرير الفلسطينية الممثل « الوحيد للشعب الفلسطيني » . على ان الوفد السعودي اضطر اخيراً الى سحب معارضته . وكانت هذه هي المرة الأولى ، التي تعترف فيها السعودية بمنظمة التحرير الفلسطينية . واشتد الدعم السعودي للقضية الفلسطينية بعد حرب تشرين الأول .

وكانت المملكة في طليعة الدول المنتجة للنفط التي فرضت حظراً نفطياً على الدول المستهلكة المتعاطفة مع اسرائيل . وصرح وزير الداخلية السعودي آنذاك ، الأمير فهد بن عبدالعزيز ، في مقابلة أجراها مع مجلة « الحوادث » في تشرين الأول ١٩٧٤ ، أن المسألة الفلسطينية « هي لب » مسألة الشرق الأوسط ، وأنها ستظل نقطة ارتكاز الديبلوماسية السعودية والهدف الذي تسعى اليه في جهودها ، وأنه شاغلها الرئيسي الأكبر حتى استعادة الحقوق العربية .

وتدور العلاقات الكويتية مع حركة المقاومة حول عاملين رئيسيين : أولهما ، استعداد الكويت للموافقة على وجهات النظر العربية والدولية ، والافادة من موقفها المحايد للمساعدة على مصالحة الدول العربية بعضها مع البعض الآخر . اما الثاني ، فهو ان تلعب الكويت دور البلد المضيف لتجمّع فلسطيني كبير يؤثر على حياة البلاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية . وأنجب هذا التجمع عدداً من زعماء « فتح » (لا يزال خالد الحسن يتلقى راتباً من الحكومة الكويتية) . والكويت على اتصال وثيق مع المقاومة ، وتتعاون معها سياسياً ، وتقدم اليها دعماً مالياً لا يستهان به .

وعلقت الكويت مساعدتها المالية للأردن بعد تصفية المقاومة في المملكة ، وبعدما ساعدت في التوسط بين الفريقين . وفي أواخر كانون الأول ١٩٧٠ ، أعرب ولي العهد ورئيس الوزراء الكويتي الشيخ جابر الأحمد الصباح عن مساندته الصريحة للمقاومة ، وذلك في كلمة ألقاها في المجلس الوطني ، وقال فيها إن حكومته ستستمر في دعم الثورة الفلسطينية ، وسترفض أية حلول لأزمة الشرق الأوسط لا يرضى بها الشعب الفلسطيني . وعندما اندلع القتال في لبنان (ايار ١٩٧٣) ، زار وزير الخارجية الكويتي لبنان ، ونجح في ترتيب لقاء بين الرئيس

فرنجية وزعماء المقاومة . وفي حزيران ١٩٧٣ ، اجتمع الاتحاد العام لعمال الكويت ، وقرر تشكيل جبهة مشاركة في الثورة الفلسطينية . وردّ ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في الكويت على هذه البادرة ببيان قال فيه : « إننا نسجل بفخر وامتنان أن الكويت كان دائماً على الصعيدين الرسمي والشعبي جبهة مساندة ومشاركة في نضال الشعب الفلسطيني ، منذ بداية ثورته . وستعمل منظمة التحرير الفلسطينية على تنمية وتطوير هذه العلاقة . » وحرصت المقاومة من ناحيتها على صيانة علاقاتها الطيبة مع الكويت ، رغم كونها بلداً « محافظاً » كان من المفروض أن يستقطب عداء المنظمات اليسارية في حركة المقاومة . وساهم ياسر عرفات شخصياً في حل الخلاف على الحدود بين الكويت والعراق في العام ١٩٧٣ . وكانت له اليد الطولى في تأمين انسحاب القوات العراقية من الأراضي الكويتية .

ويتمتع الفلسطينيون داخل الكويت بامتيازات سياسية واسعة . وتسمح الحكومة للمقاومة بممارسة نشاطها مع بعض القيود . وتتميز الكويت في هذا المجال عن السعودية التي تحظر كل نشاط سياسي فلسطيني مهما يكن نوعه ، وتعتبره عملاً غير شرعي . ووقفت الكويت الى جانب السعودية في مؤتمر الجزائر ، فعارضت الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل وحيد للفلسطينيين . وأدى هذا الموقف الى فتور في العلاقات مع المقاومة . وازداد الوضع سوءاً عندما احتلت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين سفارة اليابان في الكويت لتؤمن الافراج عن الفدائيين المحتجزين في سنغافورة ، على اثر عملية خطف إحدى الطائرات . وأصدرت المقاومة بياناً عاماً تشجب فيه ذلك الاحتلال . وقد قام أحمد غفور ، وهو منشق عن حركة « فتح » ، بزيارة الكويت قبل مصرعه بوقت قصير ، بغية تنظيم فئة منشقة عن « فتح » هناك ، لكنه لم يصادف نجاحاً كبيراً نظراً الى

النزعة المحافظة السائدة بين صفوف الفلسطينيين المقيمين في الكويت .

ويقيم في دولة الامارات العربية المتحدة تجمع فلسطيني كبير يمارس نشاطاً في جمع الأموال للمقاومة . أما العلاقات بين دولة الامارات العربية المتحدة والمقاومة ، فقد كانت ولا تزال طيبة . وفي ايار ١٩٧٣ ، وافق مجلس الوزراء على فرض « ضريبة تحرير » على جميع مواطني الامارات العربية المتحدة المتحدرين من أصل فلسطيني ، والعاملين في الدوائر الحكومية . وبالمقارنة مع دولة الامارات العربية المتحدة ، نجد أنّ قطر والبحرين ليسا على وفاق مع حركة المقاومة . وقد وجهت دعوة الى الأوساط اليسارية في البحرين من قبل مؤتمر « الجبهة العربية المشاركة في الثورة الفلسطينية » ، في تشرين الثاني ١٩٧٢ . وتنطوي هذه الدعوة على مغزى خاص .

وتناهض المقاومة السلطان قابوس ، سلطان عمان ، وترى أنه لا يزال تحت التأثير البريطاني . وقد عبرت الجبهة الشعبية والجبهة الشعبية الديموقراطية بنوع خاص عن تضامنهما مع الجبهة الشعبية لتحرير عمان ومع العصيان الذي تمارسه في الاقليم الجنوبي من ظفار . ودعيت الجبهة الشعبية لتحرير عمان الى حضور مؤتمر الجبهة العربية المشاركة في الثورة الفلسطينية ، المنعقد في بيروت ، فلبّت الدعوة ، وقامت « فتح » بنشاط إعلامي واسع لها .

وتظهر جمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية (اليمن الجنوبي) صداقة متينة نحو المقاومة . وتعتبر الجبهة القومية الحاكمة فرعاً من حركة القوميين العرب التي انحدرت منها الجبهة الشعبية والجبهة الشعبية الديموقراطية ، الأمر الذي جعل علاقات اليمن الجنوبي مع المقاومة ودية منذ البداية . وسمح للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الشعبية الديموقراطية في البداية بالقيام بكل النشاط السياسي والاعلامي في اليمن الجنوبي . وفي

شباط ١٩٧٢ ، خطف فدائيو الجبهة الشعبية طائرة لوفتهانزا الى عدن ، وحصلوا من الشركة على فدية قدرها خمسة ملايين دولار في مقابل الافراج عن الطائرة ، من دون التعرض لأية عقوبات رسمية . وكانت الجبهة الشعبية قد قامت قبل ذلك بعملية في البحر الأحمر ، انطلق منفذوها من شاطئ اليمن الجنوبي . وسرت إشاعات تقول إنّ الجبهة تحتفظ بقاعدة بحرية في جزيرة قرب مضايق باب المندب ، ولكن عدن نفت ذلك . وتقدم عدن الى المقاومة عموماً دعماً سياسياً كبيراً وترفض التدخل في الوساطة بين حركة المقاومة والدول العربية ، بسبب تضامنها الصريح مع المقاومة . وفي ايار ١٩٧٣ ، زار بيروت نائب رئيس حكومة اليمن الجنوبية ، والتقى بزعماء المقاومة بشكل خاص .

وقد وقفت المقاومة ــ كما كان متوقعاً ــ الى جانب اليمن الجنوبي خلال الاشتباكات التي وقعت على الحدود بين اليمنين الشمالي والجنوبي في أواخر ١٩٧٤ . ولا تتصل المقاومة في صنعاء مع النظام، لكنها تتصل مع مجموعات سرية مثل « الحزب الديموقراطي » و « منظمة المحاربين الثوريين » علماً بأن هذه المنظمة هي في الواقع الجناح العسكري للحزب .

الفصل الثامن عشر

المغرب العربي: القدوة الصالحة

تعتبر علاقة المقاومة مع المغرب من أضعف العلاقات بالنسبة الى اقطـــار المغرب العربي الثلاثة ، رغم تصريحات الملك الحسن الموالية للفلسطينيين . وكانت المقاومة تعتـــبر الملكيّة المغربيّة تحت السيطرة « الامبريالية » وقد عزّز الزعيم اليساري مهدي بن بركة هذه الفكرة . ثم زادت العداوة حدة من جراء المعلومات التي تتناقلها عناصر المعارضة المغربية ، والتي تؤكد أن البلاد ترتبط بعلاقة خاصة مع اسرائيل . وفي ٢٣ نيسان ١٩٧٠ ، اجتمع الملك الحسن مع ناحوم غولدمان ، رئيس المؤتمر اليهودي العالمي – فكان أول لقاء بين حاكم عربي وناطق شبه رسمي باسم اسرائيـل . وسرت في الوقت نفسه إشاعات عن وجود تعاون بين الاستخبارات الاسرائيلية والشرطة المغربية ، وعن وجود نوع من التبادل التجاري بين البلدين .

وعليه ، كان من الطبيعي أن تعلن حركات المعارضة في المغرب مساندتها للمقاومة . وعندما عقد مؤتمر « الجبهة العربية المشاركة في الثورة الفلسطينية » في بيروت في تشرين الثاني ١٩٧٢ ، وجه المؤتمر الدعوة الى ممثلي المعارضة لا الى ممثلي الحكومة . وقام العديد من الفئات المعارضة بنشاطات داخل المغرب وفي اوروبا ، نيابة عن المقاومة . واتخذ الملك

الحسن إجراءات ضدّ المتعاطفين مع المقاومة . فقد تعرض عمر بن جلون ، أحد زعماء المعارضة الذين حضروا مؤتمر بيروت ، لمحاولة اغتيال نجا منها باعجوبة . وحدثت اعتقالات كثيرة بين مؤيدي « فتح » . ولتحويل الأنظار عن هذه التدابير ، أرسلت قوات من الجيش المغربي الى سوريا للمشاركة في « معركة المصير » وسط دعاية واسعة . وكان الهدف من هذه المبادرة ، عدا تهدئة المقاومة ، درء خطر محتمل عن النظام المغربي . ولاضعاف مركز الجنرال دليمي ، القائد العام للقوات المسلحة ، والذي حل محل الجنرال اوفقير بعد عصيانه ، عيّن الملك الحسن احد اقارب الدليمي لقيادة القوات المرسلة الى سوريا .

احتفظت « فتح » ، على الصعيد الرسمي ، بموقف محايد تجاه المغرب لكن منظمات المقاومة الأخرى – وخاصة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، والجبهة الشعبية الديموقراطية لتحرير فلسطين – كانت تنتقد النظام بحدة منذ زمن طويل . ومع ذلك فإن الصاعقة التي ترعاها سوريا حالت دون شن هجمات من هذا النوع ، منذ ان ارسلت القوات المغربية الى سوريا . وكان المغرب مؤخراً مسرحاً لمحاولة اغتيال الملك حسين في مؤتمر القمة في الرباط ، إلا أن السلطات المغربية أحبطت المحاولة التي قامت بها عناصر تابعة لمنظمة ايلول الأسود .

وتختلف علاقات الجزائر مع المقاومة اختلافاً بيّناً عن علاقاتها مع المغرب . وكانت الجزائر من الدول العربية الأولى التي ساندت « فتح » قبل حزيران ١٩٦٧ . ويشبه موقفها الرسمي إزاء القضية الفلسطينية موقف المقاومة نفسها . وكانت دائماً ترفض قرار مجلس الأمن الرقم ٢٤٢ وتحثّ على شنّ « حرب شعبية » ضد اسرائيل . وقامت « فتح » بأول اتصالاتها مع الجزائر في ١٩٦٤ ، فكسبت مساندة بن بيللا ومحمد

خيضر ، أحد الرسميين البارزين الذي اغتيل خارج الجزائر ١٩٦٧ . وسمحت السلطات الجزائرية بإقامة معسكر تدريب لـ « فتح » ، وإنشاء مكتب سري يديره ابو جهاد بمعاونة أحد أشقاء ياسر عرفات وأبي علي إياد الذي غدا في ما بعد قائداً فلسطينياً بارزاً ، استشهد في الأردن في ١٩٧١ . ولا يزال هذا المكتب حتى الآن تستعمله منظمة التحرير الفلسطينية . وقد اكتسبت الجزائر بفضل نضالها الخاص في سبيل الاستقلال ، شعبية متميزة بين اليساريين العرب ، بما في ذلك حركة المقاومة . وصرحت « فتح » أن الثورة الفلسطينية هي اقرب الى الخبرة الجزائرية منها الى الخبرة في فيتنام . وتؤكد « فتح » كذلك تشابهها مع جبهة التحرير الوطنية الجزائرية ، من ناحية ضرورة اعتبارها الاطار الوحيد للمعركة ضد الصهيونية .

اما المنظمات الفدائية الأخرى – وخاصة الجبهة الشعبية والجبهة الشعبية الديموقراطية – فقد كانت لها مع الجزائر علاقات اكثر تنوعاً ، لأنها اعتبرت أن الرئيس هواري بومدين قد أعطى الامبريالية الجديدة امتيازات اقتصادية وسياسية هامة . وقد دعا وزير الخارجية الجزائرية عبد العزيز بوتفليقة مؤخراً وبشكل علني ، الى إجراء مفاوضات مباشرة بين اسرائيل والمقاومة . وقال الوزير الجزائري في باريس ، في تموز ١٩٧٣ ، حيث كان يعقد مباحثات مع الرسميين الفرنسيين ، إن حكومته ترى وجوب موافقة الفلسطينيين على الحوار ، شريطة ان يعلن الاسرائيليون نيتهم في « تصفية الامبريالية » . ورغم ان بوتفليقة أعلن اعتقاده ان للمقاومة ثقة تامة في الجزائر ، فإن بياناته لم تلق ترحيباً في الأوساط الفلسطينية . لكن المقاومة لم ترغب في مجابهة مع النظام الجزائري ، ومنذ ذلك الحين حاول الفريقان تسوية خلافاتهما حبياً وفي الخفاء .

وكانت الجزائر خففت في الماضي من انتقادات المقاومة لها ، بالاجراء الحاسم الذي اتخذته ضد الأردن في اثناء القتال بين الجيش وحركة المقاومة . وكانت أول دولة عربية قطعت علاقاتها مع عمان احتجاجاً على المجابهة . ولم تهاجم الجزائر المقاومة علناً في أية مناسبة . وكانت عادة تتوسط في الخلافات بين الفدائيين والدول العربية الأخرى — على الأخص الأردن ولبنان — كما انها توسطت في حل خلاف المقاومة مع سوريا ، عندما صادرت الحكومة السورية في ١٩٧١ أسلحة مرسلة من الصين الى « فتح » ، عند وصولها الى ميناء اللاذقية .

وفي أوائل تشرين الثاني ١٩٧٤ ، وصل الى بيروت وفد حكومي جزائري يمثل وزارة الدفاع وجبهة التحرير الوطنية ليبحث مع منظمات المقاومة طرق ووسائل تطبيق قرار الجزائر بدعم المقاومة سياسياً وعسكرياً ومادياً . واجتمع الوفد بزعيم « فتح » ياسر عرفات ، وبزعيم الجبهة الشعبية الديموقراطية لتحرير فلسطين نايف حواتمه ، وزهير محسن زعيم الصاعقة .

وأفادت مصادر الفدائيين أن المساندة الجزائرية للمقاومة تشمل النقاط التالية : ١ً — قطع العلاقات مع النظام الأردني في كل الميادين . ٢ً — اعتبار النظام الأردني معادياً لنضال الشعب الفلسطيني المستمر وطموحات الأمة العربية . ٣ً — تكريس المبدأ القائل بأن الثورة الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني . ٤ً — مساندة الثورة في المجالات العسكرية والمادية والديبلوماسية . ٥ً — اعتبار ان الحل الحقيقي للمشكلة الفلسطينية يتمثل في استمرار الكفاح على كل الجبهات ، ورفض التسويات السلمية .

وقد مارس السفير الجزائري في بيروت محمد يزيد نشاطاً خاصاً في الوساطة بين مختلف فصائل المقاومة ، وبين المقاومة والحكومة اللبنانية .

كما انه لعب دوراً حاسماً في تسوية الأزمة الناجمة عن عصيان أبو يوسف كايد، فأرسل المنشقين الذين ثاروا ضد زعامة «فتح» الى الجزائر.

وفي مؤتمر «الجبهة العربية المشاركة في الثورة الفلسطينية»، تعهدت الجزائر والعراق بتغطية جميع نفقات المؤتمر. وكان للمندوب الجزائري دور بارز في أعمال المؤتمر. على أنه جرى مؤخراً بعض الاحتكاك بين الجزائر و «فتح»، مما حمل هذه الأخيرة على التعاون مع الفئات الجزائرية المعارضة. واقتصر هذا التعاون على اوروبا، وخاصة البلدان التي تستعمل الأيدي العاملة الجزائرية. ويعتقد أن محمد بو ضياء، الذي اغتاله الاسرائيليون في ٢٨ حزيران ١٩٧٣، كان عضواً في «فتح»، وأحد خصوم الرئيس بومدين البارزين. وتحسنت العلاقات في حرب تشرين الأول ١٩٧٣ والفترة التي تلتها، بفضل الموقف الثابت المؤيد للفلسطينيين الذي اتخذه الرئيس بومدين. فقد تزعم الرئيس الجزائري الاتجاه المنادي بضرورة الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً وحيداً للفلسطينيين، في أثناء مؤتمر القمة المنعقد في الجزائر بعد الحرب. وفي شباط ١٩٧٤، قابل بومدين زعيم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين الدكتور جورج حبش لأول مرة، بغية إقناعه بالموافقة على مخطط إقامة دولة فلسطينية.

وتقدم العلاقات بين تونس والمقاومة صورة مختلفة ايضاً. عندما قام الرئيس بورقيبة بجولته المشهورة في الشرق الأوسط (١٩٦٤) تدهورت علاقاته مع الفلسطينيين الى ان اعاد صداقته مع الرئيس عبد الناصر. وصارت «فتح» على وفاق مع تونس، لكنها لم تحصل منها على أي عون عسكري او اقتصادي كما لم تحصل على اذن بالقيام بنشاط سياسي في البلاد. وبعد القتال في الأردن (ايلول ١٩٧٠) عين الباهي الأدغم

وهو رئيس وزارة تونسية سابق ، رئيساً للجنة المكلفة الاشراف على تطبيق اتفاقي القاهرة وعمان . وكانت عواطف الأدغم موالية للمقاومة بشكل واضح ، وهذا ما جعله يصطدم مع رئيس الحكومة الأردنية آنذاك وصفي التل . وساعد هذا الخلاف على تحسين العلاقات التونسية ـ الفلسطينية . وفي منتصف كانون الثاني ١٩٧١ ، زار عرفات تونس ضمن جولة قام بها في شمالي افريقيا ، بغية تأمين المساندة لحركة المقاومـــة ، فأعرب عن شكره لموقف تونس السابق ازاء القضية الفلسطينية . وأكدت وسائل الاعلام التونسية ضرورة دعم المقاومة . وأذاع راديو تونس بأن الواجب الوطني يقضي ان نتغلب على جميع العقبات التي تقف في طريق المقاومة الفلسطينية لكي تتمكن من القيام بواجباتها كاملة ...

وفي ايلول ١٩٧٢ ، أكد وزير الخارجية التونسي محمد المصمودي أن بلاده تساند القضية الفلسطينية من دون تحفظ ، وطالب الدول الأوروبية بأن تتحمل مسؤولياتها إزاء تلك القضية، وأبى ادانة « الارهاب الفلسطيني » خلال حديثه في باريس ، وقال ان حل القضية يكمن في إشراك الفلسطينيين في كل مراحل تسوية النزاع العربي ـ الاسرائيلي . واستغلت تونس تحسن علاقاتها مع المقاومة ، فعرضت على « فتح » عدداً من الخطط لتسوية سلمية للمشكلة الفلسطينية ، لكن الجبهة الشعبية الديموقراطية لتحرير فلسطين وصفت تلك الخطط بأنها محاولة لعزل منظمات المقاومة الراديكالية . ورغم هذا ، فقد دعي حزب الدستور الى مؤتمر « الجبهة العربية المشاركة في الثورة الفلسطينية »، فكان الحزب الحاكم الوحيد في بلد عربي « محافظ » يدعى الى هذا المؤتمر . ولما وجد الرئيس بورقيبة أنه على وفاق نسبي مع المقاومة ، كشف النقاب ، في العام ١٩٧٣ ، عن اقتراحاته لاقامة دولة فلسطينية . وقيل انه وضع

المخطط بالتشاور مع الرؤساء السادات والقذافي وبومدين ، وانه حصل على تعهد من « فتح » بعدم معارضته .

وتتألف الدولة الجديدة في مخطط بورقيبة من ضفتي الأردن الشرقية والغربية ، بدلاً من الدولة الأردنية القائمة حالياً . ولكن الأردن قطع علاقاته الديبلوماسية مع تونس احتجاجاً على مخطط بورقيبه . على ان المخطط حصل على تأييد بعض زعماء المقاومة الذين تخلوا عن أمل استرجاع كامل الأرض المحتلة . وباستثناء هذه المواقف المحددة ، فإن الفلسطينيين يقيّمون تونس كأحد المعاقل الرئيسيّة للنفوذ الأميركي في المنطقة .

وهو رئيس وزارة تونسية سابق ، رئيساً للجنة المكلفة الاشراف على تطبيق اتفاقي القاهرة وعمان . وكانت عواطف الأدغم موالية للمقاومة بشكل واضح ، وهذا ما جعله يصطدم مع رئيس الحكومة الأردنية آنذاك وصفي التل . وساعد هذا الخلاف على تحسين العلاقات التونسية ــ الفلسطينية . وفي منتصف كانون الثاني ١٩٧١ ، زار عرفات تونس ضمن جولة قام بها في شمالي افريقيا ، بغية تأمين المساندة لحركة المقاومـــة ، فأعرب عن شكره لموقف تونس السابق ازاء القضية الفلسطينية . وأكدت وسائل الاعلام التونسية ضرورة دعم المقاومة . وأذاع راديو تونس بأن الواجب الوطني يقضي ان نتغلب على جميع العقبات التي تقف في طريق المقاومة الفلسطينية لكي تتمكن من القيام بواجباتها كاملة ...

وفي ايلول ١٩٧٢ ، أكد وزير الخارجية التونسي محمد المصمودي أن بلاده تساند القضية الفلسطينية من دون تحفظ ، وطالب الدول الأوروبية بأن تتحمل مسؤولياتها إزاء تلك القضية، وأبى ادانة « الارهاب الفلسطيني » خلال حديثه في باريس ، وقال ان حل القضية يكمن في إشراك الفلسطينيين في كل مراحل تسوية النزاع العربي ــ الاسرائيلي . واستغلت تونس تحسن علاقاتها مع المقاومة ، فعرضت على « فتح » عدداً من الخطط لتسوية سلمية للمشكلة الفلسطينية ، لكن الجبهة الشعبية الديموقراطية لتحرير فلسطين وصفت تلك الخطط بأنها محاولة لعزل منظمات المقاومة الراديكالية . ورغم هذا ، فقد دعي حزب الدستور الى مؤتمر « الجبهة العربية المشاركة في الثورة الفلسطينية »، فكان الحزب الحاكم الوحيد في بلد عربي « محافظ » يدعى الى هذا المؤتمر . ولما وجد الرئيس بورقيبة أنه على وفاق نسبي مع المقاومة ، كشف النقاب ، في العام ١٩٧٣ ، عن اقتراحاته لاقامة دولة فلسطينية . وقيل انه وضع

المخطط بالتشاور مع الرؤساء السادات والقذافي وبومدين ، وانه حصل على تعهد من « فتح » بعدم معارضته .

وتتألف الدولة الجديدة في مخطط بورقيبة من ضفتي الأردن الشرقية والغربية ، بدلاً من الدولة الأردنية القائمة حالياً . ولكن الأردن قطع علاقاته الديبلوماسية مع تونس احتجاجاً على مخطط بورقيبه . على ان المخطط حصل على تأييد بعض زعماء المقاومة الذين تخلوا عن أمل استرجاع كامل الأرض المحتلة . وباستثناء هذه المواقف المحددة ، فإن الفلسطينيين يقيّمون تونس كأحد المعاقل الرئيسيّة للنفوذ الأميركي في المنطقة .

القسم الخامس

الدولتان

الفصل التاسع عشر

الصين : الصداقة الثابتة

جرى اول اجتماع سري بين الصين والمقاومة الفلسطينية في ١٩٦٤، عندما قام ياسر عرفات وابو جهاد من « فتح » بزيارة بكين لتوضيح برنامج منظمتهما للزعماء الصينيين، فشاع ان التجاوب كان « مشجعاً » . وبعد حرب حزيران ١٩٦٧ وبروز المقاومة الفلسطينية كقوة في الشرق الأوسط ، أخـذت « فتح » تتلقى مساعدات عسكرية صينية هامة ، كما بدأت بإرسال بعض أعضائها للتدرب في الصين .

وفي ١٩٧٠ ، قام وفد يضم عرفات وابو اياد وابو علي اياد وكمال عدوان وأبو حاتم بالزيارة الفلسطينية الأولى العلنية الرسمية الى الصين . وفي ايلول من العام نفسه ، وردت مساعدات صينية إضافية لتعويض الأسلحة والمعدات التي خسرتها المقاومة في أثنـاء مجابهتها مع الجيش الأردني .

تختلف العلاقات الصينية عن علاقات الدول الأخرى غير العربية ، نظراً الى ان الصين لم تشترك في خلق اسرائيل ولم تعترف مطلقاً بوجودها . وكانت الصين اول دولة شيوعية تؤكد حقوق « الشعب الفلسطيني » وتطرحها كبديل لتعبير « اللاجئين الفلسطينيين » المستخدم من قبل . وبينما كان الاتحاد السوفياتي يتجاهل منظمة التحرير الفلسطينية ،

كانت الصين تقبلها «كممثل شرعي لفلسطين» .

وقد زار أحمد الشقيري بكين في ١٩٦٥ ، عندما كان رئيساً لمنظمة التحرير الفلسطينية ، فصدر بعد الزيارة بلاغ مشترك يقول : «ان الصين ساندت وتستمر في مساندة الشعب الفلسطيني من دون تحفظ في مطالبته بالعودة واسترجاع كامل حقوقه في فلسطين . إن الشعب الصيني سيقوم بكل الجهود ... لمساندة نضال الشعب الفلسطيني في سبيل العودة الى وطنه» .

وقبل الحرب الأهلية في الأردن (١٩٧٠) ، كان العون الصيني يرد الى «فتح» فقط ، إذ لم تكن بكين تعترف بأية منظمة مقاومة فلسطينية أخرى . وعندما التمست الجبهة الشعبية الديموقراطية لتحرير فلسطين المساعدة في ١٩٦٩ ، رفضت الصين طلبها بحجة أنها تروتسكية . لكن أحد رسميي الجبهة صرح في ما بعد أنّ الجبهة ليس لها مثل هذه الانتماءات .

ومنذ ايلول ١٩٧٠ ، تعهدت الصين بتدريب كوادر الجبهة الشعبية الديموقراطية لتحرير فلسطين . وكان وفد من الجبهة برئاسة تيسير خالد ، قد زار الصين لمدة أسبوعين في ٢٣ حزيران . وفي بيان مشترك صدر بعد الزيارة ، عادت الصين فأكد مساندتها لنضال الفلسطينيين وقضيتهم العادلة وسعيهم وراء التحرير الكامل . وذكر البيان ايضاً ان الحزب والدولة الصينيين لا يستطيعان الانحياز الى المطامع الايرانية في الخليج العربي . ويظهر أن هذه الفقرة قد هدأت المخاوف العربية التي ظهرت على اثر خطاب ألقاه وزير الخارجية الصيني في أوائل السنة في طهران ، وقال فيه ان الصين تعتقد أن إيران محقة في تعزيز قواتها لمحاربة النشاط الهدام في المنطقة .

وعلى اثر قيام الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بخطف ٤ طائرات

في صيف عام ١٩٧٠ ، صدر مقال في جريدة « بيبولز ديلي » ينتقد « الأعمال المتهورة » التي تتعارض مع حرب التحرير .

أما من الناحية الايديولوجية ، فإن الصين تعتبر المقاومة الفلسطينية كجزء من معسكر حركات التحرر في العالم الثالث . وترى الصين أن المقاومة تشكل على الصعيد السياسي قوة متحررة من النفوذين السوفياتي والأميركي، في حلبة يحتدم فيها النزاع الجوهري بين القوتين « الامبرياليتين » اميركا والاتحاد السوفياتي . ومن الملاحظ أن الصين عدلت موقفها بعد الثورة الثقافية واكتساب عضوية الأمم المتحدة ومجلس الأمن، فخفضت مساعدتها للمنظمات الثورية – بما في ذلك حركة المقاومة ، كما انها لم تلعب اي دور في مناقشات الأمم المتحدة بشأن حقوق الفلسطينيين .

صادف هذا « التراجع » الصيني تحسناً في العلاقات بين المقاومة والاتحاد السوفياتي . على أن الزعماء الفلسطينيين معنيون بالحفاظ على علاقات طيبة مع الدولتين الشيوعيتين الكبيرتين . ويرجع هذا الموقف الفلسطيني الى سببين : اولهما الرغبة في تجنب الدخول في الخلاف بين موسكو وبكين ، وثانيهما ان المقاومة لم تجد الخط الصيني أكثر تعاطفاً من الخط السوفياتي .

وفي مطلع ١٩٧٤ ، قام وفد فلسطيني برئاسة العقيد سعد صايل قائد لواء اليرموك آنذاك ، بمحادثات هامة عن العلاقات مع الصين ، في اثناء وجوده في ألبانيا . وخلال ١٩٧٤ ، استضافت الصين عدداً من الوفود الفلسطينية التي تمثل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الشعبية الديموقراطية لتحرير فلسطين . كما قام وفد لمنظمة التحرير الفلسطينية ، برئاسة هاني الحسن ، بزيارة طويلة الى الصين (من ٢٩ آب حتى ١٦ ايلول) سلم خلالها رسالة من ياسر عرفات الى الرئيس شوآن لاي . وأكدت المصادر الفلسطينية أن الحركة تتمتع «بالمساندة

السياسية الكاملة » من الصين . وبعد المناقشة في الجمعية العامة للأمم المتحدة عن فلسطين ، صدر في صحيفة « بيبولز ديلي » مقال عنوانه « تجب إعادة الحقوق الوطنية الكاملة للشعب الفلسطيني » . ووصف ياسر عرفات مؤخراً العلاقات مع الصين بانها « علاقات ثابتة » .

الفصل العشرون

الاتحاد السيوفياتي : التفهم والتفاهم

جرى اللقاء الرسمي الأول بين الرسميين السوفيات وأحد أعضاء المقاومة الفلسطينية في تموز ١٩٦٨ ، عندما زار الرئيس عبد الناصر موسكو يرافقه سراً ياسر عرفات . وفي تموز ١٩٦٩ ، اعترف المؤتمر الدولي للشيوعيين « بالحقوق المشروعة » للشعب الفلسطيني . وبقي الاعتراف لفظياً خلال فترة من الزمن . وفي العام نفسه ، رفض السفير السوفياتي في القاهرة طلب « فتح » للحصول على مساعدة عسكرية سوفياتية مباشرة . وفي هذه المرحلة ، كانت موسكو واوروبا الشرقية غير راضيتين عن المقاومة التي كانتا تعتبرانها « اتجاهاً خطراً » ، وتعطيان الأفضلية للأنظمة العربية « التقدمية » ، وخاصة مصر ، في النضال ضد الامبريالية والصهيونية . بالاضافة الى ذلك، كانت موسكو تنظر بريبة الى علاقات « فتح » مع بكين ، والى اتصالات التروتسكيين مع الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، والجبهة الشعبية الديموقراطية لتحرير فلسطين . وسارت الأحزاب الشيوعية العربية على خطى الاتحاد السوفياتي ، فانتقدت المقاومة واعتبرت سعيها الى التحرير الكامل غير واقعي ، ورأت ان تركيزها الكلي على الكفاح المسلح أمر غير عملي .

ثم بدأت العلاقات بين الشيوعيين والمقاومة بالتحسن بعد زيارة

ثانية قام بها عرفات الى موسكو في ١٩٧٠ ، في وقت برهنت المقاومة عن فاعليتها . وبدأ العون السوفياتي يصل الى المقاومة ، والى « فتح » بشكل خاص ، بعد معارك ايلول ١٩٧٠ . اما الانفتاح الحقيقي ، فقد جاء بعد وفاة الرئيس عبد الناصر ، وابعاد الناصريين عن السلطة في مصر ، وتصفية العديد من الشيوعيين السودانيين . وحصل عرفات على مزيد من الدعم السياسي والعسكري في أثناء رحلته الى موسكو في تشرين الأول ١٩٧١ . وبادر السوفيات الى إقامة اتصالات مع منظمات المقاومة الأخرى ، وخاصة الجبهة الشعبية ، والجبهة الشعبية الديموقراطية . وسافر الدكتور جورج حبش زعيم الجبهة الشعبية الى موسكو للمرة الأولى ١٩٧٠، ضمن إطار رحلة الى كوريا . أما رحلته الثانية ١٩٧٢ ، فكانت للعلاج . وتبدل موقف المقاومة كذلك وكان الانتقاد ضد السوفيات قد تركز على موافقة موسكو على قرار مجلس الأمن الرقم ٢٤٢، وجمود موقفها تجاه اسرائيل . وبدأ تعاون الفلسطينيين مع الشيوعيين العرب . وزار عرفات الاتحاد السوفياتي في ١٧ تموز ١٩٧٢ ، قبل أن تعلن مصر طرد الخبراء الروس بيوم واحد . وقوّى هذا التوقيت روابط المقاومة بالسوفيات وخلق علاقة تعاون ثابت . وعقدت خلال الزيارة محادثات مع أحد أعضاء اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي ، الأمر الذي حمل عرفات على الدفاع عن الاتحاد السوفياتي في مؤتمر صحافي عقده في الاسكندرية في آخر شهر تموز ١٩٧٢ ، رغم توتر العلاقات السوفياتية المصرية .

لكن عملية ميونيخ سببت قيام فترة قصيرة من عدم التوافق في أواخر ١٩٧٢ . فقد ندّدت موسكو بقسوة بالاغتيالات وأعلنت أن مثل هذه الأعمال تضر بالقضية الفلسطينية . والحقيقة أن الموقف السوفياتي كان دائماً يرى أن الارهاب يتعارض مع مبدأ التحرك الشعبي ،

وأنه « تعبير عن اتجاهات فوضوية وخطرة » . ثم لم تلبث العلاقات أن عادت الى طبيعتها ، بفضل الدور الكبير الذي لعبه الشيوعيون العرب في مؤتمر « الجبهة العربية المشاركة في الثورة الفلسطينية » الذي عقد في بيروت في تشرين الثاني ١٩٧٢ وكان المناسبة الرسمية الأولى للتعاون الشيوعي العربي مع المقاومة . وحدثت تبدلات داخلية هامة ضمن حركة المقاومة . ففي المجلس الوطني الفلسطيني المنعقد في تشرين الثاني ١٩٧٢ ، تمّ إبعاد جناح « فتح » ذي الاتجاه اليميني عن زعامة منظمة التحرير الفلسطينية ، في حين حاولت « فتح » ، بدفع من السوفيات ، التقرب من الجبهــة الشعبية ، والجبهة الشعبية الديموقراطية . ونجم عن ذلك توحيد عمليات هذه المنظمات رسمياً داخل الأراضي المحتلة . وكان لموسكو أيضاً تأثير داخل الجبهة الشعبية ، نجم عنه إنقاص عملياتها الخارجية وإيقاف انتقادها للشيوعيين العرب . وحصلت الجبهة في المقابل على مساعدة عسكرية محسوسة . وتوسط الزعيم السوفياتي نيقولاي بودغورني شخصياً في آذار ١٩٧٣ مع الملك حسين ، لانقاذ حياة ابو داود ، أحد زعماء « فتح » . وكان ابو داود اعتقل في الأردن ، وهو على وشك القيام بأعمال عنف ضد النظام في الأردن .

ولعب الاتحاد السوفياتي دوراً هاماً خلال ايار ١٩٧٣ ، عندما اصطدم الجيش اللبناني مع المقاومة . وقدم السفير السوفياتي في بيروت سرفار عظيموف الى زعماء المقاومة تأكيدات بأن موسكو لن تسمح بتصفيتهم . وقيل ان سوريا لم تتخذ موقفاً أكثر اعتدالاً تجاه الحكومة اللبنانية إلا بعدما قام الرئيس السوري حافظ الأسد بزيارة سرية الى موسكو ، بعد يومين من اندلاع القتال .

وكان السوفيات ، حسبما قال السفير عظيموف ، تلقوا وعداً من الرئيس عبد الناصر بأنه لن يدع الأردن يسحق المقاومة . وعندما اتضح

ان الرئيس المصري قد بالغ في تقدير تأثيره على الملك حسين ، قررت موسكو اقامة اتصالات مباشرة مع المقاومة ، بدلاً من الاعتماد على وساطة اية دولة عربية .

وقد اظهر الجانب السوفياتي ، خلال قمة نيكسون – بريجنيف في واشنطن ، حرصه الشديد على المقاومة ، وإخلاصه لها ، وإصراره على إدخال إشارة الى إعادة الحقوق الشرعية الى الشعب الفلسطيني . وكانت هذه هي المرة الأولى التي يوقع فيها السوفيات مستنداً يضم مثل هذه الاشارة . وتذكر مصادر فلسطينية أن إصرار السوفيات على هذه النقطة كان شديداً الى درجة تهديد سياسة الوفاق الدولي بالانهيار . وفي ١٩٧٣ ، أصدر زعماء الحزب الشيوعي المجتمعين في القرم بلاغاً ورد فيه اعتراف صريح بالحقوق الفلسطينية ، بالاضافة الى حق تقرير المصير وشرعية النضال الفلسطيني . وتلقى عرفات دعوة لزيارة برلين الشرقية في صيف ١٩٧٣ ، من قبل الحزب الشيوعي في المانيا الديموقراطية ، وحصل على إذن بفتح مكتب لمنظمة التحرير الفلسطينية في برلين . فاعتبرت هذه البادرة نوعاً من الاعتراف الرسمي .

وعلى اثر مؤتمر عقد في أيلول ١٩٧٣ ، أصدرت الاحزاب الشيوعية في لبنان والأردن وسوريا والعراق والسودان والجزائر تقريراً هاماً لمصلحة المقاومة . ويقول التقرير في أحد مقاطعه : « لقد ازداد الادراك لأهمية وحدة هذه المنظمات ، كما انها استنكرت أعمال المغامرة والأساليب الانعزالية . ويتجلى ذلك ايضاً في التطور النوعي في فهمها الموضوعي لطبيعة المرحلة بالنسبة الى القضية الفلسطينية والى مهمات حركة التحرر العربية ، وكذلك في علاقاتها مع اسرة الدول الاشتراكية وسائر القوى التقدمية في العالم . واصبح عندها وضوح اكبر في التمييز بين حلفائها وأعدائها برغم الضغوط التي تتعرض لها على الصعيدين العربي والعالمي .

« ان خطوات مهمة اتخذت لتحقيق وحدة فصائل حركة المقاومة الفلسطينية . وينبغي مواصلة العمل لانجاز هذه الوحدة على أساس برنامج مرحلي يحدد أهدافها بوضوح . وذلك بالاضافة الى التعاون مع القوى التقدمية المناهضة للصهيونية ، ولا سيما الحزب الشيوعي داخل اسرائيل ، والمؤيدة لحقوق شعب فلسطين من اجـل العودة وتقرير المصير » .

بعد حرب تشرين الأول ١٩٧٣ مباشرة ، سلم السفير السوفياتي في بيروت مذكرات من الكرملين الى ياسر عرفات ، ونايف حواتمه (الجبهة الشعبية الديموقراطية) والدكتور جورج حبش (الجبهة الشعبية) . وتضمنت المذكرات النقاط التالية :

١ً – يعتبر الاتحاد السوفياتي أن المقاومة هي الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني ، وأن منظمة التحرير الفلسطينية هي الناطق الوحيد باسمه .

٢ً – ان التسوية السلمية ممكنة الآن في الشرق الأوسط . وسيستعمل الاتحاد السوفياتي كل ثقله السياسي والمادي للوصول الى سلام على أساس انسحاب اسرائيلي تام من الأراضي العربية المحتلة ، وتأمين حقوق الفلسطينيين الوطنية .

٣ً – جرى بحث هذا الموضوع مع الدكتور كيسينجر ، وزير الخارجية الأميركية ، في أثناء زيارته الأخيرة الى موسكو .

٤ً – عارضت بعض الأوساط أن تقوم المقاومة بتمثيل الشعب الفلسطيني . ولم توافق الولايات المتحدة عـلى تمثيل الفلسطينيين في مؤتمر السلام في جنيف . وتشاركها في هذا الموقف كل من اسرائيل والأردن .

٥ً – يرغب الاتحاد السوفياتي في الاطلاع عـلى حقيقة مواقف وآراء حركة المقاومة ، ليتمكن من إجراء اللازم . وسوف يعمل كل ما

في وسعه لتأمين تمثيل الشعب الفلسطيني في جنيف ، اذا رغبت المقاومة في ذلك . وسيدافع عن حقوق الفلسطينيين ويعتبر تحقيقها جوهرياً بالنسبة الى أية تسوية سلمية .

٦ً – سيتابع الاتحاد السوفياتي مساندته لحقوق الفلسطينيين الوطنية سياسياً ومادياً ، مهما يكن موقف المقاومة .

وزار عرفات موسكو مرة اخرى في ١٩ تشرين الثاني ١٩٧٣ ، يرافقه أحمد اليماني (ابو ماهر) من الجبهة الشعبية ، وزهير محسن من الصاعقة، ونايف حواتمه من الجبهة الشعبية الديموقراطية، وعبد الوهاب الكيالي من جبهة التحرير العربية . وعندما ذهب وزير الخارجية المصرية اسماعيل فهمي بعد ذلك الى العاصمة السوفياتية ، أكد له الرسميون السوفيات ضرورة إشراك الفلسطينيين في أية تسوية سلمية في الشرق الأوسط . وفي صيف ١٩٧٤ ، قام رئيس منظمة التحرير الفلسطينية بزيارة أخرى على رأس وفد واسع الصلاحيات كما في المرة السابقة . بيد أن هذا الوفد لم يضم ممثلين عن فصائل المقاومة المنتمية الى « جبهة الرفض » . ونتج عن الزيارة – وهي الزيارة الرسمية الأولى التي قامت بها المقاومة الى الاتحاد السوفياتي – اتفاق على تأسيس مكتب لمنظمة التحرير الفلسطينية في موسكو . واعتبر هذا العمل اعترافاً سوفياتياً بمنظمة التحرير الفلسطينية . وكرر الاتحاد السوفياتي بإصرار ، اعتقاده بضرورة وجود فلسطيني مستقل في مؤتمر السلام في جنيف . وأغضبت هذه الزيارة مساندي « جبهة الرفض » ، وخاصة زعيم الجبهة الشعبية الدكتور جورج حبش الذي هاجم الاتحاد السوفياتي لأنه يدعم الجهود الرامية الى تحقيق التسوية السلمية للمشكلة . وأثار تصرف حبش تنديداً سوفياتياً أكد أنّ مثل هذه التصرفات تخدم قضية أعداء العرب . ويبدو أن العلاقات بين الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والاتحاد السوفياتي مجمدة وفاترة .

ورغم الوعد السوفياتي ، فإنَّ مكتب منظمة التحرير الفلسطينية لم يفتتح في موسكو حتى الآن ، مع ان وفداً كبيراً من منظمة التحرير الفلسطينية زار العاصمة السوفياتية على اثر مناقشة قضية فلسطين في هيئة الأمم المتحدة . وضم الوفد ــ الذي وصف بأنه كان اكثر الوفود التي زارت البلدان الأجنبية تمثيلاً للمقاومة ــ الأشخاص البارزين في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، وممثلاً عن الجبهة الشعبية (القيادة العامة) هو طلال ناجي . وكان انضمام ناجي الى الوفد مفاجئاً الى حدٍ ما ، نظراً الى انحياز منظمته الى « جبهة الرفض » . واجتمع عرفات في أثناء وجوده في موسكو مع الزعماء السوفيات ، ثم أكد بعد ذلك طبيعة الموقف السوفياتي بقوله : « لاقينا ، اكثر من اي وقت آخر ، اهتماماً متزايداً ووضوحاً اكبر وتفهماً اكثر في التعامل بيننا وبين الرفاق هنا في موسكو » .

القسم السادس

القادة

الفصل الحادي والعشرون

رجال على المسرح

ياسر عرفات

مسلم ، معروف باعتداله ، لا يدخن ولا يتناول المسكرات ، أعزب ، يكرّس كل وقته للقضية الفلسطينية . وقد اشتهر عنه قوله « فلسطين زوجتي » . معروف بهدوئه وتواضعه . ولا يعرف عن الحياة الشخصية لعرفات سوى النذر اليسير ، وظهوره على المسرح السياسي مغلف بالغموض . وقد بقيت المعلومات المتوافرة عنه محدودة حتى بعدما أصبح رئيساً لمنظمة التحرير الفلسطينية .

ولد في القدس في ١٩٢٩ . وهو واحد من عشرة أولاد أنجبهم والده من زوجتين . اشترك مع أبيه واخوته في النضال ضد المنظمات الارهابية اليهودية في فلسطين . وفي سن السابعة عشرة أصبح السكرتير الخاص لعبد القادر الحسيني أحد الأبطال الفلسطينيين في حرب ١٩٤٧ — ١٩٤٨ . وانتقل بعد الحرب الى غزة ، حيث تركت مأساة اللاجئين في نفسه انطباعاً أبدياً . ثم انتقل من غزة الى القاهرة ، والتحق بكلية الهندسة ، وتلقى في الوقت ذاته تدريباً عسكرياً .

انتخب ياسر عرفات في ١٩٥٢ رئيساً لاتحاد الطلبة الفلسطينيين

في مصر ، وبقي في هذا المنصب حتى ١٩٥٧ . ويذكر أنه بذل خلال رئاسته جهوداً كبيرة لاقامة الروابط بين الطلاب الفلسطينيين في كل أنحاء العالم . وعندما اندلعت حرب السويس ، اشترك عرفات فعلياً في القتال الى جانب المصريين ، كخبير بالمتفجرات والتخريب .

تخرج عرفات في ١٩٥٧ ، وسافر للعمل في الكويت . وكانت إقامته هناك نقطة تحوُّل في مجرى حياته ، إذ اتصل بمجموعة فلسطينية غنية متنفذة تملك إمكانية القيـــام بنشاط سياسي . وتعود الجهود الأولى التي بذلها لانشاء حركة « فتح » الى ١٩٦١ . إلا أن هـذه الجهود ظلت محدودة جـــداً في طبيعتها حتى ١٩٦٣ ، عندما بـــدأ الاطار التنظيمي للمقاومة يتخذ شكلاً ملموساً . وتفيـــد المعلومات المتوافرة عن عرفات أنه غادر الكويت في ١٩٦٤ . ويعتقد أنه زار الجزائر مع عـــدد من دعاة العنف الفلسطينيين ، وقابل بن بيللا وهواري بومدين ، وعرّفه الجزائريون الى السوريين .

وفي ١٩٦٥ ، أصدرت « فتح » أول بيان عسكري حول عملية قامت بها في اسرائيل، فبدأ تاريخ « فتح » الرسمي بهذا البيان . لكن « فتح » تعرضت لانتقاد عنيف من القيادة العربية الموحدة التي اتهمتها بأنها عميلة للحلف المركزي الذي يسعى الى إعطاء اسرائيل ذريعة لشن حملات عدوانية جديدة . وسجن عرفات واحداً وخمسين يوماً في سجن المزي السوري ــ وربما كان هذا هو سبب اعتماده السرية منذ ذلك الحين . ولم يكن موقف منظمة التحرير الفلسطينية تجاه « فتح » آنذاك يساعد « فتح » في علاقاتها مع الدول العربية .

بعد حرب حزيران ١٩٦٧ ، أعد عرفات ما عرف بعد ذلك باسم « الحملة الثانية » لِـ « فتح » . فدخل الأراضي المحتلة ، وأنشأ خلايا سرية لِـ « فتح » . ومن الجدير بالذكر أن عرفات ظل حتى ذلك

التاريخ مجهولاً من قبـل العرب ، فلم يكن يعرفه سوى المقربين في أوساط دعاة العنف الفلسطينيين . وأعلن أمره الاسرائيليون ، فنقلت وكالات الأنباء اسمه على رأس قائمة رجال المقاومة المطلوبين . وعلمت به الجماهير العربية سريعاً . ولم يكن تسلله من الأراضي المحتلة واليها عملاً سهلاً ، ويرجع ذلك الى طول باع الاستخبارات الاسرائيلية . وقد تكرست زعامته داخل « فتح » وحركة المقاومة بشكل عام خلال نشوة الظفر التي أعقبت معركة الكرامة ، تلك المعركة التي منيت فيها اسرائيل بخسائر جسيمة على يد الجيش الأردني والمقاومة الفلسطينية في آذار ١٩٦٨ .

وفي شباط ١٩٦٩ ، انتخب ياسر عرفات الملقب بأبو عمار رئيساً لمنظمة التحرير الفلسطينية ، خلفاً ليحيى حموده الذي كان حل محل أحمد الشقيري . وجاء انتخابه نتيجة ضغط من الرئيس عبد الناصر ، الذي أشار عليه بتحويل منظمة التحرير الفلسطينية الى منظمة تضم كل منظمات المقاومة . وما ان غدا عرفات رئيساً لمنظمة التحرير الفلسطينية حتى اعترف به زعيماً للشعب الفلسطيني ، الأمر الذي جعله يفاوض رؤساء الدول العربية ، ويترأس الوفود الى الدول الصديقة ، ويحضر مؤتمرات القمة .

واذا قيّمنا أبو عمار كزعيم سياسي ، وجدنا أنه أظهر خلال عمله مرونة فائقة، ومقدرة على وعي المتغيرات العالمية واستيعابها . وكانت «فتح» ترتكز على ايديولوجية وطنية يمينية، ولكن عرفات استطاع ان يتعاون مع الناصريين والبعثيين من دون ان يتمكن هؤلاء من احتوائه . وقد قبل بقيام التيارات اليسارية المتطرفة بين الفلسطينيين . ويقر عرفات بوجود تناقضات سياسية بين الفلسطينيين ، تنعكس داخل مختلف التجمعات والايديولوجيات . لكنه يرى في هذه التناقضات ظاهرة صحية ، ويصر

على انها ثانوية . ويقول ابو عمار ان كل العناصر الفلسطينية متفقة على النضال لتحرير الأرض، وان من المتعذر تحديد هوية النظام الجديد إلا بعد التحرير . وكل حديث في هذا الموضوع قبل ذلك حديث سابق لأوانه ، ومن شأنه أن يؤدي الى تفتيت القوى الفلسطينية .

استطاع ابو عمار أن ينقذ المنظمة الأم من عدة أزمات . إذ عمل أولاً على إقناع مختلف منظمات المقاومة بقبول منظمة التحرير الفلسطينية إطاراً لحركة المقاومة . ثم سعى الى وضع حد للمنافسة والنزاعات بين فصائل المقاومة ، خشية أن يؤدي ذلك الى تدمير منظمة التحرير الفلسطينية . بالاضافة الى ذلك ، فقد تدخل ابو عمار شخصياً لتسوية عدة خلافات داخل المنظمة . فساعد مثلاً في وضع حد للنزاع الدموي الذي هز الجبهة الشعبية عندما انفصل عنها نايف حواتمه لانشاء الجبهة الشعبية الديموقراطية ، كما منع الجبهة الشعبية من تصفية أنصار الجبهة الشعبية الثورية ، وهي منظمة أخرى انشقت عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين . وسوّى عدة خلافات عنيفة داخل جيش التحرير الفلسطيني .

ومن الجدير بالذكر في هذه المرحلة من تاريخ المقاومة أن « فتح » حاولت في مطلع حياة حركة المقاومة تصفية المنظمات الصغرى ، لكن الجبهة الشعبية قاومتها ، خوفاً من أن يأتي دورها في النهاية . وحاولت الجبهة الشعبية بعد ذلك سحق فئتين أو أكثر من الفصائل الصغرى ، فبادرت « فتح » الى نجدة كل الفصائل . وتلاشى الآن الخوف القديم ، لكن ابو عمار كان يعارض دائماً استعمال العنف في حل معضلات الفئات الأخرى او الأشخاص . ولم يقترن اسمه أبداً بتصفية أو بمحاولة تصفية أحد الخصوم .

تتسم علاقة عرفات مع الأنظمة العربية بالمرونة ذاتها . ويسجل له أنه تمكن من الحفاظ على علاقات ودية مع أنظمة عربية متناقضة ،

مثل السعودية والعراق، إضافة الى ليبيا واليمن الجنوبي . وقد نجح في السير على الحبل المشدود في العلاقات بين الأنظمة العربية ، حتى أنه نجح في بعض الأحيان في التوسط لحلّ النزاعات العربية ، مثل النزاع العراقي ــ الكويتي بشأن الحدود . وقد أعلنت العراق آنذاك ــ بدوافع سياسية على الأرجح ــ أن الوساطة الفلسطينية أدّت الى كسر الجمود . والى ذلك ، تمكن عرفات من الحفاظ على علاقات ودية مع السعودية ، رغم العمليات المربكة في الخرطوم وباريس ، حيث قامت مجموعات فدائية منشقة بمهاجمة السفارتين السعوديتين . ومن المؤكد أن مقدرته على تخطي موجة التناقضات داخل حركة المقاومة تشكل دليلاً كافياً على زعامته ، رغم أن بعض منتقديه كانوا يزعمون دائماً أنه باق في موقعه لسبب بسيط ، هو صعوبة اتفاق الفلسطينيين على خلف له .

اكتسب ابو عمار على المستوى الدولي صداقة الاتحاد السوفياتي والصين معاً . وهذا إنجاز أصعب بكثير من إنجازاته العربية . ورفض بثبات أن يصبح طرفاً في النزاعات القائمة داخل المعسكر الاشتراكي . وكان دائماً يقول ان المحك الوحيد للصديق أو للعدو هو موقفه من القضية الفلسطينية . ويتعامل السوفيات معه مباشرة . وهذا اعتراف ضمني بزعامته الفلسطينية .

وفي تشرين الثاني ١٩٧٤ ، طرح أبو عمار القضية الفلسطينية أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة . وكان بذلك أول شخص من غير رؤساء الدول ، باستثناء البابا ، يتكلم في الجمعية العمومية .

وأبو عمار شجاع جداً الى درجة تجعله يبدو متهوراً في بعض الأحيان . لكنه في الواقع حريص جداً ، حتى أن مسلكه قد يحمل خطأً على محمل الجبن . وإضافة الى عمله داخل الأراضي المحتلة بعد حرب ١٩٦٧ ، قاد بنفسه معركة الكرامة التي خاضتها المقاومة . كما

أنه بقي في عمان طوال المعارك بين المقاومة والجيش الأردني في ايلول ١٩٧٠ . ومع ذلك ، فإنه يتخذ كل الاحتياطات لتبقى أخباره وتحركاته سرية . فهو يكاد لا ينام في مكان واحد ليلتين متواليتين ، وكثيراً ما يغيّر خططه في اللحظة الأخيرة . واعتاد أن يعلن توجهه الى مكان ما ، ثم يذهب الى مكان آخر .

وأثمر هذا الحذر ، فأنقذ أبو عمار من عدة محاولات لاغتياله ، ومن بينها محاولة قام بها ضباط أردنيون وعراقيون وأشخاص يعملون لمصلحة اسرائيل ، في تموز ١٩٧٠ ، ومحاولة أخرى في تشرين الأول ١٩٧١ ، بينما كان يقوم بتفقد قواعد المقاومة المتقدمة ، على طول خطوط وقف اطلاق النار السورية ــ الاسرائيلية .

ابو اياد

ولد ابو اياد (صلاح خلف) في يافا ١٩٣٣ ، وانتقل الى غزة في ١٩٤٨ ، عند نشوب الحرب العربية ــ الاسرائيلية الأولى . تلقى علومه الثانوية في القاهرة ، حيث تعرف الى ياسر عرفات وأنشأ معه علاقة وطيدة . وعندما أصبح عرفات أميناً عاماً لاتحاد الطلبة الفلسطينيين ، ناصره أبو اياد في نشاطاته . ثم أخذ الشابان يدرسان أمر انشاء حركة تحافظ على الشخصية الفلسطينية ضد اسرائيل ، وتشترك مع العناصر الموجودة داخل الانظمة العربية التي تسعى الى إسقاط الدولة اليهودية . وشجعهما على المضي في نشاطهما عدم فعالية « حكومة عموم فلسطين » التي كانت آنذاك المنظمة الوحيدة التي تمثل الفلسطينيين . وكان وراء اندفاعهما أيضاً شعورهما بحاجة الشعب الملحة الى الحرب من أجل الوطن .

ودفعت حرب ١٩٥٦ مشروعهما الى الامـــام . وقرر أبو اياد العمل في الكويت لتمويل الحركة المستقبلية، فانضم اليه عرفات وابو جهاد وابو اللطف وغيرهم من الفلسطينيين . وظل يعلم اللغة العربية في مدرسة ثانوية كويتية حتى ١٩٦٧ . وفي أوائـــل حرب حزيران ١٩٦٧ ، استقال ابو اياد من وظيفته كمعلم وسافر الى دمشق . لكن الحرب انتهت قبل أن تستطيع « فتح » القيام بدور فعال فيها .

ثم أصبح ابو اياد، بعد حرب حزيران ، مسؤولاً عن علاقات « فتح » مع الانظمة العربية . وبهذه الصفة قابل الرئيس عبد الناصر في القاهرة في أيلول ١٩٦٧ . وفي هذا الاجتماع ، الذي حضره ايضاً ابو اللطف ، اعترفت مصر بـ « فتح » ، ووعد عبد الناصر بتقديم كل المساعدات التي قد تحتاجها الحركة . وأقام ابو اياد اتصالاً مع الرئيس العراقي عبد السلام عارف في العام نفسه ، وحصل على مساعدة مالية من العراق . وفي العام التالي قابل الملك فيصل ، ورئيس الوزراء الليبي . وفي العام ١٩٦٩ ، كان ابو اياد أحد الزعماء الفلسطينيين الأوائل الذين استقبلهم العقيد معمر القذافي ، بعد حركته الانقلابية في ايلول .

وفي مؤتمر صحافي عقد في بيروت في تشرين الأول ١٩٦٨ ، أعلن أبو اياد لأول مرّة فكرة إقامـة دولة فلسطينية ديموقراطيّة علمانية ، كهدف نهائي للنضال الفلسطيني . وتكرر الحديث عن هذه الفكرة في كانون الثاني اللاحق في بيان صادر عن « فتح » .

ويعتبر ابو اياد الوجه البارز للجناح اليساري في « فتح » . وازداد نفوذه على حساب اليمين ، الأمر الذي أمّن له الوصول الى اليساريين الفلسطينيين ، والحركات العربية الثورية ، والأنظمة العربية التقدمية (مصر بنوع خاص) . وانضم في آب ١٩٧٠ الى وفد فلسطيني قابل الرئيس عبد الناصر بعد قبول مصر بمشروع روجرز الذي تعرض لهجوم

عنيف من « فتح » وسائر منظمات المقاومة الأخرى .

ونظراً الى علاقة الرئيس عبد الناصر الطيبة مع ابو اياد ، أوفد الرئيس المصري وزير حربيته الفريق محمد أحمد صادق الى عمان في أيلول ١٩٧٠ ، ليطالب بإطلاق سراح ابو اياد ، الذي كان اعتقل في الأيام الأولى للمجابهة بين الجيش والمقاومة . ونجح صادق في مهمته وعاد الى القاهرة مع أبو اياد .

وبعد إبرام اتفاقي القاهرة وعمان ، بذل أبو اياد جهوداً للحيلولة دون وقوع اقتتال جديد في الأردن ، بعدما تحقق ان الميزان العسكري يميل ضد مصلحة قوات المقاومة . لكن معارك جرش وعجلون بدّلت موقفه . ومنذ ذلك الوقت ، قاوم أبو اياد كل محاولات مصر والسعودية لابرام اتفاق جديد بين الحسين والمقاومة . وقد اتهمه الأردن بالتخطيط لاغتيال رئيس الحكومة وصفي التل الذي قتله فدائيو أيلول الأسود في القاهرة في تشرين الثاني ١٩٧١ . ووصفه الاسرائيليون بأنه مؤسس أيلول الأسود .

وورد اسم ابو اياد كمحرض محتمل على مؤآمرة لقتل الملك حسين في الرباط ، خلال مؤتمر القمة في تشرين الأول ١٩٧٤ . وعلى اثر ذلك اختفى أبو اياد فترة وجيزة ، ثم عاد الى الظهور ليعلن ان المحاولة ستتكرر . ويرجح أن حقده الشخصي المرير على الملك يعود الى تاريخ اعتقاله من قبل الاردنيين في ١٩٧٠ .

ابو اللطف

ولد فاروق القدومي (ابو اللطف) في يافا ، وتلقى علومه في فلسطين .

وعندما كان شاباً ذهب الى القاهرة واجتمع الى ياسر عرفات وابو اياد ورافقهما الى الخليج لتأمين المال اللازم لتأسيس « فتح » .

كان ابو اللطف مسؤولاً عن علاقات « فتح » مع الدول العربية حتى ١٩٦٧ . وكانت له اتصالات مع مصر والعراق بشكل خاص . اعتقله الجيش الأردني في ايلول ١٩٧٠ ، عندما كان عضواً في اللجنة المركزية لـِ « فتح » . وأطلق سراحه (مع ابو اياد) بنـــاء على تدخل الرئيس جمال عبد الناصر .

وابو اللطف الآن عضو في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيساً للدائرة السياسية . وبهذه الصفة قام أبو اللطف بعدة جولات في الخارج ، ورتب أمر إنشاء مكاتب لمنظمة التحرير الفلسطينية في افريقيا وآسيا . وفي كانون الثاني ١٩٧٥ ، مثل منظمة التحرير الفلسطينية في الاجتماع الرباعي الذي عقد في القاهرة ، وضم مصر وسوريا والأردن والمنظمة .

الدكتور جورج حبش

ولد في اللد في ١٩٢٦ من عائلة ارثوذكسية ، وغادر فلسطين خلال حرب ١٩٤٨ ، مع مجموعة كبيرة من العرب رافقهم كمعاون طبي . وسيطرت فكرة العنف المسلح على تفكيره منذ تلك الأيام ، فعزم على « الانتقام » من بريطانيا والحكام العرب الذين قادوا الأمة الى الهزيمة . وكان يعتقد في البداية أن رصاصة تسدد الى رأس هذا الحاكم أو ذاك ستشعل نار حرب شعبية في البلدان العربية لازالة كل آثار الهزيمة والتخلف . ولهذا لم يكن حبش يهتم بالحركات السياسية القائمة

في العالم العربي ، بل كان يعتبرها « ناعمة الاظفار » لا تؤمن بالعنف المسلح . وكان يقدر حركة « مصر الفتاة » التي كانت تتبنى أساليب أقرب الى خط تفكيره . وشكل «كتائب الفداء» من فئة من الشبان خططت لخطف نوري السعيد ، رئيس الحكومة العراقية في ذلك الوقت ، والملك عبدالله في الأردن ، وغلوب باشا قائد الجيش الأردني في ذلك الوقت ، والزعيم السوري اديب الشيشكلي . وقتلت الجماعة عميلاً بريطانياً بارزاً في بيروت ، وألقت متفجرات على النادي البريطاني .

ولم يلبث حبش أن اكتشف عدم جدوى مثل هذا النوع من العنف ، ووعى أن الحاجة تتطلب قيام حركة سياسية سرية لتنوير الجماهير وتنظيمهم قبل الانتقال الى مرحلة العنف المسلح . فافترق عن «كتائب الفداء» واسس جماعة جديدة بمعاونة بعض رفاقه الشبان. وقد حدث هذا في مطلع الخمسينات ، حين كان حبش لا يزال طالب طب في الجامعة الأميركية في بيروت .

ويذكر عنه معاصروه أنه كان الأول في صفه وفي شعبيته . وقد مكنته هذه الشعبية من ترؤس جمعية « العروة الوثقى » التي تضم الطلاب التقدميين الثائرين ضد الوضع العربي الذي أدى الى الهزيمة في فلسطين . ومن هذه الجمعية استطاع حبش إنشاء نواة لمنظمة سرية جديدة دعيت في بادئ الأمر « الشبيبة العربية » . وأصدرت هذه النواة نشرة دورية تسمى « الانتقام » ، سرعان ما اصبحت ذات شعبية في مخيمات اللاجئين في سوريا ولبنان والأردن . فأصبح الدكتور حبش ، والدكتور وديع حداد ، واحمد اليماني (ابو ماهر) ، وعبدالكريم حمد (ابو عدنان) وجوهاً مألوفة في المخيمات .

وفي ١٩٥٥ ، ترأس حبش المؤتمر الأول لمنظمة الشبيبة العربية ، حيث بدّل الحركة الى حزب سياسي . ووافق رفاقه على خططه وطلبوا

منه الانتقال من لبنان الى سوريا والأردن لانشاء فروع جديدة للحركة التي أطلق عليها المؤتمر اسم « حركة القوميين العرب » . وسافر حبش الى الأردن حيث يقيم أبوه ، وأصدر جريدة « الرأي » . فأثارت هذه الجريدة الأسبوعية غضب غلوب باشا فأمر بتعطيلها ، مما حمل حبش الى الانتقال الى دمشق لاصدار الجريدة هناك .

أرغمت الهزيمة العربية في العام ١٩٦٧ حبش والحركة على العودة الى حلبة العمل الفلسطيني ، فأنشأ الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التي تعرضت لانقسامات متعددة ترك بعضها أثراً دائماً على الحركة أكثر من سواه .

يعيش حبش في سرية تامة ، ويعرف تحركاته عدد قليل جداً من أنصاره . وهو يختلف من هذه الناحية عن غيره من زعماء المقاومة الذين يمكن اقتفاء أثرهم بسهولة ما بين بيروت ودمشق والقاهرة . وضاعف حبش سريته هـذه بعدما تعرض رفيقه وديع حداد لمحاولة اغتيال اسرائيلية . وأجـبر الاسرائيليون في صيف ١٩٧٣ طائرة لبنانية عـلى الهبوط في اللد معتقدين أن حبش على متنها . لكنه كان غيَّر خطة سفره في اللحظة الأخيرة .

وتقول الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أن النظام الاردني يريد تصفية حبش، وانه عرض الاموال على كل من يستطيع تقديم معلومات عنه في الاردن . وعندما غادرها ، دبرت الاستخبارات الاردنية عدة محاولات لاغتياله ، كما تزعم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين . ويبقى حبش صامداً في معارضته لكل أنواع التسوية السلمية ، وهو يتزعم جبهة الرفض التي اتخذت قاعدتها في بغداد ، حيث كانت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين دائماً تلقى التأييد .

في الحاضر يشكو حبش من تدهور صحته . فقد تعرض لنوبة

قلبية في ١٩٧٢ ، مما أرغمه على السفر الى الاتحاد السوفياتي للمعالجة . ولعل اغتيال غسان كنفاني ، الناطق الرسمي باسم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، هزّ كيانه . وهو متزوج وله ابنتان .

الدكتور وديع حداد

ولد في صفد في فلسطين ، وهو ينحدر من عائلة ميسورة من الطائفة الارثوذكسية . باشر نشاطاته السياسية في الجامعة الاميركية في بيروت حيث كان يدرس الطب . والتقى جورج حبش في الجامعة ، وقرر التعاون معه .

في ذلك الوقت ، كان حبش يقوم بنشاطه بين صفوف الطلاب الجامعيين ، من أجـــل خلق منظمة قومية قادرة على قيادة النضال لتحرير فلسطين . واتصل حبش في الوقت نفسه بأحمد اليماني (ابو ماهر) وهاني الهندي (ابو محمود) وهو سوري ، وعبد الكريم حمد (ابو عدنان)، وأصدروا جميعاً مجلة « الانتقام » ، كما قاموا بنشاط كبير في المخيمات الفلسطينية في لبنان . وافتتح حداد وحبش مستوصفات في المخيمات، واهتما بالنشاط الاعلامي السياسي ، في حين اهتم اليماني وحمد بالناحية العسكرية من القضية ، مما أدّى الى اعتقالهما أكثر من مرة من قبل السلطات اللبنانية .

وفي ١٩٥٥ ، اشترك حداد مع حبش في تأسيس حركة القوميين العرب . وكانا يعيشان في سرية مطلقة . وتفرغا للعمل داخل الحركة ، حيث عنيا بالامور المالية والعسكرية . وساعدت مهنة الطب وديع حداد على الاتصال بالناس . وبعد ١٩٥٦ ، التحق حداد مع بقية أعضاء

الحركة بالمد الناصري . ولكن عدم اهتمامه بالمسائل الايديولوجية جعله يترك هذا الحقل لحبش . والحقيقة ، أنه نادراً ما اشترك في المناقشات السياسية والايديولوجية التي أخذت حجماً كبيراً بعد ١٩٦٨ ، وتجابه خلالها الزعماء التاريخيون لحركة القوميين العرب (حبش ، والهندي ، واحمد الخطيب) من جهة ، والكوادر الفتية في المنظمة بزعامة محسن ابراهيم من جهة أخرى .

وفي ١٩٦٦ ، وبعد ظهور «فتح» على المسرح الفلسطيني ، قررت الحركة إنشاء فرع فلسطيني . فألقيت مسؤولية هذا الفرع على عاتق حبش والحداد واليماني وحمد ، وأوكل اليهم أمر الاعداد لاشتراك الحركة في الكفاح المسلح ضد اسرائيل . ومع هذا ، فإن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين لم تنشأ إلا بعد حرب ١٩٦٧ . وكرس حداد وقته منذ البداية للناحية الارهابية في الحركة . ويقال إنه نظم ووضع اللمسات الأخيرة لعملية خطف أول طائرة بوينغ تابعة لشركة «العال» الى الجزائر .

وعمل حداد في أواخر العام ١٩٦٨ على اطلاق حبش زعيم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وكان معتقلاً في دمشق . فخطف في وضح النهار على يد مقاتلين من الجبهة تنكروا في زي جنود من الجيش السوري ، ونقل عبر الحدود الى لبنان .

في شباط ١٩٦٩ ، وقف حداد الى جانب حبش في نزاعه مع نايف حواتمه الذي كان ينادي بالنظريات اللينينية ـ الماركسية ويعارض كل النشاطات الارهابية التي قامت بها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين . لكن الانقسام داخل الجبهة لم يمنع زعماءها من الاستمرار في خطف الطائرات . وسببت هذه النشاطات قلقاً عظيماً لاسرائيل ، فلم تتردد في تنظيم محاولة لاغتيال حداد في بيروت ١٩٦٩ . فانطلقت الصواريخ من مبنى مقابل للمبنى الذي كان يقيم فيه ، فأصابت شقته . ويقال

ان ابنه تشوه في هــذه المحاولة . التي كانت الاولى من نوعها ضد زعيم من زعماء المقاومة .

بعد هذه المحاولة التزم حداد بالسرية التامة . وأعد لحوادث مثيرة ، من بينها عملية خطف الطائرات التي سبقت الحرب الأهلية في الاردن (١٩٧٠) . ولم يرد اسم حداد خلال هذه الحرب . وباستثناء معاونيه المقربين ، فإن أحداً لا يعرف أين يوجد وفي أي وقت .

نايف حواتمه

ولد نايف حواتمه في ١٩٣٥ في السلط عــلى الضفة الشرقية من نهر الاردن ، من عائلة مسيحية انجيلية ذات أصل بدوي أردني .

تلقّى علومه في الاردن ، ثم انتقل الى جامعة بيروت العربية ، حيث انضم الى حركة القوميين العرب . ولعب دوراً نشطاً في أحداث ١٩٦٧ في الاردن ، فحكم عليه النظام الاردني بالاعدام . ولكنه لجأ الى بغداد، حيث أشرف على « اقليم العراق » لحركة القوميين العرب . واعتقل هناك بعد عصيان العقيد الشواف في الموصل (١٩٥٩) ، ثم اطلق سراحه في ١٩٦٣ ، عندما أسقط حزب البعث العربي الاشتراكي نظام عبد الكريم قاسم .

وقاد حواتمه بعد ذلك النضال داخل حركة القوميين العرب لحملها على اتخاذ سياسات أكثر يسارية . وعندها بدأت مشاكله مع جورج حبش زعيم حركة القوميين العرب ، تعاون مع زميليه محسن ابراهيم ومحمد كشلي في الترويج لنظرياته . ثم شاركوا في إصدار مجلة «الحرية» في بيروت التي استعملت منبراً للافكار الجديدة . وتكللت جهود حواتمه

بالنجاح في مؤتمر حركة القوميين العرب (١٩٦٦) ، حين تبنى المؤتمر « الاشتراكية العلمية » برنامجاً للحركة .

يجب أن ينظر الى حواتمه على انه من أوائل الايديولوجيين الماركسيين الذين تحدثوا عن البورجوازي الصغير في العالم العربي والتجربة الناصرية والاشتراكية العربية . وجاءت حرب حزيران ١٩٦٧ ، فجعلت كوادر حركة القوميين العرب تؤمن بنظريات حواتمه ، مما جعله ينجح في كسر حلقة الارتباط بين حركة القوميين العرب والناصرية .

وذهب حواتمه بعد ذلك الى عدن ، حيث كانت الجبهة القومية قد سيطرت على البلاد . وهناك ساعد في إعداد برنامج راديكالي حكومي نشرت بعض أجزائه في كتابه المسمى « أزمة ثورة جنوب اليمن » . وتبنت الجبهة القومية ، في مؤتمرها المنعقد في نيسان ١٩٦٨ ، ذلك البرنامج . لكن الجناح اليميني في الجبهة استند الى الجيش وأخرج اليساريين من السلطة ، فرجع حواتمه الى بيروت . وبعد ذلك عاد اليساريون العدنيون الى السلطة ، وهم على علاقة ودية مع حواتمه وجبهته الشعبية الديموقراطية .

ومن بيروت عاد حواتمه الى الاردن ، حيث كان الملك حسين قد أصدر عفواً عاماً بعد حرب ١٩٦٧ ، وعمل مع الجبهة الشعبية حتى وقع الانشقاق الذي أدّى الى تشكيل الجبهة الشعبية الديموقراطية لتحرير فلسطين .

كان حواتمه في الأردن مع عرفات في أثناء أحداث ١٩٧٠ . وساد الاعتقاد خلال فترة من الوقت أنه قتل أو أصيب بجرح خطير في القتال . وثبت بعد ذلك أن هذا الاعتقاد لا أساس له من الصحة ، لكن الجبهة الشعبية الديموقراطية نفسها منيت بهزيمة شنيعة . ومنذ ذلك الوقت ، أخذت الجبهة الشعبية الديموقراطية تتقرب من « فتح » . ويؤيد

حواتمه حالياً خط عرفات ، وهو من أنصار فكرة إقامة دولة فلسطينية على الأراضي التي تنسحب منها اسرائيل ، رغم اعتقاده أنَّ مثل هذه الخطوات السياسية يجب أن تكون متممة للكفاح المسلح فوق الأرض الفلسطينية . ولدعم هذه النظرية ، تابعت منظمته شن الأعمال العسكرية داخل اسرائيل ، ومنها عمليتا معالوت وبيسان ١٩٧٤ . وفاجأ حواتمه الرأي العام في آذار ١٩٧٤ ، عندما أجرى مقابلة للنشر في الصحيفة الاسرائيلية « يديعوت أحرونوت » . والحقيقة هي أن الجبهة الشعبيّة الديموقراطية تعتبر المنظمة الفلسطينية الوحيدة التي تقيم اتصالاً باسرائيليين ماركسيين معادين للصهيونية . ورافق حواتمه ابو عمار في احدى زياراته للاتحاد السوفياتي . وفي تشرين الثاني ١٩٧٤ ، ذهب على رأس وفد من الجبهة الشعبية الديموقراطية الى موسكو – وهي المرة الأولى التي تدعى فيها هذه المنظمة بمفردها – مما حمل على الاعتقاد أن موسكو بدأت تفضل حواتمه والجبهة الشعبية الديموقراطية على جورج حبش والجبهة الشعبية . ولا شك في أن أهداف وايديولوجية الجبهة الشعبية الديموقراطية تستهوي موسكو اكثر من أهداف وايديولوجية « فتح » التي تعتبرها موسكو منظمة بورجوازية في الأساس .

أحمد جبريل

ولد احمد جبريل (ابو جهاد) في الرملة في ١٩٣٥ . وفي ١٩٤٨ ، هرب الى سوريا مع عائلته حيث بدأ حياته في الجيش السوري . وفي أواخر الخمسينات أصبح نقيباً في سلاح المهندسين . ثم ترك الجيش قبل ١٩٦٠ بوقت وجيز ، ربما بسبب معارضته للجمهورية

العربية المتحدة . وفي منتصف الستينات كان يتزعم مجموعة فدائية في سوريا هي « جبهـــة التحرير الفلسطينية » التي بدأت عملياتها حوالى ١٩٦٥ ، وكانت منظمة غير ايديولوجية تتعاون اصلاً مع « فتح » . وبعد حرب ١٩٦٧ ، ضم جبريل مجموعته الى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، بيد أنه انسحب من الجبهة في أواخر ١٩٦٨ وشكل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (القيادة العامة) . ويرجع ذلك الى أن جبريل وجد أن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين منهمكة كثيراً في مشاحنات ايديولوجية . وظلت الجبهة الشعبية (القيادة العامة) مجموعة صغيرة تتمتع بشهرة عالية في الاخلاص والكفاءة . وقد انضمت الى القيادة الموحدة ١٩٧٠ ، فحصل جبريل بذلك على مقعد في المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية (١٩٧٠ – ١٩٧١) . ولم تنضم الجبهة الشعبية (القيادة العامة) الى منظمة التحرير الفلسطينية حتى ١٩٧٤ .

ويعتبر جبريل أحد المناصرين البارزين لمبدأ « جبهة الرفض » . وقد شرح هجوم مجموعته الانتحاري على كريات شمونة الاسرائيلية بقوله إنه كان يأمل بالحيلولة دون وقوع تسوية سلمية . وأكد مرة، في اثناء ظهوره على شاشة التلفزيون الفرنسي ، معارضة منظمته الكاملة للتسوية السياسية . وباعتباره غير سياسي ، رفض حتى الآن خوض غمار السياسة الفلسطينية . وتقوم شهرته على مهارته كجندي وتقني . وهو متزوج من ابنة وزير سوري سابق ، ويعيش مبدئياً في دمشق .

زهير محسن

ولد زهير محسن في ١٩٣٦ في طولكرم (الضفة الغربية) . بدأ حياته

السياسية مبكراً . ففي السابعة عشرة انضم الى حزب البعث ، ثم عمل بعد ذلك معلماً . لكنه اعتقل في ١٩٥٧ ، من قبل السلطات الاردنية التي وجهت اليه تهمة القيام « بنشاط هدّام » ، فخسر من جراء ذلك وظيفته .

وسعى زهير محسن وراء العمل في قطر ، لكنه أبعد بعد سنة واحدة نتيجة لنشاطه السياسي ، ثم تدبر أمره وذهب الى الكويت حيث مكث حتى ١٩٦٧ . وفي هــذه السنة انتقل الى دمشق وساعد في إنشاء الصاعقة . وبعدما قام الرئيس حافظ الأسد بحركته التصحيحية وقضى على نظام صلاح جديد ، ارتفع محسن الى مركز قيادي في منظمة المقاومة التي ترعاها سوريا .

في حزيران ١٩٧١ ، تسلم محسن زعامة الصاعقة ووضع حداً للنزاعات التي استعرت ، منــذ انقلاب الاسد ، بين المنظمة المؤيدة لجديد والاعضاء المؤيدين للاسد . ثم غدا محسن عضواً في اللجنة التنفيذيــة لمنظمة التحرير الفلسطينيّة ، حيث أصبح رئيساً للدائرة العسكرية . وهو يشغل منصب نائب الرئيس في المجلس الوطني الفلسطيني ، منذ العام ١٩٦٨ .

سافر محسن برفقة خالد الحسن (فتح) مع الوفد الفلسطيني الى جده في محاولة للوصول الى اتفاق بين الملك حسين والمقاومة في صيف ١٩٧١ . وحمله فشل هذه المحادثات على اتخاذ موقف متصلب تجاه الاردن في ما بعد .

في عشية حرب تشرين الاول ١٩٧٣ ، حبذت الصاعقة التقارب مع الاردن . ونظراً الى تباين نظرية الصاعقة مع أفكار « فتح » ، فقد حصلت الصاعقة على تأييد الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (القيادة العامة) والجبهة الشعبية الثورية ، وآخرين . وعندما لم يشارك الاردن فعلياً

في الحرب ، غيَّر محسن رأيه مرة ثانية . وانتقدت الصاعقة حلفاء سوريا الآخرين (مصر والسعودية) . ومنذ حرب تشرين الأول ١٩٧٣ ، أخذ النظام السوري خطاً يؤيد إمكانية التسوية السلمية ، فانحازت الصاعقة الى العناصر « المعتدلة » في منظمة التحرير الفلسطينية . ومنذ حزيران ١٩٧٣ ، أصبح محسن عضواً في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ومسؤولاً عن الدائرة العسكرية .

وفي مقابلة له مع جريدة « الفاينشال تايمز » اللندنية ، أكـد زهير محسن أن عودة اسرائيل الى حدود التقسيم (١٩٤٧) وإقامة دولة فلسطين ، كما حددها قرار الامم المتحدة ، هما الشرطان اللازمان لقيام علاقات جديدة تؤدي الى سلام مستقر . وأضاف أن الفلسطينيين سينهون عندئذٍ حالة الحرب .